

مخزنه  
سورای  
مکتوبی

21

۸۰

بازدید شد  
۲۶ - ۲۷



بازدید شد  
۱۳۸۱

علی

علما

داد علما

Tak rasm 088

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: اتق البین - نفس المؤمنین شرح المصنفین

مؤلف: میر محمد باقر داماد

موضوع تالیف: \_\_\_\_\_

شماره قفسه: ۳۸۲۹

شماره دفتر: ۲۵۷۱۴

۱۷۱۴

کتابت شد  
۱۷۱۴

21

۸۰

بازدید شد  
۲۶ - ۲۷



بازدید شد  
۱۳۸۱

علی

علما

داد علما

Tak rasm 088

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: اتق البین - نفس المؤمنین شرح المصنفین

مؤلف: میر محمد باقر داماد

موضوع تالیف: \_\_\_\_\_

شماره قفسه: ۳۸۲۹

شماره دفتر: ۲۵۷۱۴

۱۷۱۴

کتابت شد  
۱۷۱۴

قوله وما وجدنا

١٣١٧  
في نسخة  
من نسخة  
من نسخة

انا درة ازان اقصيت اسم  
بشارة الاله الضعيف  
رايتم كذا  
مصحف القصد  
في مال القصد  
بالمشتر اوان

مجلس ايراني  
تاسيس ١٣٠٢

كتاب اول المئين

بسم الله الرحمن الرحيم  
سبحانك اللهم جبريلك وتر محمدك يا ربنا ما قالوا لك العاليه و  
الساقا لك الجاليه و يا قوم السابرات الحار و الثابتات الدار يا  
قهر النور و يا مدبر الامور و تربت بعلمك و نورت بفضلك ما يكون  
الكون و منقش الشئ كونت جوارك و شيتت بطولك رفعت خوت  
الحا و ايات الالهيات و خفضت قهوت الدارات لها و ايات انت  
جاصل النور و الظلمات و فاعل المليات و الايات الغير شريك  
و الجود طرقت انت باسط الجود و ميقول الوجود البسطت  
و الجودت انت خالق كل شئ منك البدو و السطوع و ايات العنق  
و التجميع اذ كنتم جبريل صنعك و وصل على افضل و بنا كل ملك و نزل  
سنا على ابيك ببلغ رسالاتك و تتم سفارلك عمد و اهل بيته الاطهار  
الاطياب و خاتمه الافاخره فاخر الاضداد و التراب و واضع سريرك  
تراب و جيك مرتب بدارت قتم يا واه الجيوبه خلقت فاهد قضيت طمعت  
ملكك فانهم فيقول الحج الخلق المعبود بالحق محمد محمد المعبود

و بعد

بقره اللذان و المصطفى ختم الله له بالحسنى خلاقه الخلقه النورانيه و اقرانه  
الروحانيه ان هذا مشرع عقلا ف و مرصدا و ايقان بفتح السيرة يا قوت  
ارضا دى العقليه و ران فضا الفكر اطلوا راد و ارى الوجود اشد فيه  
عن من الحق يستعد له بشرة و لم اشعه عن حرف فطره الحكيم بخلط سق  
الفكره و اذ قد اصطنافى برفعه على الانسان ما لا ارب من تكامله الصانع و  
دفا نها فى الملة الاسلاميه و لدعه ما اليونانيه بشرح الصدى بالاشياء  
و اجبتا فيهم الاصطلاح و الحق اليقظان و بلغ نضاج الحجت فكان العقد  
وسبك الاكثار و نخلت العلوم و تقدرت الاطار و بفضله و رحمة  
ازحت اسقام الالهام و شرحت صدره و اوعى الحكم و ارجح الحكمة  
و الجته با و اجبت الفلسفه و اضيحه با فانه لا يخف ما من البروق لهدى  
الموهبة الربوبيه و اذ اقل تلك الحقوق على هذه الاله الربوبيه و  
هذا العلق المبين و المعروف الوين شريعة للتاريخين و ذرقة للبا و ين  
صلى الله على محمد و آله و السبيل المستبين فيه امام الافعال المعاليه  
الاسماء الحكيمه و عرفان سطوع العقل و الحكيمه شامره للدين و ايات الحق  
الحق و الحقيقه من شرف اليقين و ايم الله فلو قد ان الله و كان حقيقه  
يرام و وضعه الا للدرج الى ان يتعرف سبيل جبار الربوبيه حيث بنا  
محمد رسول الوجود و الصفات و نسبة المبدعات اليه كيف شئت  
و به البقار و اية الرجوع على كل ما انقضت من المنهج الزمانيه الفلسفه  
اليونانيه حتى السويته حكمة باينه اياتيه حسب تقويمها اليه الالفه

بعضها الخارج ونظمه السهل استماعاً لا لشركه الحدس واقتضاه بشكك  
 مع غرضه المطالب وصعوبة المسلك وتلوع الطام وتصور الباع  
 ما يريم اكرم بغيره واكره وجهه من ابواب العلم وما الا لعل الاحمل وحكمة  
 ما فوق الطبع المتصور بل الاقوال والمقارنات فان يقع احضار  
 من غير المتفاد لم يكديستوجبه المطلب المتصور فليس الاحمل  
 الاخر ولا نقداً ثانياً والاستفاق ليل الحقائق والمقارنات بالحق  
 والتوافق ومن لا يميز بين ما حدوا المتناقض اذ لم يفرقه الا بالاهم على كل  
 الاور حفيظا العقول من كسات اللغز وفاحم النفوس من قسط  
 العتور وما يقع من الاوجه لعلمه ببات الصدور او قبل ان يجعل من افضل  
 يعصم بوجه من الخداج والقصور واجزلنا بقدرة شيوته نشاء المشو  
 انه جليل الاجابة قد يربح على افاضة له الملك والامر ويبدد الجود الخبر  
 وهو على كل شيء قدير ويكتب عليهم خزائن الحقايق في الكتاب نظم ابوابها  
 صرخان كل من ماسقات في كل منها فضولة كل منها عنوانات مشا  
 لجواهر المطالب وسال الشارح الصرخة الاولى من كتابه في الميز  
 وهو فلك العلم وساء العتيرين في اشرط لكل من كمد فوق الطبع المتفاد  
 الذي من الصرخة الاولى نعتة تجرى مجرى المباديعة المتقدم والصد  
 في تجديده الحكم التوفيق والعلية وتحتسب موضوعها و  
 اقول وان لما اوتيت من الحكم الباندا التيقين والفسل في الايمان التيقين  
 الناطق بقواعب فضلاً الشارح لهذا الكتاب لبارق الفارق مشا

فصل

فدنيا وجاهها مذكورياً ومكاناً عقلياً ومقاماً روحياً كذا  
 عسيت ان اثبتك على النظر ان ليس الوجود حقيقة الامل الموجود  
 بالحق المضد وما يميزه من نفس الهمية في طرفه بالحق ما يتضم الى  
 الهمية او يتفرع منها فيحصل ناطق الحق اترام الموجوده وحمل منقو  
 الموجود فعمل التحقيق ان ليس في طرف الوجود الا نفس الهمية ثم العقول  
 بضرب من التحليل ينتزع منها بعض الموجوده والصورة المصدرة  
 ويصنفها ويحمل عليها على ان مصداق الحمل هو نفس الهمية بحرفك  
 الطرف لا امره لا يقوم بها فيصح الحمل فان واه ان الامر ان ذلك حمل  
 الذاتيات حيث ان مصداق الحمل ومطابق الحكم هناك ليس الا نفس  
 الموضوع والوجود من العرضيات للاحق فيل فصل من ذلك ان تمام  
 الموضوع هناك بنفسها تستقل ضداً قبل الحمل مع عزلة النظر في  
 كانت فيها وامحمل الموجود ضداً فنفس ذات الموضوع يكون  
 من حيث هي بل باعتبار رجاء له العله لها فاذا فرقت بغيره واه  
 صح حمل الوجود قطعاً واه يا بقود الحكم بها ما شاهدت ترة ان الهمية  
 عليها فيتفرعان ما هو مصداق الحمل فيحقق فيحكم بصحة الحمل ان ترة  
 الاثار مصداق الحمل ايضا كما ظهر فقد فارق حمل الذاتيات من الهمية  
 فتم قد حملت بذاتة الحمل ساير العرضيات اذ ليس في العوارف  
 ما عدت شاكلة الا الوجود وايضا الوجود ساير الالفاظ وان كل  
 عرضة في الوجوده في نفسه هو بعينه وجوده في موضوعه ولما اقر

ومطابق الحكم

تلويح

الذي هو الوجود حقيقة من نفس ان كذا في الالهيان اولى الالهيان  
 او معنى كذا في الالهيان اولى الالهيان في وجوده بعينه هو وجود موضوعي  
 ولا يصح العقل ان يقال بوجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى  
 انه وجوده كما يكون للبيان في وجوده بمعنى ان وجوده في موضوعه نفس  
 وجود موضوعه على الفوت كل عرض غير فان وجوده العرضي في موضوعه  
 نفس وجوده ذلك العرض ومن هناك يستقر قول السلف ان الوجود محال  
 ساير الالفاظ كما جاتها الى الوجود حتى يكون وجوده واستغناء الوجود  
 عن الوجود حتى يكون موجود الوجود الوجود هو موجود الهمية  
 وان الفاصل اذا وجبها فاده وجوده لا حقيقة واذا وجب الوجود  
 اذ حقيقة الوجوده لا حقيقة هو ان موضوعه في الالهيان اولى الالهيان  
 او معنى الهمية لهذه المقاي في طبيعة الوجود المشترك الالهي في  
 ولم يقين من ذلك ان الكون في الالهيان هو الالهيته كون شيء ثم التصديق  
 او جبان بعض الكون في الالهيان هو الالهيته وبعضه لا شرفه لان  
 الكون في الالهيان الالهيته لا سبب له لو كان متعلقاً بشي كان ذلك شي  
 سبباً لذلك الكون وقد فرض ان لا سبب له فاذا قلنا كذا في الوجود  
 فنظائر الوجود في خارج فان كون الوجود مع وجودها على الالهيته  
 تعريفه بلان حيث كون الهمية وجوده كالانسان الموجود وكذا الالهي  
 نفس وجوده ان كذا في الالهيان اولى الالهيته وهذا تعريفه من ما يكون  
 في الالهيان اولى الالهيته وجوده في نفسه من وانه لا يكون كذا في ال

اما يكون في الالهيان بنفسه اذ الوجود الالهي هو الكون في الالهيان  
 انه في الالهيان ليس يحتاج في ان يكون في الالهيان الكون في الالهيان  
 به او يتفرع منه فان ما يميزه من كل شيء الالهيان هو ان يكون  
 في الالهيان وقرن في ذاته في الالهيان وبين بذاته في الالهيان فان ما يكون  
 لذاته في الالهيان اصح ان يكون له سبب وما يكون بذاته لا يكون له سبب  
 بالجد الوجود المطلق معنى مبدعه في الوجود من سدا المحلول كما يرد  
 انضمام او اترامها بل نفس ذات الموضوع الحق يجعل الفاصل الالهي  
 يتصور ذلك المحقق في حصوله وتقوم الالهيته الالهيته الى موضوعه لا في الالهي  
 واذا دريت ان حقيقة الوجود موضوعه في الالهيان لا خبره فالعلم ان مرتبة  
 ذات موضوعه في العتير اولى الالهيته في الالهيان على التعريف بها بتعليق الالهيته  
 ووضع لها اسم هو تقرير الذات وحقيقة هذا المفهوم المصدرة والتميز  
 تسمى الوجود ويعبر عنها بالوجود فان نفس الهمية وفيلتها وان الالهي  
 عرضة ان الوجود الالهيته اعتبار العقل الالهيته مستقلة للوجوده والوجود  
 مستقلة بها وهي نفس الهمية يجعل الجاهل بما يعبر عنه الالهيته الموجوده  
 بالفعال وناطق ضد فعل الوجود فيقول لعل هذا القطع فانه  
 تقومه بما في الالهيته وتاديه حقوقها فتد صيب ضار الالهي  
 تحاطر الشكوك والالهام وان اها لاصح الالهيته واضاه حقوق  
 الحقايق اقول ان الحكم والحكمة واذ قد بلغ الالهيته الالهيته الى ذوق هذا  
 المقام فلتحقق القول في جعل الحمل فيفضل الالهيته وعصمه

ذاتية

انما لو عليك هو انما هو بقوله من حق قلت الوجود فاما انما هو بالوجود  
 ان ان المقصود بالوجود هو غير الماهية وهو وجودها المخصوص من  
 نفس الماهية المتفرقة لشيء الماهية فيشتمل الوجود ويقتضيها  
 كما يكون في السواد والاشود كما ان الاشياء مضمون ما هو من نفس  
 الاشياء كما امر يقرب بالاشياء ومن لم يقدر ذلك ظن انهم قصدوا ان  
 الاشتقاق انما هو الاشتقاق في ذلك فان الاقوال العامة للوجود  
 هي المشتقات **فيما اشباع القول في حقيقة الجمل والمجمل**  
 يلتصق بذلك **في حق حقيقة المتنازع فيه الجمل اما بسيط**  
 جمل الشيء وانما التابع له نفس الشيء فيقدر من تعلق الشيء في  
 يكون بحسب الجمل فيقدر على الجمل ويعبر عنه ويغير ذلك  
 المرتبة المعقولة بقدر الذات وقوام الماهية وفصلتها واما ما هو الجمل  
 شيئا وتعتبر اياه وانما المرتبة عليه هو مفاد الهيئة التركيبية الجملية لا  
 يتعلق بغير واحد بله مجموع الجمل والاه وهو انما يتعلق بغيره  
 وما يظن انه الجمل من انما الجمل بسيط اما نفس الماهية او  
 الاضافات والاضافات ايضا والمفهوم ما في نفس المرتبة ما قطب الى النسبة  
 التي هي الماهية والاضافات وهذا النوع من الجمل انما يظن ان الجمل  
 المعقول لا يدخل في انما سائر مخلوطيه لحددها بالاضافة لظن توجه الاشتقا  
 اليها بل هي واما دورها في تعلق الجمل بالعرض من تلك الجهة فاذا وظف  
 على الاشتقاق بالاضافات من حيث انها هي من انما الغرض من الظن

فصل  
 اخارة

بالعرض وانهم متعلق الجمل المؤلف وما ذلك بان هذه الماهية هل تنفرد  
 في نفسها الظاهر بقضائها او تستحق لانسان الماهيات لا تستحق انما  
 التصور من الجمل او لا فتا الى في الخط بالاشياء فواما مضمونا الى  
 البرهان البسيط فترجع معلقات التصور والتصديق في ان لا ادراك  
 مختلفا عن الحقيقة لاجب المتعلق فقط اذا التصديق لا يتعلق ايضا  
 الماهية المحل كمنه وهو التصور يتعلق بكل شيء والنسبة انما تدخل  
 متعلق التصديق لتبعيه حيث في هذا الموضوع تتلصق بالاجمال وانما  
 حصول نفس الشيء وانما التصديق كونه شيئا وكذلك الوجود الجمل والوجود  
 الوجود فان متساويان بحسب الحقيقة وبحسب المتعلق وبحسب ما يتبع  
 فاحكم بان شاكل الجملين وفيه الاحكام تلك الشاكل الجمل المؤلف  
 يتوسط في الشيء في نفسه كقولنا الانسان انسان ولايت وبشيء من  
 ذاتية كقولنا الانسان حيوان كالحفاظ المخلوط في مرتبة الماهية من حيث  
 هو والوجود في اصلها بالانحصر بالعرضيات سواء كانت الاوامر لها  
 كقولنا الازهر في وجع او العوارض كقوله الانسان كقولنا الانسان حيوان  
 والجسم ليس عرضي لذات منها في مرتبة القدر ومصدرها من الماهية  
 هو خلقها لها في مرتبة سائر واما الجمل بسيط فاقفا الماهية الله  
 بحسب نفس الذات وتغير القوام هو حيزه من اختلاف بين الماهية من  
 المشابه والواقية والاشياء مع الاتفاق على اشتقاق اضافة القدر  
 على الوجود بحسب سلب المدغم عن نفسه على انما هو القوام بل كقولنا

لعل الحق لا يتعدى مجموع ليه الماهيات بالجمل البسيط كما في  
 القرآن العزيز قوله عز وجل جعل الظلمات والنور على معلول  
 انما الجمل ما يفرضه ويندعه او بالذات هو نفس الماهية ثم يتبع  
 جماعه وبقا الموجوده مفاد خط الوجود والماهية وصدق الجمل  
 في قولنا الانسان وجوده كقوله باسبافا فاضه من الجمل او اقتضا  
 من الماهية الغائبة بل نفس اشتقاقه لاجل الجمل المتقدر على البسيط  
 سبب الاشتقاق والاشتقاق الست قد سبق الاضادات ان الوجود  
 صيرورة الماهية وان نفس قوام الماهية مخرج الوجود ومصدره فان  
 انها اذا استغنت بحسب نفسها ومن حيث اصل قوامها من القاصد  
 جمل الوجود عليها من حيث ذاتها وخرجت عن حدود بقولنا  
 وهو اصلها فانها في الظاهر ما خرجت قوامها وتفرها ومن حيث  
 حمل الوجوده وهي ذاتها كقوله الاشتقاق في البسيط والسلب  
 الصرف والقوة المصنعة ويخرجها معها الى التفرقة والاشياء الجمل  
 يتبع على الازم بل وسط جمل اوله لا باستيفان واما التشتت  
 الانسان موجودا يتبع الى القاضية نفس الوجود ونفس الاضافات  
 اضافة لاضافات وانما جعل انما الفاعل بالحقيقة في حق المرتبة  
 لم يتبع الجمل الى الوقت صلا فم حصل الموجوده وذلك لان الاض  
 ونفسه مية ما فاق استغنى نفسه عن الجمل كان الوجود للانسان  
 على ان لا يكون نفسه الاخر والاضافات الترديدا هو الاخر كما انما

سبب اقفة

وهكذا في شئان الاشياء بحسب الماهية الجمل الاضادات على الجمل  
 من حيث انما يخلط طرفه كان النسبة في الغضبية انما يتعلق بها التصديق  
 حيث هي من الطرفين لا تتفت اليها بالذات ومستغنى عنه بحسب  
 الحقيقة التصورية اذا الوجود لا يستقل كما هو فان الحيز من ذلك  
 يخرج ذلك مية من الحيز في قولنا للجمل المؤلف فضلا عن بقية الوجود  
 ومن يحصل يظن انما الجمل بسيط يحصل الصادر لا لا يقبل الا  
 ثم كقوله الاضادات الاضادات وانما في ذلك الماهية العقل حيث ثبت  
 الاعتبار في غير تصديقه في الوجود والاضادات وينفس الماهية فلم يكن  
 الصادر وان الاضادات ونسبة كيف يكون اول الصادر وان الماهية  
 بالاختيار لا يحتاج الى الجمل الحركة المخصوصة لا يتصور الاضادات الوجود  
 ويعبر الاخر من اتباع التعليل بحسب بان الوجود من الاعتبار  
 العقلية فلا يكون من الفاعل الا نفس الماهية العينية ولو كان الوجود  
 ماسا للفاعل فانما لم يبد شيئا لانه هو كما كان او افاد وكان الوجود  
 وجودا لها من هو ايضا حيزا حيزا في الوجود في الاضادات  
 كالعينية الحيزية والاضادات والاعتبارات العقلية كالتصور  
 العينية والاحتياج الى الفاعل وتكون الماهية عينية انما معناها  
 يتفرع منها الوجود في الاضادات والمثابته تضع ان ذلك انما افاد  
 الاضادات المتفرقة والماهية المتفرقة منها لا نفس حقيقة صحة الوجود  
 البرهان ما استغنى انما الجمل بسيط يتقدمه عن غيره بل كقولنا

انتم لا تأخذوا بداعي واخراج اللاتين عن المطلق واما الموقر  
 سبق بقايلها وان كان الماده ولذلك كان لا اول صوت المخطوط  
 من اسناد اكثر في العلول الاول والماده الوحد الحق  
 لعلمك تقول البين من المحقق ان الشيء نفسه انما تمتع مطلقا  
 اذا كان وجود الشيء من مهيته فلم يصور هذا اصلا واما في الميات  
 المكنته فاما مع اعتبار الوجود فقط ذب عن سلب المدهم عن نفسه فضلا  
 عن الذاتيات وربما تصدق بالبرهانها موضوعها وذا المكون  
 لا ياتي لعدم ولذلك لم يكن شيء من المكنت هو هو لذاته وكان هو  
 هو المبدأ الاول وحده وفي الاما الاليه باهون هو ايسر لا هو  
 فكيف يستقيم عدم تحلل الجمل من الشيء ونفسه وبينه وبين ذاته  
 ثم انما وضعت من قبل الوجود خارج عن الميات المكنته اليها  
 نسبة الواو وكيف تجعل صدق جمل الموجود على ذات الموقر  
 مهيته وهو لا يتاكل الميهه بالقياس له لما يدخل فيها على ان الوجود  
 بالنسبة الى المكنت لا يكون على كل لوازم الميهه ايضا ثم تحصيل سبق  
 الميهه على الوجود فصرح على التفرقة في راجح بان خلط الذات والذات  
 لا يكون مقصدا اقتضا البين نظر الى الميهه من حيث هي في كل الاقسام  
 عن ان يكون نسبة المخطوط ذاتياتها واما ما يلحقها من لفظه مقصود  
 باقتضا من لفظها جوهر الميهه فتقولنا الانسان انسان وحيوانا هو  
 صدق الوجود على جمل المخطوط وان اخرج المخطوط عن الموضوع فما

يستدعيه انما هو تقدير ذات الموضوع لنت اقول الصدق على الماده  
 التفرقة فقط حتى لو انك انك تفرق بين الذات من غير ان يكون على ان ذلك  
 ايضا ليس من جهة اتمنا بخصوص المخطوط باعتبار خصوصية الطرفين  
 بل من جهة استغناء مطلق طبيعيا الربط الاجباري فاذا نوقض صدق  
 المخلو في ذاتيات الميات بخصوصية خاصيتها الموضوع والموقر  
 مجموعيته نفس الميهه وصدقها على الجاهل ما هو بالعرض وعلى الالات  
 من حيث عدم تفرق الميهه الامكانه بنفسها وعلو كون الربط اجباريا  
 لا بالذات من خصوص المخطوط وخصوصية خاصية الجمل فلا يخرج ال  
 فسيط جعل ذلك المخطوط بين الطرفين والاعتماد على جعل المخطوط  
 فالجواهر ايسر من الميهه الانسان ثم هو بنفسه انسان وحيوانا لا يجعل ذلك  
 اصلا ولا ينسج للتحلل البسيط وهذا اصلا من غير ان يرتد الفطنة  
 ولم يكن تحت سبيل الالات الموقر من حيث الالات ان صدق الجمل نفس  
 جعل الميهه لا يجعل سائفة فان الجمل تعلقوا بالانفس الميهه بالفضل  
 ينترج منها كونها هي او بعض ذاتياتها وصدق الجمل نفس جعل الميهه  
 نعم ان ذلك منه لا يشترط وهو على شين جفوة الوهر بالسخا وقد  
 تحققتان صدق الجمل بخصوصية نفس الميهه بالهوي وقوله ذاتيات  
 الميهه بمجملها لا يغير جملها انما من ان جعل الميهه هو عين جعلها  
 بمجمله وفي ذاتها جملة بديها هو عرض جعل الميهه بالاجمل البسيط الالات  
 يتعلق اولها بالذاتيات والقبوليات ثم بالميهه وهذا لسلك الاشراف

وانما ولذا ترتيبه وتفرقه بالحكمة البانية لان في المخطوط بوسطه  
 العقل بين الميهه ومقوماتها المخطوط والخطوط والذات صدق  
 الجمل نفس الميهه المجمولة لاجملها ومجملتها فان اعتبارها في  
 ان التفتيكت لا يتصور الوجود في الميهه المشابهة ايضا فلا يجد بل  
 الاجمال على الغرضين لكن اتاع المشابهة بما يقتضون ايضا بالتحصيل  
 المدهم عن نفسه انما يستوجب استلزام الربط الاجباري وجود الموضوع  
 لا لغرضه فصدق الجمل في ذاتيات لا توقوف على الجمل الموقر  
 اعمله موجودا انما يستلزم ويستمر لوقول المشاوقه في رتبته الفعلية  
 والوجود وسبق نظرنا الى الحق المصح انشاء الله الموقر منها لوان  
 الميهه وصدق الجمل بها نفس الميهه للمجمله ونوم الموقر مع اقتضا  
 من الميهه للمخطوط الميهه باعتبار مجموعيتها فضلا عن الوجود المتأخر  
 ان اسناد لوازم الميات الموقر الميهه فقط من جهة اقتضاها المخطوط  
 اعتبار مذهب مطلق الوجود كالمع نظر شيخ الصانع ورئيسها فان  
 ملاحظ مجموعيتها انما اجمع اليها وصدق الجمل لا يكون الموضوع من الالات  
 الالاتية ولا ذات متفرقة له الا بالمجموعيات لا من حيث ذات احدى  
 خاصية هذا الجمل بخصوصه ولا استغناء مطلق الربط الاجباري الموقر  
 الربط الاجباري لا من حيث خصوصية الالات العرض على قياس ما تفرقت  
 وما افضل الامر عن رتبة التفتيكت وغيرها الالات من جوار كون الوجود  
 من لوازم الميهه وهي كون من حيث هي مؤنة في الالات من حيث هو موجود

او سدوية مرتبة بان عدم اعتبار الوجود في الميهه عند اقتضاها ما صدق  
 لا يقتضي انك كما عن الوجود لا الاقتضاء فان التفتيكت كما عن الوجود  
 هو محال فضلا عن ان يكون مؤنة فاذا لا تصور كونها مؤنة في الوجود  
 الذي ينقل حالة التفتيكته وكذلك الحال بالقياس الى صدق الجمل  
 تصور الميهه من الوجود لا يكون بحسبها المخطوط بالصدق والذات الالات  
 في الالات انما واما لان ما وان قلنا باعتبار مذهب مطلق الوجود فيكون  
 صدق الجمل في الموضوع التفرقة الجمل ومفهوم الموقر واقتضا  
 الميهه باعتبار مطلق الوجود للمخطوط والذات خصوص المجد الوجود  
 مدخله ونها عوارضه كماله لافترق وصدقها معها مهية الموضوع  
 التفرقة الوجود ومفهوم الموقر ومفهوم المخطوط خارج واما الالات  
 التي هو الوجود فصدق الجمل في نفس هوية الموضوع التفرقة من غير  
 اعتبار اسما معها اصلا كما يكون فينا بالعود من لوازم الميهه الالات  
 المقابلة لكل واحد مما هي ونفسها كما هو في الذاتيات لكون الوجود في ذات  
 قوامها لا يفتيها ما صدرت بغير تفرقها عن الجاهل فالماطبات الذات  
 هنا حقيقة هو حيث الصدق الجمل البسيط فان ما اسهل ان يظهر  
 لسان الميهه ما تصدق عن الجاهل بل محمولها على اصلا ما صدرت  
 صدقها هي او ما هي من ذاتياتها ولكن لا يفتيها من صدقها الالات  
 حين ما صدرت على مجرد المقارنة لا التوقف وانها موجودة باعتبارها  
 ما لظن من حيث هو صدقها على المخطوط تلك الحجة لا المخطوط حيث

فهو منها ولكن حينئذ صدرت فلذلك ليركض من المكات هو المطلق  
 بل انما يصح ان يكون هو نفسه وهو ليعرف انما ترجمه المعقولية ويصدق وهو  
 موجود فانت باعتبار المعقولية فكان المبدأ الاول ذكره هو على  
 الاطلاق ولا يكون هو الا هو وكان يكون وشيئ الشيء ليست  
 اقواله كون الكون كونا وشيئ الشيء كونا فاحذر ان حمل الوجود على  
 حمل الذاتيات من وجه وبنايه من وجه وبان حمل اوان المية  
 سر كلا الوجودين بباينه من وجه وان سبق المية على الوجود سبق  
 وبنايه السابق في تقرير المية لا سبق بالطبع او عليه وبنايه السابق  
 الوجود وقا ضمه الى الوجود فيليس المية ستره وجود تصور  
 بحسبها سلبا لخلط الوجود وانها ستره ضليه وتقريره بباينه  
 هي عينها ستره امتزاج الوجود الى الموجود المصدر بل انما هي  
 مستتبعها وبغيره من جهة من قرائنها مطلقا وذات المية ايضا لها  
 تقدم بالمية عليها من حيث التقرر ويحكم العقلا بان الحمل البسيط  
 بالمية بالاصدار اما الاخران يتلقوا بالاصدار او بانها تم بالمية كما  
 لما تقدم بالاطم ايضا على المية بحسب الوجودين فمدا جمع فيها نحو  
 من تقدم ثم ان هناك لخصا طرفة عيون كما اننا قد سئلنا اليه فقلنا  
 فان المية في تقريره الصدور وهي عينها ستره التقرر تخرجه من  
 وتقدم على الوجود فيكون نسبة الوجود والذاتيات الى المية على  
 التماثل ويكره على جعل نقل الحمل البسيط بالمية تخرجه من لطفه

بينه بالذات وتقدم بحسب تلك المية بعينها على متعلق الحمل الو  
 للوجود اى المية موجودة لتسا قول على كل حال متعلقه فان  
 صدق هذه المية الحيلة بنفس استماع تغلق الحمل البسيط بالمية  
 لذلك لا جعل المؤلف متعلقه بتاخره عن الحمل البسيط للمية او في غير  
 اذ تلك ليست سنة ساير المود غير الوجود وفي الذاتيات المية  
 على كل حال المؤلف بتوسط بين المية وبين ما هو ذاتها فتدبره وتسا  
 ولا على جعله كقولنا الانسان حيوان فقد عرفنا ان لا استماع هنا  
 بل مجرد اقتران على وجه الاتفا وماذا هو هذا الوجود على ان جعل متعلقا  
 للحمل البسيط الى الموجود من حيثها معلوم ما لا يخفى ان المية  
 ربما تعلق به جعل سلبا للحمل البسيط المتعلق بالمية ولا يرتب  
 عليه على سبيل اللزوم البتة وهذه انسانا حكيمة لاصول عليه  
 انضجت انما ارادتها العقلية باشغافها بالانعام والتوفيق  
 ربما اختلج سر سرتنا بنبت به بعض مقلد اتباع المنايا  
 من ان اعادة الخوجه الى العله لا يمكن وهو كيمته نسبة الوجود  
 الى المية فاله المعقولية بحسب المية فكلت تخوان قال كك كان  
 لتس من فعل التخصيص لاصوليات عليك ولا لا بصرت فاستتت  
 ان ذلك بعد ان درست ما حقيقة الوجود وكيف نسبت الى المية  
 وتوجهت انما عرفنا مع استماع الاتفا كبتة وبين تقرير المية هو  
 الذي افضى الى استيعاب الجميع له لنفس المية على ان القولة الامكا

وهو في نفسه

اربع ما تصدق الحكا الغامبه وان المية من حيث هي كيم تصدق  
 بالجمولية وهي من عوارضها والمية من حيث هي ليست الا في الذاتيات  
 نظير في الوجود ان المية من حيث هي لا يشترط ان يكون لها وجود  
 الذي يترتب على البتة لخلط وعدم الخلط فكذلك المعقولية اعني  
 ان العقل انما يتصورها في نحو الملاحظة التي هي طرف الخلط والتميز  
 تنفع عراض الحمل البسيط فرفع هو حصوله  
 من الحكيمة منها مطالع على القيام فله من الشيء وهو الذي هو  
 على الاطلاق وهو الشيء وجود على صفة ويشبهه ان احوها بباينه  
 البسيطة هو الاول والمية المركبه صان بالاضافة على الاطلاق  
 ولو اوضح على حمل البسيطة من حيث بيطه على الحقيقة وهي المية  
 فنحن عيته وبسيطه على الاضافة وبالقياس وهي المية التي هي  
 ونفسه والمركبه المية التي على صفة فلا شطوط كان ترأس الحمل  
 البسيط انما اذهل نفسه من التثايت فتم عدم انفصال الوجود عن  
 العوارض الاقتران العقل منها حتى الوجود ثبت التقرر كقولنا  
 مختلفان والشيء بحسب كل منهما لواح واحكام فالهال مغلق في الكون  
 وبلاذخاينه المعايير العلية والاعتبارات التصورية ولاذخاينه و  
 الاذخايات الحده واليزمانيه ومنها الحمل البسيط انما يجب الى العله  
 الفاعل الى ان فعل الميات ويفضل الوجودات على الاطلاق وانما كان  
 العله انما ينسب اليها الدخول فيما يتوقف عليه الحمل المؤلف الى فعله

تدبرها ناصبها

واما في نفس المية وقوامها عليها فكذلك يكون بالعرض فاذا استتمت ان  
 عليه وجود المعلول بلع الاشتداد لظهوره وتبع الفاعل انما يربط  
 حصل الوجود لكن حصول الوجود انما يكون بان يتبع الحامل فقولنا المية  
 الموجوده ثم يشبه ان يكون لا يوجد لاصطلاحه على تخصيص الحامل  
 الفاعل اذا كان تأثيرها باصداره نفس المية بالحمل البسيط وانما سائر العله  
 فلا يلقى الشيء منها الحاصل بل كذا لك الفاعل بالحمل المريف على الوجود لا  
 استصوب ان يطلق على الحامل انما المتجدد والفا على قدرتها منطلق  
 توثق ما هو طبيعي ثبوت الشيء ما هو طبيعي توثق على الاطلاق فرفع  
 ذات المثبت له واستلزم ثبوتها وانما نظر المصومته الحاشية وانما  
 يكون ايضا هذه التاكلا على العزمه بالقياس الى العزمه المثبت له وانما  
 بالقياس الى ثبوتها في ثبوت الوجود للمية فمدا استبان لك انظر في  
 الوجود وطرف الخلط والتعريف هو عينه وانما ذلك على قاعة الاستلزام  
 بالنظر الى الثبوت فان الثبوت في ذلك الظرف لا يقدم على نفسه ويكره  
 يتاخر عن تقرير المية فيه وكذلك القولة اولان الميات بنا على الجور  
 المنفوس للمية فتبوتها للمية مترتب على فعل المية وستلزم ثبوتها لثبوت  
 عليه فان الوجود وان كان اولها على المية وينتزع منها لكونها كذا  
 ما يستدعيه ثبوت الازد للمية لان كانت المية المقررة في نفسها بحيث  
 كان اولها بباينه وينتزع منها الموجود وانما استنداه ثبوت الازد  
 للمية انما يكون مترا بوجودها وسبقها ففعلتها بالخير واستنداه طبع

ثبوت

ان يكون مخلوقة بالوجود في مرتبة اقصاها لذلك اللازم ولذلك لا ينسج  
 كون الوجود من لوازم الوجود بل يكون على مرتبة والرتب بالنسبة الى  
 الثابت له ويثبت كليا كما في المعاد من الوجود غير الوجود ويثبت  
 اي حيث يرجع الثبوت الى الخلق فيخرج عن قوام الوجود غير متعلق  
 وفي مرتبة اقصاها فان ثبتها للمريض سبقه بغيره من مرتبة المرض  
 جميعا وقد يكون محققا في الحاشية على مجرد الاستلزام دون التعريف  
 بالقياس الى الوجود بالثابت له والوجود جميعا وكان حيث انما يتلوه  
 شئ على التعريف بالنسبة الى التعريف فقط كما في ثبوت الثابتات لثبوتها  
 اما من غير ان يحصل البسيط فغيره ان يقع التعريف وينفع بالاستلزام مطلقا  
 فاحسن احوال التعريف بالمطلق التعريف ومنها سبقه اليه المتيقن بالوجود  
 يستقيم على ان الحاشية في الوجود لا يمكن ان يكون لها الوجود في ذاتها  
 او ثبوتها في الوجود بحددها نفس الوجود وانما هو في الوجود في ذاتها  
 بالحاصل البسيط فعمل القول المشاوش في الوجود في الوجود في الوجود  
 والارتباطات اللاحقة والارتباطات الفارضة من مرتبة قوام الوجود  
 يكون من القطر ايت واما سبق الوجود على الفعل فلا يستلزم الا لا يظفر  
 سيقومها بالحوال في الوجود في مرتبة الوجود منها الوجود قبل الوجود  
 فاذا كان الوجود ما يستمر في الوجود في ذاتها باستقلالها في الوجود  
 بالحدود على الوجود في مرتبة الوجود بعد مرتبة الوجود في الوجود في الوجود  
 فخصي لوجود الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الحكم العقل بالحوال في الوجود في الوجود

فانها او اذ انما بنفسه في الوجود كما اذا كان الوجود اقصاها والوجود  
 فلا يستلزم الوجود في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 وانما حلاله الذي في الوجود او اذ انما بنفسه في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 ويثبت في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 حيث من الفعلية اصلا في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 صف من الصفات الاخرى والصفات الاخرى من حيث نفسها في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 ويثبت في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 لم يستمر في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 كونها الحاصل في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 من غير ان يكون لها الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 حيث مياتها واعتبار وجودها وتبينها في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 من ثبوت الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 مستوعب حكمه وفارقه استغرابها عالم التعريف من كبرياء حشره في الوجود في مرتبة الوجود  
 ثاقف السموات وما في الارض ومنها ما ليس له موهبه مستقر في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 ذهنا من الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بالذات فان لم يتغير اليه على الاطلاق وانما سكن بالظن الحاشية في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 ولو عين ما هو في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 وقوامها في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 لم يكن في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود

افاضة المبدأ الذي في الوجود وخصوصا في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 انما يكون في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 والمعارف العقلية واخرها من المطلق وانما هي في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 في وجود الدهر والسرير واستقر انشا الله وقول قوام جلد الهيات  
 وتغيرها في ذلك المادرات فمما نأخذ حصوله في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 او في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بانقلا عدم المطلق والسلب المستوعب وقد افاضة اليه المتشابهة  
 الدهرية الوجودية في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 الاضاحية في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 في ذلك الطرف والجهة في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 كما في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بحيث يصح العقل اذا اظهره على ما هو عليه من الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بما يتغير منه في نفسه به بحيث له في ذلك الطرف كما في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 السلبات المتصرف في قولنا السماء فوق الارض وذيها في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 من الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 على وجهه بطلان انواع الصفات بالخط العقل في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بالموقود او بدونه من مفهوم ما كما لم يخرج سلوا منه بالاعتبار في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود

بالقوة الموجبة في حكمه بالمتصف بالجو ويصدق الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بكيفية الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 خاصه في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 الفوس الاضاحية يستدعي ثبوت الحاشية في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بل انما ثبوت الموصوف فقط اذ ليس معنى الاكون وجود الموصوف في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 مطابقا للحكم بها عليه في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 الحكم له في يوصف بالصدق واما ثبوت الصف في ظرفه في خصوص  
 الاضاحية في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بل القدر الصريح وهو مطلق الوجود للصدق فانما لا يكون وجودا  
 في نفسه اصلا في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بين مطلق الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 مطلق الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 فقط وبعضها بخصوصها انما كان بالتحقق في الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 الاضاحية في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 بالانظر الى استدعاء طبيعتها فان اظهر ان الاضاحية في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود

لعله

هذا الطريق



وجود الموصوف فكذلك يقضي وجود الصفة قبل طوله نحو قولنا  
 يستدعي طول الخشبة كذا الخشبة في الخارج والذات  
 نحو الخشبة في ذاته كذا الخشبة في الخارج حتى يتم نحو  
 الصفة في ذاته وهو متحقق في ذاته وهو متحقق في الخارج  
 فاذن قد استقر ان ثبوت الشيء لا يتوقف على ثبوت المثبت له في ذاته  
 بخلاف ثبوت الذات فيه وان كانت الاضداد لا يضاف اليها  
 بحيث يمكن ان يضاف اليها على ان لا يضاف اليها الا  
 وقامها هناك بالموضوعات  
 كالتجويد في  
 الوجودين في غير فرصة المنفك فيقول اذا لم يكن الوقت في ذاته  
 في الاضداد فلا يضاف الوقت في ذاته للزمان في الخارج خارجة والاضد  
 الربط بالمجاورة في الموضوع فيصدق لثبوت الوقت في ذاته للزمان  
 الخارج خارجة وهو مطرد في الخارج والاضداد في ذاته فيصدق  
 ثبوت الشيء مع عدم حصول الصفة في طرف الاضداد والذات في العقد  
 هو ان الوقت في الماكات معدومة في الاضداد في الصدق خارجة  
 موضوعها فلو صدقت لثبوت الوقت في ذاته للزمان في الخارج في ذاته  
 وذلك لان كون السمة المتحققة في الاضداد في الصدق المتعلق الحكام  
 في الاضداد بالوقت لا يتوقف عليها في الصدق في الاعتقاد وهذا القاصر  
 من ثبوت الصفة في الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد  
 بحال الصفة في الاضداد فان الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد

وهو  
مقدوم

الصفة للموصوف مما يتبع من حال الصفة في الاضداد ويجعل كونها  
 لثبوتها يتبع من حال الموصوفة في الاضداد فانما المتبع حيث لا يوجد الصفة  
 الاضداد ولا يضاف اليها الاضداد في الاضداد لان الاضداد في الصدق  
 الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 السمة وان ليست الوقت في ذاته للزمان في الخارج خارجة على كونها  
 الوقت في ذاته للزمان في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الوقت في ذاته للزمان في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الخارج خارجة لان الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 في الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 بالوقت في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 بثبوت الصفة للموصوف في الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 عنه بثبوت الصفة للموصوف في الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 للزمان وزيد وهو ما يكون في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الموصوف في الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 جهة الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 تحقق الموصوف في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الموجودات هذا مستعمل في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد

وهو شرط اخرا المتعلق بالذات من العرف في كون الخارج في ذاته  
 نفس النسب كالاضداد في الثبوت في قولنا في كون الخارج في ذاته  
 النسبة وكذلك في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الى عدمها فانها في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الاضداد  
 حتى الى جهة الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 صدرت لهذا الفصل وهو انما وجب استقصاء النظر في ذلك  
 الشهور في ذلك فظهر في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 ان العادة لا يتغير في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الموضوع اما يوجد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الاستغناء في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 وهو وهو يتبدل في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 اتحاد الثبوت في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الوجود في اتحاد الذات والعرض في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 انشاء الله العزيز  
 ان الموضوع هو عينه اذ يتبع على ان يكون اذ لا يتغير في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 هو حال الشيء في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد

وهو  
بما هو  
مقدوم

ان وقع فضل الاضداد في مضمون مجوز فان صح فكيف يصح اليقين  
 نفس احد المضمون واحد اذ اوعيا في زمان بعينه من حيث  
 اما ان يعجز ذلك لكونه في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 بحسبها المدرك فيحكم بان المدرك باحد الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 بالادراك الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 ضرب تصور من جعل الشيء في نفسه وبكيفية غير مفيدة وما  
 التعريف ان المحمول هو عينه نفس الموضوع بعد ان لم يلاحظ الثبوت في الاضداد  
 او هو عينه صوابا في صدق لان يتصور على مجرد الاتحاد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 ويسمى المحمول الاول في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 ان هذا المفهوم هو متغير في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 المتعارف في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 كما يقال للوجود هو الماهية وليس الوجود هو الوجود وليس و  
 محتاج في الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 والمحمول في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 كون ما هو فرد احد ما هو فرد الاضداد في الصدق في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 لتصوره بحسب التعارف الصافي في تقسيم بحسب كون المحمول  
 ذاتيا للموضوع او عينا له في المحمل الذات والمحمول العرض في الصدق في الاضداد في الصدق في الاضداد  
 المحمل المتعارف قد يكون الموضوع فردا حقيقيا للمحمول وهو ما يكون  
 اخرون بحسب الصفة كالاتيان بالنسبة الى الحيوان وقد يكون فردا

بذات  
افراد

وهو  
مقدوم

اعتباريا وهو ما يكون خصيته بحسب نحو الاعتبار كمنهوم الموم  
المطلق بالنسبة لنفسه وكذلك المكر العام والمهوم والكوا  
ضاهما ما قلطف في سركه كمنهوم الموم قل  
يختلف بالمعنى الامورا العامة فمنهوم ما يكون بحسب المعنى  
الجزئية كالمهوم الذي الحيوان اعلم به من الانسان والاعم بحسب  
هو اكثر تباينا ومنه قد يكون بحسب اعتبارات اللاحق كالعمى  
الذي الحيوان اعلم به من الحيوان وهو ما خوذ جنسا طبيعيا والحيوان  
وهو ما خوذ نوعا من الحيوان وهو ما خوذ شخصا فان طبيعة الحيوان  
في نفسها اعم بالاعتبار من الحيوان المتبرج حيث هو لا ينظر  
وانها بعينها فرد هذا المهوم المتبرج لك الضوء بما يصدق عليه  
والكل هذا المهوم بطاظه هذا الاعتبار ليسه نفسه الاطبيعة  
بما هي طبيعة الحيوان الست اذا استقصيت النظر ولو في حق  
كل مهوم يحمل على نفسه الحمل الاولي الذي اذ كان شي لا يصدق  
اصلا ثم طابق من المفومات تحمل على نفسها الحمل العرفي الثاني  
ايضا كما لو جرد المطلق بالمكر العام والمهوم والكل والمهية لا ينظر  
شي في نظرها وطايره تحمل على نفسها ذلك الحمل الاولي  
كالجزء في الملامهوم واللاممكن واللا موجود وعدم العدم وما لا  
ولذلك اعتبره وصدلت التناقض وصدت نحو الحمل ايضا فوق التام  
فلا يكره صدره اخرج مما لا يقم بوزن <sup>منه</sup> <sup>التي</sup> يستعمل

زيادة تصرف

شواهد استصحاب

موضوع السالبه من موضوع الوجبه المدونه او السالبه للموضوع  
بمقاييس موضوع السالبه يكون معدوما في الخارج دون  
الوجبه او موضوع الوجبه ايضا قد يكون معدوما في الخارج بقولنا  
الصدق بحال وان موضوع الوجبه بحسب انتملة وجوده في  
موضوع السالبه او موضوع السالبه ايضا كذلك بل يعنى ان السالبه  
عن الموضوع قبل اثباته اذا اخذت حيث هو غير ثابت على معنى الاعم  
التي غير هذا في السالبه لاثباته فانه لا يصح على الموضوع غير  
لكر لا يصح عليه من حيث هو غير ثابت بل من حيث له ثبوت سالبا لاثباته  
يفتنق ثبوت شي حتى ثبت له شي وهذا يصح ان يقال المدوم المبرج  
هو معدوم بغيره وان لا يصح ان من حيث هو معدوم فالثاب ليس حيث له  
ثبوت في الاعم والحيوان في كل ما هو غير ثابت عند من حيث هو غير  
مخالف لاثبات كل ما يقاوم عليه من تلك الخبيثة بالاثبات شي مما يقاوم عليه  
من تلك الحمل الاعم لا اذا كان امرا معدوما او محالا فانه اذا كان ذلك لم  
صدق الحكم من حيث خصوص المحول ايضا مستديا لوجود الموضوع  
كما انه يستدعيه من حيث الربط بالحيوان لا ما يكون استدفاق ذلك  
من حيث نفس الربط الاجباري فقط بل ان موضوع السالبه من موضوع  
الوجبه ونفسها المهوم عن هذه الخبيثة لقدمتها وجموعها يظن ان  
المهوم انما هو الحيوان كون موضوع السالبه معدوما في الخارج دون  
الوجبه ولا يصح الا ان ايضا الربط اجباري بل كره فان فهم ان موضوع السالبه

ان كان من موضوع الموجب المعدود والسالبة المقول المحقق الثاني  
 لتباين اولها وان لم يكن هذا الفرق وهو امر باعتبار المدرك لا  
 يلزم منه تباين الافراد العموم بعينين وهذا ليس مستلزما وليس  
 افراد اوله من هذا الفرق كونهم اعتبار اوله كالمركب الثاني  
 هذا الملك تنك المفاد حيث يقبل ليس من الاصول ان اذا حمل  
 على قول المقول على ثم حمل ذلك الشيء على ذلك التحمل كما هو  
 وواسطه فان الاول يحمل على الثاني كالمسوان بتوسط الانسان على  
 وقد عد ذلك من المتواليات فيقول على وجود في وحكم بان الاول  
 يكون على كل حال موجودا في الثالث فان المتوالي كان في الاول لا يشك  
 فيه جميع الامور التي يقال على القول ولا كليا ويوصف بها اللون وصفا  
 عاما والاكاد في ذلك لا يتغير بغيره لكونه في لون وكان ذلك البياض ليس  
 بلون فلا يكون حمل اللون على البياض كليا بل انما هي وحدت في طبيعتها  
 من الاعراض فوجد في طبائع الاعراض التي يوصف بها ذلك العرض وصفا  
 كليا ثم ان الحكم قد عدل في قول على حيث يحمل الجنس على الحيوان والحيوان  
 على يد الانسان وليس يحمل الجنس على يد الانسان فيجسم بالجنس  
 الطبيعي ليس على طبيعته الحيوان باهوجوان بل الذي يحمل على طبيعته  
 الجنسية هو طبيعته الحيوان من جهة تقاع اعتبارها بالاعتقاد وذلك ان  
 يظن ان الذهن بالنسبة الى المخصوص المتعدد والشخص لا ينسج الخط  
 والتجرد وهذا النماذج منها اعتبارها من اعتبار الحيوان باهوجوان

استدراك

فقط الذي هو طبيعته الحيوانية فان الحيوان باهوجوان امر اعتبارا  
 الحيوان وهو محمول على الخط والخط هو الذي هو طبيعته الحيوان اعتبارا  
 امر وطبيعته الحيوان لا ينسج الخط والخط اعتبارا واحدا بل بالحقبة  
 هذا جمع الحان الطرفين لا كالحمل على بعض من الوسط وعلى البعض الذي  
 لا يحمل على الطرفين الاصفه وبحسب اعتبار المقول على الموجود وهذه الا  
 كليا فانك اذا حوزت الجزئية فيكون الاكبر على كل من من الوسط له  
 اتفاق القولين على ان يقال الاكبر على الاصفه فان الناطق محمول على الحيوان  
 وعلى الحيوان على كل من من الوسط ان يحمل الناطق على الفرس على  
 وهذه الشريطة مطروقة في الامر والآخر بحسب الجزئيات وباعتبار  
 جميعا فان الضرب لا اعتبارا فيكون موضوع القضية الجزئية كما ان  
 بحسب الجزئيات ولذلك ما ان يصدق قولنا الحيوان باهوجوان  
 ليس خيرا كما لا ينسج في سلة وجزئية كما يصدق قولنا الحيوان  
 باهوجوان حيوان لا ينسج في سلة وجزئية وانما يصدق قولنا  
 على الحيوان في الجزئية المرسله هو امر من ان يكون من الافراد الحقيقه  
 اعنى الافواع والاختصاص الموضوع والاعتبارية التخصيصية بالحيوان  
 وبالجملة ليس معنى قولنا الحيوان تمام ما صدق عليه الحيوان من الافراد  
 التخصيصية بل ما صدق عليه وان لم يكن منها الحيوان الذي هو جنس  
 والحيوان الذي هو غير جنسك الطبيعية لان العام يصدق على كل  
 واحد من جزئياته فيصدق ان بعض الحيوان جنس غيرهم ان النوع

او الشخص حتى على ما يظهر بل لو كان قولنا الحيوان جنس من ذلك  
 دعنا الصانع من ذلك فان اوحيست في نفسك خيفة ان هذا  
 القطر ليس على سلك ما استقره الصانع من ان اعتبار الابل على  
 المية وهو مفهوم كونها لا بشرط طبعه طبيعة الحيوان الذي هو الجنس  
 الطبيعي لا اما اعتبار العباد والمفهوم دون العباد والمقصود  
 ما صدق عليه مفهوم المية لا بشرط طبعه وقولك المية المطلقة للحيوان  
 من حيث هو هو المفهوم ذلك من التخييلات بيان للاطلاق فبما انتم  
 التقييد لا لتقييد الاطلاق وعدم التقييد فاهم واهمك واعتبار  
 الحيوان من حيث هو هو وان لم يكن يعتبر في نفسه ان اكتشف بقيد  
 اصلا لكل العقل الخطة تارة من حيث هذا العنوان وتارة باهوجوا  
 فجد اعتبار الابل لا اخص وان صدق هو على المحوظ بالاعتبار لا  
 وكان نفس الابل هو عينه الحيوان باهوجوا واما ما يقال  
 مرجع العزم المطلقة بوجه كلي دايه وجانب الخاص وسالحي  
 فليس من جانب العام بل من ذلك صدق قولنا كل حيوان لا يقيد  
 حيوان باهوجوا دايه وبعض الحيوان باهوجوا والحيوان  
 لا يقيد بالفعل في الابل بدم التسليم فان المتضمن لمقل اهم من  
 الانسان مع ان لا يصدق كل انسان متضمن بالفعل دايه بل المرجح  
 محتين متضادين اما بوجه كلي مطلق عامه وسالحي  
 دايه كقولك كل انسان متضمن بالفعل دايه بل المرجح

سورة  
 انزل  
 من  
 الله

دايه او غيرها كما في عموم المكلف النسبة الى العزم من قولك كل من يكف  
 بالصورة ونما لا دايه وبعض المكلف ليس قولنا بالضرورة والذات  
 دايه كما في صدق قولنا بعض الحيوان ليس حيوانا لا يقيد لمخالط  
 فهو لا يصدق ما لم يخطأ في الاعتبارات على ان صدق اكله من الحيا  
 غير لانه الا في القضايا الخاصة دون الطبيعات والتخصيصات الغير  
 الا انسان اخص من النوع ويزيد من الانسان ولا يصدق عليه موضوعا  
 الاخص وان جرى على الطبيعة والتخصيص كما اكله فذلك في ان صدق  
 له في كل صدق قولنا الحيوان لا يقيد حيوان والحيوان باهوجوا وبعض  
 الاعتبارات التي هي دايه لا يقيد لتحق العموم بحسب الاعصار  
 الاخص بحسب الحقيقة انما يقابل الاخص بحسب الاعتبارات منقسم الى  
 وبما يقيد بالتحقيق والخصه وبما يطلو عليها العزم الاعتبارات الطبيعية  
 اذا اخلت مع قيد ما كان المخوف في الطبيعة وما اذا اخلت مع  
 القيد ما عطل النسخ القيد من المحوظ ويعتبر التقييد فقط كما خصه  
 منها وينبغي ان تعامدا النظر في اعتبار التقييد على ان يقيد ولا يحصل الاقفا  
 اليه بالذات من حيث انه اسرع مع الطبيعة لا يرجع الى ان يقيد  
 ما الا ان يقيد الاصل فيعود الخصه من الحيوان يستشعر المنة  
 في كل مرتبه هو التقييد في المحوظ التقييد بالالتفات اليه على  
 يتعد على طبيعته التقييد باهوجوا ويصير قيدا من حيث هو في نفسه  
 مفهوم من العنومات كان مناط الحكمة التقييدية ولعل هذا التقييد

سورة  
 انزل  
 من  
 الله

فإذا كان العتد التقييد بالقيود وهذا هو الذي  
 تدعى ملاحظه العقل ولذلك كان كل نوعا بالناس الحصره و  
 كانت الحصره بينها هو الطبيعة والفرق يجوز الاعتبار بهذا القول  
 الاعتبار ما بين الاعتبار المنطوق اليه في الاخصيه بحسب الاعتبار  
 الاخصيه ههنا اخصيه حقيقيه بحسب الصدق وبالقياس الى الحسوس  
 في الموضوعات الجزئيه وهناك بحسب موضوعه الاعتباريات الاخرى  
 لنفس الشيء فإن بعض الطبايع لا يكون لها حصول الانفس الاضافه  
 ولا يصور حصولها قبل الاضافه كما لو وجود العدم وسائر الطبايع  
 المصدره وحيث يكون طبيعه هذه صفتها لا يكون لها أفراد بل يخصص  
 صفها واما الاضافه فيحصله الحصره ومقوله لتوقعها الطبيعة واختلاف  
 الحسوس نوعيه وتقوم بحسب اختلافها اصبحت اليه الطبيعة  
 مناسطه الفردية اما هو طبيعه لتقيدها هو طبيعه التقييد  
 وخصوصيات التقييد ملاءمة في ذلك المخصوص لقيدها من خصوصيات  
 الفردية او كونه ذلك الفرد بخصوصه ولا يعلق به طبيعه الفردية او  
 كونه فردا او لخصه بها هو اخص من طبيعهه ولنضمه بها انها كالاتي  
 من الحيوان فحينئذ اما نوعيته من حيث ان تلك الطبيعة مع صفات  
 تخصصه بخصوصيته بنقل الفصول كما ناطق فانها هوسن لتمام تلك  
 الخصوصيه اما هو خصوصيته هذه النوعية لا يطبقه النوعية بها  
 نوعيه والطبيعه والكانت غير الفرد بحسب الحماه الوجوديه جميعها

بني  
وجلس

تصوير  
است

الان للعقل ان يأخذها تارة من حيث التعيين واخرى من حيث الاجتهاد  
 ويضع بينهما اثني عشر ما اذا الفرد وان كانت تلك الملاحظه ايضا مخلوقا  
 بالطبيعه بحسب نفس الامر لانها لا يشترط في ذاتها ان يكون فيها  
 شرط ولا يمكن تحقيق وجود الطبيعة بشرط في ذاتها ووجدت ولو هذا  
 النظر لكن هذا الخط لمكان اعتبار الطبيعة بشرط في من حيث خصوص  
 تعيينها حتى يكون اصل الطبيعة لا بشرط في مضمونه عنها في الملاحظه  
 الملاحظه ايضا ان يحكم عليها بالتميز في محسبه فيفسد ان يكون ذلك  
 الملاحظه طرف الخط والتميز باعتبارين على صاهة ما سلفه  
 تحصيله وتعرض الوجود للهيه فان احتمت بانك الوهم فطنت انه  
 استوجبان تحقيق التقييد دون المطلق والفرد دون الطبيعة قبل  
 التا لست في مندوحة من ذلك بالمخاطبان هذا النظر وان كان من  
 الحما نفس الامر كما انك اوسع من هذا والان تحقق الفرد دون الطبيعة  
 وهذا لا يحسب تلك المخترقة اركان في ذلك دون ذاتها وتذكر ما سلف  
 الكنت قد حصلت ان هذا الملاحظه اما يكون من الحماه نفس الامر من حيث  
 انه وجود لا يعمل العقل تفوق اعداد ذلك عينه الامر حيث خصوص  
 الاعتبار وتحقق الفرد دون الطبيعة في ذاتها هو من حيث خصوصيه  
 الاعتبار كالاتي للاعتبار الاول وهذا الصلغنا من ذلك استخاذه السبح  
 وثقافة الفرح البسرا ووجدت في الاميان او في الدهر كان  
 وجوده ليس بجمع ذاتية تحقيقه من حيث انها عينه الذات و

اي

لمتبع العرضيات الصادرة عليه من حيث ان تلك الامور بالعرض  
ان لم اياها من حيث الذات فينبغي وجوده اليها ويكون هو نفسه  
بمعنى انها موجودة بوجوده بالعرض ولذلك ما يصح الحكم بان الايض  
الاشوع الداودا كان فيها ان يذنبه ويسر الحكم على المطابع الغيبة  
كالايض والاضحى الى الازداد بالعرض كزليد عرضة فاذ رخصت بطول  
القول سطلق الاتحاد في الوجود اعم من ان يكون بالذات وبالعرض  
مفاد الهيئة التي يذنبه الحلية ولما كان الشيء الحق ان يكون صير ذاتا  
فيه بان يحد هو عرضيات والاتحاد بالذات اولى بطلاق الاتحاد  
عليه كان معنى الموهوس المطابع المتعمل على حله ما يقال في اللانكيل  
واذ كان الحواسي هو الاتحاد في الوجود فالحاد الطبيعة والفر  
يصح حمل كل منها على الاخر كحمل الطبيعة على ما هو في علمها بالذات  
كالغولان على الانسان حمل بالذات واذا انكر كان حمل بالعرض كالح  
الفر خاصة للطبيعة خارجة عن قوام حقيقتها فان وهم ان يقطعها  
لان هذا الوجود اوحدا بعينه يوجد كل منهما بحقيقته وبالذات  
كيفية يكون احدهما موجودا بوجود الاخر بالذات والاخر بوجوده  
بالعرض بل الموجود ذات واحد يحملها العقل للطبيعة وفرضيها  
كل منهما يوجد ذلك الحواسي الوجود بعينه حقيقته وبالذات لان  
ذات الوجود من حيث انه الفر فيسب الى الطبيعة التوهيم ذاتا  
بالذات فيصير الحمل بالذات ومن حيث انه للطبيعة فيسب الى الفر والذات

زاد  
شاهد  
است

هو من خواصها بالعرض فكل من الحمل العرضي الذي قد وقع سمعك ما يتبع  
ذات من ان الجنز عرضة للفضل ومحمول عليه معاديا العرض مع انكها  
موجودان بوجود شخصي ووجود النفس والنوع بالذات في وجود  
ما من النوع من حيث انه وجود ذلك الشخص في النوع والمشر  
والفضل بالذات وان كان من حيث انه وجود الفضل في النوع بالمس  
بالعرض والسران وجود النفس من حيث انه وجوده هو بعينه  
ذاتياته بالذات وبجمله في ذاته بالعرض وليس من حيث انه وجود  
من في ذاته لانه ذاتا بالذات او من حيث انه وجود بعض عرضيات  
التي عرضيات بالعرض لا يتغير العقل من اختلاف الاحكام حيث  
تختلف الحيوانات فالحيوان كما انه يوجد وجود الانسان من حيث  
ان ذلك وجود له حقيقته وان اقوض بعينه وجود الانسان كما  
يوجد ايضا بذلك الوجود من حيث انه وجود الانسان حقيقته فذلك  
الوجود وجود للحيوان حقيقته باعتبارين بخلاف الانسان فانها  
يوجد بذلك الحواسي الوجود بالذات من حيث انه وجود حقيقته  
من حيث انه وجود بعض اشخاصه لا من حيث انه وجود الحيوان حقيقته  
ايضا فانها تكون من هذه الحيثية للانسان بالعرض  
الحول والذاتيات ان يجب وجود ذل لذاتي اليها بالذات لا من حيث انها  
ايضا لان الواحد الموجود وفي العرضيات ان يسب اليها وجود المر  
بالعرض من حيث انه لا من حيث انها ايضا من حيث يكون الحاد صال

است  
اراد

يكون الوجود لكل من الامرين بحيث ان شئ يلبسه وهو غير الاخر في  
 الوجود بل على ان بعض الوجود الواحد لا يفرق منه بالوجود لا يكون  
 حمل اصلا كما في الازالة المتعارفة فانها موجودة بعين وجودها المصل  
 الواحد لكن وجودها بعين وجود المصل ليست مرتبة فيها امور  
 موجودة برفقها اتفاقا كما ان وجودها غير وجود ذلك الواحد  
 في الطابع المحمول له بل انما سببها انها العاصم للوجود الواحد فلا  
 تتاير هناك بحسب الوجود ولا حمل ولا يحمل لا يستويان في حدسيان  
 في الوجود وان يكون الوجود في نفسه واحدا وحداني الذات والوجود  
 لا يفرق بينهما عن الوجود والمعتبرة معيار المحمل هو الاول ومن  
 في حصوله يفرق ما لا يستعمل مذاق الحكمة اما تفريق  
 الوجود ليشي لانفس الوجودية التي تفرقها العقل من الميات ونفس  
 تحققها بالمعنى المصدري لا يثبت له فرد يقوم بالميتة سوى المصير  
 المعينه بالاضافة او بالوصف كوجود الذي لا سبب له والوجود  
 ليس له خصوصية الا الاضافة التي تفرق هو منه ولا تخصص الوجود  
 الاضافة لاجلها فاستعمل ان الميات المتباينة لتحدد في الوجود  
 وكذا تفرق من جديها ما يفرق من الاخرى مع اختلافها ويقوم التفرق  
 بالاضافة التي تفرق هو منه ولذلك ما انهم يكون بان الواحد  
 بالانصاف لا يختلفا لطبيعتهم كما ان لا يكون بينه وبينها في الحقيقة  
 وحدة لا اتصال بل انما وحدة بالتمام والقسم الوهية والفرعية انما

اصح  
 اصح

شاهد

الامر يتحد في الميتة مشابهة للكوفة الحقيقية وينوز عليه اطلاق  
 مذنب ديمقراطيين في مبادئ الاجسام فالوضع المن كقولنا في  
 العقل وعد الحكمة واذ سطع الزمان فعملنا اذا استقصينا  
 ان اتحاد الموضوع والمحمولة الوجود الذي هو مناط المحل لا يتحد  
 كالحقيقة منها واحدة بالذات متعارف بالانصاف لان الوجود ليس الا  
 المعنى المصدري بالمتفرع من الميات المصير بالاضافة اليها لا يفرق  
 يتصور اتحاد الحقائق المتباينة بالذات بحسب حقيقة الموضوع والمحل  
 ان كانتا متحدتين بالذات كالانسان والحيوان استتبع ذلك ان يتحد  
 في الوجود ايضا كذلك يصح الحمل بالذات وان كان اتحادها بالحقيقة  
 بالعرض كما في الانسان ولا يفرق استتبع ذلك اتحادها في الوجود ايضا  
 كذلك فيكون المحمل له عرضا كان المحمول عرضة الدقيقة لكونه  
 ميزان صحيح للمحل مطلقا هو صفة اتزان المعنى المتحد  
 كالانسانية والموجودية والرفعية الاصيلية والفوقية والعصر  
 والمكنية ومبدأ الاتزان هذه ما يفرق منه ذلك المعنى وهو الحكمية  
 ويقال له مصداق المحل ومطابق الحكم اما تفرق اتان الموضوع بانه  
 غير محاط حيثه غيرا الذات اصلا كالانسان مرتبة هو هو وتر  
 ذات الموضوع من غير ان يتخللها وبين المصير بالمتفرع منه  
 ما اصلا ولا يكون مرتبة هو نفسها بل مرتبة بعضها الماحل وابدعها  
 كنسب حقيقة الانسان مرتبة هو معمولة او هيته الموضوع ومنه

هذا تفصيل

لحظها في لحاظ العقل بحيث هو مقتضىه كالزهر ومعنى الانقسام  
 الى المتساويين بالهوية مقتضىه بنفسها من حيث هو هو ذات الموضوع  
 وعرضها يوجبها نحو قايما انقسامها كذات الجسم والبيض لقائمه بها  
 نتيجة لك او ذات الموضوع وتوهمها بالقياس لا يتوهمها على نسبة  
 بينها وخاله بخصوصها كالسما، وانما هو من الاحوال القايما على  
 الاض او ذات الموضوع وانما، توهمها كذاتها في مقتضىها الى الملبس  
 عنه مع صلوصه له بالقوة الوقيته والمهية مقتضىه المضمرة في  
 والعدم الملبوسين منها فاذا تعرضت هذه المهنونات المصدرية  
 حمل الانسان والموجود والروح والابيض والموق والاهم في المكن  
 وطاير الحكمها على الموضوعات مبادئ تلك الانقسامات ثم سناط  
 المشتق قيام المدا انما بنفسه وهو قائم بجانبي جميعه على القيام  
 بالغير كما في جعل الموجود على الاول الواجب ان يشارك في او بالموضوع  
 على الغير وهو قائم في حقيقته اما انما كما في فصل الابيض على  
 الجسم واما انما وهو ايضا اما على ان يكون معنى المخط مع الموق  
 يتبع ان يتبع المضا المصدرى الذي هو ميزان صحة الحكم كما في  
 العوق على التما او على ان يكون اسما يلاحظ مع الموضوع في ذلك  
 المعنى المصدرى اصلا بل يكون هو هويته ولا يتصور في غير ذلك  
 مع ذات الموضوع في صدق الحكم ويتمه كما في جعل الانسان على  
 ذات الانسان والموجود على نفس الهية المتفرقة فانخذ ذلك لتعرف

الحكمة دستورا بعض المحققين بمنزلة الحكمة من وراء القلا  
 الاسلانية يجعل الحكم الثاني الصاعى اليه اتمام جعل الجزئي التبعي  
 الجزئي الحقيقي كما الكاتب على هذا الانسان وجعل الجزئي الحقيقي على الكل  
 الذي هو من افراده وجعل الكل على الكل كافي الطابع المتضاد في  
 الكل على الجزئي الحقيقي الذي هو فرد له بالذات او بالعرض والعرف  
 العقل لا يوافق ان يستعذب بل بهاتذا النفس اعضاء بالحدود والربط  
 اليس حيث يكون صفة صرفه وانثنية صرفه في افراده احد الحكم  
 لحاظ العقل والتحد بحجج اخر من اجزاء الوجود محتومها في الجزئي  
 انتمت من الجنبين ومن تلك الحاشيتين لا يتصور الحكم  
 الاول كما في الجزئي والى الجنبين التي هي افراده كافي في افراده بل  
 لاحد الحاشيتين اصلا لا العموم بحسب الافراد ولا العموم بحسب  
 الاعتبار بل انما في الاول اثنيته اعتبار غير هويته وفي الثاني  
 اثنيته ادراكه فقط على ان جعل الادراك اثنيته تقيدين  
 للذات وفي القسمين ليس الحكم والوضع تحققهما الحاشيتان في الطب  
 بالحسب بل لا يخصصهما لتمام خصوصية احد الحاشيتين  
 بل يتولى نسبتها الى الموضوع والمحمول واما الحكم الثاني الصاعى  
 فيلاحظ بحسب العموم اما افرادا او بحسب الافراد وجملا لا قائل  
 يكون الموضوع بخصوصه وقد يكون المحمول بخصوصه وقد يكون ثانيا  
 ثالثا فيها اسانات لتفقيت الحكم المحلى فيجب والمسا

تقر

تفسير

قائمة

تعداد



والنسبة السلبية غير النسبة الايجابية والمدة كانت التي هي اجزاء القضية  
ثلاثة وثلاثون النسبة التي هي موضعها في اربعة الخاتمين لا يمكن ان  
يتعلق الخطة بالذات وتوجبها الاتفاقات على الاستقلال وهو  
لذلك الحاله ولا يربط ذلك احد من تلك تنوعها الصانع وهو العبد  
انتم هذا المنة الرباطية له يتولد مما هو متعلق التصديق بالذات  
على ان تعلق الاذعان بما هو يفسد العقل الى موضوع ومحمول في  
ربطه بينهما بالخط واسلبي يرجع الحكم على البياض في ما لم يفسد  
الجوهر الحان البياض في موضوع الواقع وليس جوهر الواقع ولم يفسد  
ما يربطه بتعبيره وذلك ان النسبة واحدة او ليست بواحدة لا يحصل  
النسبة محكوما عليها بالواقع واسلبيه فان ذلك لا يتصور الا بالخط  
النسبة بالذات لا يربطها ببطء لفظه بالتيه فان يوحظ  
مستقله ويجعل الطرفين المحرطين بالعرض في حيث انهما كاشفا  
كان الحكم عليها بالواقع واسلبيه لا يربط الاذعان بتعلقه  
القضية الاصل لا يربط اليه ذلك عندا لتقبل ومن المتكلمين  
لم يعرفوا بين الميزم التقى وبين ما يجعل هو اليه ولم يبال بالاجعل المنة  
الحركة حين اذ هو كذا رابطة بين الخاتمين محكوما عليها بالذات في  
ان تعلق التصديق بالذات ليس الا النسبة المحسوسة بالعرض  
انها كما امرنا بيفصل العقل النسبة محكوما عليها بالواقع واسلبيه  
اي ان النسبة واحدة او ليست بواحدة وارجح البياض عرضي لا اى

ليس الى البياض عرض مطاوع الواقع او ليس البياض عرض مطاوع الواقع  
وفيها يقع من الحق وهو عرض الصانع فكيف يحكم على الخط بالذات  
او يظل الشيء لما هو خارج عنه لان له والحليات بتخصيه وطبيعية  
خاصة سر له والحكم في الشيء على الجزئ المعين في الطبيعة على  
الطبيعية من حيث لا تصلح الاطلاق على الافراد فذلك لم يزل يحكم اليها  
وفيها صفة على الطبيعة من حيث هي صالحة للانطلاق على افرادها كالا  
او ايضا ولذلك ما ان يفسد الحكم الا افراد كليا او جزئيا وفي ذلك  
على غير الطبيعة لا يشرط في ذلك ما ان يفسد الحكم على موضوع الطبيعة  
وهو وجه الصفة في الحكم بالاتحاد انما يتوجب حال الموضوع في  
ما كان على طبيعة من المية او يحجب لوجود كات المحل في  
وهو في ان يفسد المحل من الامور العينية او من الامور المنزوعة  
من الموضوع على الموصولة في الاضيان وان كان يجب خصوصية  
الامر في الذي هو موضوع كانت ذهنية وان كان يجب على  
ان يوجد الموضوع في نفس الامر مع عزلة النظر عن خصوصيات الظروف  
والامر من من الاضيان بالاذعان وانما الاحتضات ذهن واحدة  
والذاتية والاقفات وجملة الزمان او الدهر والسرمدية  
وكذلك الموضوع في طلاق الحليات هو نفس طبيعة ما يفسد العقل  
بالعقل في نفسه من نفس الشيء لا من نفس الشيء على ان يخط عنوان  
هذه الطبيعة المعروضة باهي من غير ان تشابه لظاهرة حقيقي

من التقييد والالتزام والتوقيت والالتوقيت صالحا لوجوه  
 وهو شيء من ذلك اذ لا يكون له وجود في نفسه ما استندت عليه عقدا  
 الوضع بما هو عليه عقدا الوضع ومطلقا لربط الإيجاب في طابعه هو  
 ربط الإيجاب استجابا ان يكون موضوعا بقدر الموضوع واستنادا الى  
 سواء في ذلك الإيجاب المحصل والإيجاب لعدد في الحساب الجبري  
 بعض الإيجابات يستدعي وجود الموضوع من حيث خصوصيته الجوهرية  
 كما استفاد بما هو ربط الإيجابي وذلك في المهنومات التوتيرية  
 بعضها غير مستدعي ذلك من الجاهل بل بما هو ربط الإيجاب فقط وذلك  
 السلوك المحمول به عقدا الموجبة السالبة المحمول من المحولات فالمحمول  
 يستلزم الآخر من وجود الموضوع وان لم يكن يستوجب من جهة الربط  
 الإيجابي الا الاستلزام كعوارض المهيءة كل من الوجوه في ذات  
 فاستبان الفرق بين السالبة اكان في القضية الموجبة كان غير ان  
 المحول وهو المحمول بعينه وبالسلب اذ كان قاطعا للنسبة الإيجاب  
 فان لا في الايجاب على المقدمة بحيث هو معدوم اذ لا بد للثابتين  
 ان يكون على الشيء من حيث هو ثابت بخلافه لثالث اذا تفرغ للمعدوم  
 فكون من حيث هو معدوم كما تفرقت من قبل بالسالبة البسيطة  
 من الموجبة المعدومة او الموجبة السالبة المحمول وكذلك السالبة المحمول  
 من الموجبة المحصلة اذ اختلفا في الجزاء وشيخ اتباع الاثر اقبل  
 الى ان هذا الفرق انما هو في التخصيصات لا في القضايا المحيطة بجملة

زاد

شبهه

الحاصرات لاستدعاء السالبة ايضا ويخوف الموضوع من جعل الإيجاب المحقق  
 وعقدا الوضع وان لم يكن ذلك من جهة عقدا المحل فيحصل القضاء ويوجد الموضوع  
 في الموجبة مستورا من جهة العقدين وفي السالبة من جهة عقدا الوضع فقط  
 وايضا في التخصيصات لعزيمتها هذا العقد ولعل المحول لا يندى بالحكم  
 بان عقدا الوضع لا يصح ان يؤخذ تركه كحكما اذ يمنع تحقق الحكم في معنى  
 اطراف القضية ما دامت اطرافها بالارتباط بالحكم بالنسبة للاختلاف  
 بين الخاصيتين الخاصتين على الاتحاد لكونها كالمحكوم عليه في الحكم  
 هو الطبيعي بحيث تنطبق على الافراد بالاتحاد بالفعل والوصف العرفي  
 غير المحقق على التحمل على ان هو الموضوع بل على الموضوع مع عقدا  
 الوضع يشبه عقدا المحل من حيث لانه تركه التقييد كما شأنه في  
 خبره ذلك ما ان يصير في الاثر عقدا محمولا وان دونها الصانعة  
 ويجوز اعتبارها بالمواد في القضاء بحسب عقدا الوضع ايضا كما انها تعتبر  
 بحسب عقدا المحل لئلا تقع بالاضافة لغير ذلك فسادات في الافراد العكس  
 القياسات والتداخل وليس يجوز ان يكون موضوع السالبة امر من جهة  
 الموجبة بحسب الافراد والالتحاق التام فذلك كان يلزم وجود  
 السالبة الحاصرة من جهة المحل لانه قد لا يفي في تركيب عقدا الوضع لان  
 القضاء عقدا الوضع بنفسه وكان يصح عقدا المحل لانه لا من حيث هو  
 بخلافه الإيجاب كما تحقق في المسئلة من القول وما ينبغي ان يعرض  
 المسئلة وان كان امر من موضوع الموجبة السالبة المحل بحسب الاعتبارات

جهة ما تحققناه الا ان بينهما الملائمة من جهة اخرى وساقفة افعالهم  
 بحسب ما هو الواقع اما الملائمة فلا توضع السلب الجبان كقولنا  
 في وجود او عدم وان جميع السلب عند ذلك الاختيار وبع كقولنا حكم السلب  
 على سلب المحمول عند ذلك السلب في الحكم الاجمالي اجاب سلب المحمول الى ان  
 كان لا في جميع الاحتمالات فيكون الاول لا يخلو عن سلب المحمول في جميع  
 الاحتمالات المحتملة لا محلهما الحكم السلب في نفس ان يكون الحكم على تنه  
 وجود او عدم با هو حكم فقط لا من خصوص من حكم سلب الحكم الاتفاقي  
 الا ان له يستدعي ذلك با هو حكم وبما هو حكم الجانبي واما المشا  
 الاتفاقي فلان الطابع والمفهومات مرتسما فيهما في الاذهان القا  
 والتوحي المعارة فموضوعات جميع السوال التي ترتبها في اعتقاد السلب  
 في اعتقاد الجانبي السلب على الحكم في الحكمة ان كان بالاتحاد على التسميت  
 عليه في مرتبه وان كان بالاتحاد بالفعل على تقدير انطباع طبيعة السوال  
 على فرد وانما يحصل بقره في موضوع الموضوع وجودها سميت حلي في مرتبه  
 وهي ساقفة الصدق للشطيط لا اجتهاد اليها كما يظن ا فكيف وقد حكم بها  
 بالاتحاد بالفعل على المخوف بتقديرها الساقفة السلب التوقفا والتقدير  
 حتى يكون تدفرض موضوع وترفضه في نفسه ثم خصوص الحكم عليه بقره  
 او تقدير له على اتحاد الحكم عليه الحان كون هو الطبيعة الموقفة والمقد  
 بل انما على سلب التعلق المنه في موضوع ونفسه حيث لا يكون الفعل  
 طبيعة تنقسم اصلا ولعل بين الاختيارين في ان يهل عند تنفسون

المفهوم ثم

شواهد  
شبه

واليه انما استدعيه من الموضوع وجوده بالفعل وفيه التيقن  
 ويخوذه على التقدير لا بالفعل ومن هذا السبيل يقع الاختصاص في الحمل الا  
 على مفهومات المنفصلات كاجتماع التفضيل متمتع ونشرها في التاري عما  
 بالذات والحالة معدوم واشتغالها فان العقل ان اعتبره مفهوما للتفضيل  
 ويحكم بانها تفرق بينهما اما معنى ان احدهما زهر الاخر والاخر رفع بر اربع  
 انها لا اجتماعان ولا يرتفعان اما في نفسها ان كان في العتدين او في  
 ما كان في المفردين وان يتصور جميع المفهومات حتى عدم نفسه وقد  
 العدم والمقدم المطلق والمقدم في الالف وقاطبة المنفصلات على  
 يكون ما يتصور هو حقيقة المنع اذ كان كل ما يترتب في ذهن يحمل له  
 ان يكون ما من الحركات بل على ان يتصورها المفردات ويضيف بعضها الى بعض  
 فيتمثل في مفهوم اجتماع التفضيل ونشرها في التاري على ذلك او  
 المقدم الالف او المدمم المطلق على ان يحمل على ان ذلك التوقفا  
 الحمل الالف فقط وان لم يحمل عليه ان اجتماع التفضيل او مقدم مطلق  
 مثلا الحمل التابع الضاهي حيث لا يكون ذلك عنوانا لغيره بل الطابع المنفرد  
 في حين وذهن وانما يتعمل العقل ان يحدد على المعنى البحتة عنوان  
 الطبيعة ما باطلة الذات محيوت عن نشره بمجولة في التصور وفيه  
 هذا المفهوم وتقدر ان عنوان لهية ما وان كانت مجهولة على الاطلاق  
 في مرتبه وفي ذهن من ان اذ كان اصلا يصح الحكم على ما يتناع الحكم عليه  
 والاخبار عنه مطلقا على سلب الجانبي على غير مني فكان المدمم المطلق

المفهوم

الذ

بجانب توجهه اليه في نفسه صحة الحكم وان استأنح الحكم اما بتوجهه اليها  
 الاطلاق على ما بعد ما نجد اننا البتة لذلك نظائر كثيرة في ذلك اذا قلنا  
 الواجب تخصيصه عن فائدة كان الحكم فيه على مفهوم الواجب وهو المسمى  
 في العقل اذ فيه لكن عينة التخصيص من جهة التباين لا من جهة التماثل  
 انما زانه لانه ذات المعجزة والحقايق في نفس ذاته وان كان في العقل  
 ذهرا لا في العقل ومن قبل اخر هذا الحافظ لما كان هو اعتبار المدوم المطلق  
 مجردا عن جميع أنحاء الوجود كان هذا المنوع غير مخلوط بشئ من الوجود  
 فهذا الاعتبار وهذا هو مناط استأنح الحكم عليه بطلان وحيث ان  
 هذا الاعتبار هو عينه من كونها وجود هذا المفهوم فكان هو مخلوطا  
 بالوجود في هذا الحافظ بحسب هذا الحافظ وهذا هو مناط الحكم  
 عليه بل الحكم او باعتبار ذلك الساطع ان في محبتنا ان تقيدها  
 بحسب ما في الحكم وسببها ولهذا ذلك ما يسمون بقول بعض المحدقين  
 التحقيق برفع الثبوتات الشامل للخارج والذهني تصورم اليه ثابت  
 ولا تصور اصلا فيصالح الحكم عليه من حيث هو ذلك التصور والاشي  
 حيث هو ليس ثابت ولا يكون تناقضا للاختلاف الموضوعين ولا  
 مانع من ان يكون شقيقتها التي باعتبار بعضها من اعتبارها اذا قلنا  
 المعجزة اما ما في الذهن واما غير ثابت في الذهن فالمدوم في  
 الذهن قيم للوجود من حيث انه مفهوم اضعف فيمكنه الا في المعجزة  
 ونحو ذلك المفهوم قسمه لثابت في الذهن

ختم

في الخارجيه هوية الموضوع ونحو وجوده في الاعيان وانه للمعجزة  
 في الخارج شئ واحد بالذات او بالعرض سواء كان يتطابق بالذات  
 الخارج وشا شئ واحد لانها في الارض انما هي عينه التي هو بها المعجزة  
 او الخارج وهو ذات انتماعه بموضوعات عينيه تصاحب بخصوص  
 الوجود في الاعيان لذلك الاحاطة في الذهن لانها ذات المتشقة  
 من الوجودات العينية وفي الذهنية بقره الموضوع ونحو وجوده  
 في هوية وانه المحمول في محو ما من الذهن لا في الحافظ الحظي شئ واحد  
 بالذات او بالعرض في الحقيقة فوام به الموضوع في مطلقه على  
 التفرقة وانه المحمول في مطلق نفس الامر مع عزل النظر بخصوصيات  
 الظهور شئ واحد بالذات او بالعرض واما التفرقة في الحافظ الحظي  
 وكفى المغاير بين المطابق والمطابق بالاعتبار لا يلزم ان يكون  
 في نفس الامر مغاير بالذات للوجود الذهني على ما تعرف في السلف  
 من القول فالنسبة المعجزة في الذهن ربما يكون مطابقا لنفسها من  
 حيث هو موجودة في نفسها واركان تحققها في نفسها بوجودها في ذلك  
 البست النسبة مما وجدت في الذهن كان لها وجود ذهني سواء كان  
 ذلك باختراع من العقل وقتل واجبه سو استعداد التفرقة في الوجود  
 في ذاتها الطبيعية وتحققها في نفسها بالاختراع وعلى الوجود في الوجود  
 الا باعتبار خصوص الحافظ التعليل على الثاني كما يتصور في حيز العقل  
 ومع عزل النظر بخصوصية الحافظ وهذا هو الوجود في نفس الامر

باعتناء الكذب السلوب عن العنوان عند علمه في التغيرها ووجوه  
 وفيه بل التغير عن رضاها حيل وتديرات وكيف صفت ثباتها افلا  
 اقول من تتقدمه المحققين وتحققها المتقدمين وتتسعد المتعلقين  
 وتتسعد المتأخرين وارتبهم في مدونة الصواب والخطا لمعقول في  
 بينهم بالجزء فندخلت العقدة ببعض ما أتى في من الحكمه عمومي  
 بفضل من العثرة التي قد مدت لك وقطاس الوجود ما الاخرية  
 الفطرية يدرك لفظك ان نفس هذا المقدم يكون في الموضوع شئت  
 المظن لك في هذا السامع قديما خصص ذلك الطبيعة لا من حيث  
 انزل في تصور هذا المحمول على هذا الموضوع فان ذلك مناط حصول  
 الفردية كما يشار في الفردية على انتم من قبل وان كنت اظنك انك  
 قلنا ما جعلت انما الحكم على العنوان الى ما هو من اوله اما هو شئ  
 الفردية لا بخصوص هذا الفردية فان خصوص كون الشئ هذا الفردية  
 اعتبارا وفيه غير اعتبارا كون فردا والاعتبار ان مقصودا لاجلها عن  
 الاخرية الحافظ العينية والاهتمام الذي هو عينه نظير الحفظ والتعريف  
 باعتبار ان هذا بحسب سطر الحكم على العنوان الى الفردية اما اعتبارا  
 كون فردا من لا اعتبارا ان هذا الفردية بخصوصه وله ذلك ما لا  
 يحيا ومن قبل على فطرة غير مرتبة فضلا عن كون في نفسه فطرة طاهرة  
 للتفلسف ولعقله اشبهه من جهة الحكمه فان نفس هذا المقدم  
 مع عزل النظر بخصوص هذا المحمول بدخل في شئ ما هو فرد هذا العنوا

فانما ينسج الحكم اليه من تلك الحيزه وهو معزول بحسب تلك الحيزه  
 عن خصوصية ذلك المحمول بخصوصه اذ خصوص المحمول انما هو  
 اعتبارا بخصوص الفردية ليست السائر بحسب ذلك اعتبارا وانما  
 الصدق والكذب وبالعكس اعتبارا بخصوص المحمول لا باعتبار ذلك  
 بحسبه السائر فان قطع دابر الذين ظهروا انفسهم باثارة الحكمة  
 آتاة الطلبة والحديثه ريت العالمين ومثله التي يتبعها اعتقاد  
 فيما استعجب من الشكوك وهولها اذا احطنا بمجموع النسخ حيث  
 لا يشذ عنها نسبة انفسهم ورضاهم للاعتقاد وجدنا نسبة هذا  
 المجموع الى كل من اباها من داخل فيكونها من النسب فتكون تقديرا  
 على تقدم الجز على الكل مع ان النسبة يجب ان تكون خارجة عن المتبين  
 وتتأخر عنها والحال ان هذا النسبة من حيث انها تتعلق بالمتبين  
 المتخصصين بقره عنها من حيث انها نسبة الى الحافظ خصوص  
 المتبين واطلة في المجموع اذا الحافظ زاد النسبة بما هي نسبة  
 حيث خصوصيات المتبنيات وسنخ الفردية لا يكون من حيث خصوص  
 المتبين والتأخرها هو من جهة التعلق بهما باعتبار ان خصوصية  
 وهو مناط حصول الفردية والاعتصام بمخيل الله والفضل كالمخيل  
 فيصير ما يقع من الحكم الوجود وما بالحرمان في ذلك  
 احوال المدوم فيها الحكامات فروقها بين المحمول والعلية  
 وبنادعها التي لا تعارضها الذهنية وبين قول المعقولات في

صبر  
مكثرة

مطلق الحق الشيء في نفسه لا في ظرف مخصوصه وان كان مقص  
 خارج عن هذا النظر واجب ان يكون ذلك الحق باوجوده في الله  
 وفي خصوص هذا المصداق الموجود الذي يصدق عليه الوجود  
 في نفس الامر وان لم يكن مناطه خصوصية وكذلك القول في  
 الوجود العيني والخصوصيات متفاداة على الاطلاق فاذا نزل  
 تعرفت ما يقوون ان الاعتبار حقيقة الحكم مطلقا هو المطابق  
 ونفس الامر لا في الدهر مرجح ان في الدهر والامر صدق العا  
 وسر استعمل الخارج في مطابق النسبة فلم يزم الا الخارج عن الحق  
 من الدهر وعن خصوصية الحق الحقيقي ايضا من الدهر وعن خصوص  
 المصداق الذي وان لم يكن قهرا اختراصا وهذه الدقيقة لا يغير  
 عنها المتكلمون وكان قد استعملت ايضا النسبة العقول  
 يتحققه باسرها في القول لمفارقة الازمان العاليه وناهاها  
 بالنسبة الى الكواذب بحفظ الازمان فيها على سبيل الاشترا  
 وبالنسبة الى السوادق بحفظ الصدق في جميعها وذلك لبراهتها  
 عن التفرقة والاضالات التي هي من غيالات الوهم وظلال الشبه  
 فالأجراح عليك عند العقل والاعتدال النسبة المقدمه بحيث  
 تزعم في الاقوال المتعارفة الازمان التصدق بمطابق الحكم للنسبة  
 المقدمه بحيث هي في ذمها سابقا لواقع الذي يقياس الصدق  
 والكذب وبما كان فالصدق والنسبة المقدمه بالقياس الى الازمان

المطابقه باعتبار نسبتها الى الازمان نفسه على ان يكون هو المطابق  
 بالكسوف والحق لها يقاس الواقع اليها بالمطابقه باعتبار نسبة الاز  
 نفسه اليها على ان يكون هو المطابق والفتح والحق اطلاقا خارجا  
 سالف الذكر وقد استأنف القول الثاني الله واما النسبة العقول  
 في الازمان الثانية العامة التي هي الاقوال المتعارفة الثانية المقدمه  
 عن اثنان في زمان فاسرها في الصدق والصدق على ذلك الكلفان على  
 العقل والمعارف كانت التورية اجل من ان يوصف الصدق واما هو  
 قول الحق عن واقع الذي يقياس الصدق والحق ولا المطابق  
 الواقع الذي هو الصادق والحق وعنا ان تارة اذا كبرت  
 عليك اصوله وانما في حصوله في زمانه وبما يتحقق من المقام  
 الملقبة بالحدود الاحتمال والعدا التي هي في الاسلاف وال  
 من الذين هم لا اله الا الله في غاية الاداء والافعال الميزانية  
 والعلوم البرهانية وبما صدق الحكم فكذلك لو كان بمطابق الحكم  
 ونفس الامر وصدقها لم يكن جمع الصدق والكذب نسبة عقول  
 بعينها لكونها قد حجت على ان في قولنا ان كل كذب في هذه المسألة  
 اذا لم يحكم لك الساكنة في هذا الكلام فان عقول صدق سنتر  
 لكذب وبالعكس يكون نفسه من ايراد موضوعه فيسري على الحكم  
 على ما الكذب صدق بل ليس له فرد موجود وهو مفهوم الازمان  
 وليتصدق الازمان الكذب بالحكم على العنوان اليه وكذلك

المقدمه المحضه ولو ازمها الهيات والنسب والاضافات المشتقة  
 من المعقولات العقليه واما المعقولات الثانية والثالثة فقد  
 عليك في القول بانها وكذا غيرها فانها لا يغيره على  
 في الوجود الا في الله في الوجود ووزون مسوادة فيقول الطوف  
 وهو في الوجود من الناس رضع انها المعقولات في الوجود  
 الا في الوجود الا في حارضة لا تقبل في وجوده بالاستقرار  
 تان ونسب التام بل يزداد القليل من اسانوي ومن توهم انها العول  
 الذهنية المعقولات هي معقولات على ان يكون الدهر ظرفا  
 للعرض والوجود الذي مخصوصه قيدا بعرضه الموضوع والقياس  
 وصيته بحسب عقد الوضع ولا يرى الوجود وما تشبهه في الوجود  
 له هو الهية بحيث هو كذا في الوجود لا مع الوجود الذي معقولا  
 ثانيا ويقول ان يكون ما من افراد الوجود القاهم بذاته الواجب في تحقيق  
 من المعقولات الثانية ومن زعم انها هي تعرض للشيء في الدهر على ان  
 الدهر ينظر في العرض والخصوص الوجود الذي ينظر في العرض على  
 كمال الوجود المرص ويحضر في المعقولات بالاشتقاق والقياس  
 ويركب بالشيء يكون معقولا فانما بحسب حصصه الازمانيه  
 متصلا بحسب فرده العيني ويجعل العقول التي مجموعها الوجود  
 ولا يكون منظارها على الاطلاق ذهنيات ومن جعلها انها المجموع  
 التي لا يكون ذاتيات شي للمعقولات المتصلة في الازمان اصلا وليد

بما جوبها الا العوارض العقليه التي هي في ذاتها اسرها في الخارج  
 ان لو ازم الهية غير مفصوله عن المعقولات الثانية وان العقول  
 يحمل فيها الحرف على اللغات العينية تصدق خارجيه وان لا فرق  
 في ذلك بين قولنا لا يخرج في الخارج وبين قولنا لا يخرج في الخارج  
 وهذه جملتها تهوديات وتهوديات استأجره خصمه من الحرف  
 استعملت في معناها الذي يشبهه ان يشبه ان يقع الحكم لشيء  
 ولانما اسمه الفلاسفة الاسلاميه كما في قولنا العلم الثاني  
 والمعادنين وبحسبها الاتباع يتعداه هوان المعقولات الثانية  
 حيث جعل موضوع الحكمة الميزانية التي هي كمال للعلوم ليس  
 المعقولات الثانية بما تستعمل في حكمة ما قبل الطبع كما يقال في  
 الوجود والثانية من المعقولات الثانية وان الاولى توخذ من  
 يحملها نوم والصدق الثانية فالمعقولات الثانية والثالثة  
 توخذ موضوع حكمة الميزان في المجموعات والعوارض العقليه  
 يكون طراز الحكم والحكومة في جعلها على المنومات وان تعلم انها  
 موثقة المنومات في الدهر ويحتمل وجودها الذي على ان القطر  
 المقدمه بها ذهنيات وهي كمال الوضع والكلية والجزئية و  
 الفردية والذاتية والعرضية والحسية والجنسية والعقلية  
 وكذلك المجموعات الماخوذة من هذه البادئ كالحرف والموضوع و  
 الكل والجزئي والفرد والحصة والذات والعرض والجنس والفصل

المقدمه المحضه ولو ازمها الهيات والنسب والاضافات المشتقة  
 من المعقولات العقليه واما المعقولات الثانية والثالثة فقد  
 عليك في القول بانها وكذا غيرها فانها لا يغيره على  
 في الوجود الا في الله في الوجود ووزون مسوادة فيقول الطوف  
 وهو في الوجود من الناس رضع انها المعقولات في الوجود  
 الا في الوجود الا في حارضة لا تقبل في وجوده بالاستقرار  
 تان ونسب التام بل يزداد القليل من اسانوي ومن توهم انها العول  
 الذهنية المعقولات هي معقولات على ان يكون الدهر ظرفا  
 للعرض والوجود الذي مخصوصه قيدا بعرضه الموضوع والقياس  
 وصيته بحسب عقد الوضع ولا يرى الوجود وما تشبهه في الوجود  
 له هو الهية بحيث هو كذا في الوجود لا مع الوجود الذي معقولا  
 ثانيا ويقول ان يكون ما من افراد الوجود القاهم بذاته الواجب في تحقيق  
 من المعقولات الثانية ومن زعم انها هي تعرض للشيء في الدهر على ان  
 الدهر ينظر في العرض والخصوص الوجود الذي ينظر في العرض على  
 كمال الوجود المرص ويحضر في المعقولات بالاشتقاق والقياس  
 ويركب بالشيء يكون معقولا فانما بحسب حصصه الازمانيه  
 متصلا بحسب فرده العيني ويجعل العقول التي مجموعها الوجود  
 ولا يكون منظارها على الاطلاق ذهنيات ومن جعلها انها المجموع  
 التي لا يكون ذاتيات شي للمعقولات المتصلة في الازمان اصلا وليد

بما جوبها الا العوارض العقليه التي هي في ذاتها اسرها في الخارج  
 ان لو ازم الهية غير مفصوله عن المعقولات الثانية وان العقول  
 يحمل فيها الحرف على اللغات العينية تصدق خارجيه وان لا فرق  
 في ذلك بين قولنا لا يخرج في الخارج وبين قولنا لا يخرج في الخارج  
 وهذه جملتها تهوديات وتهوديات استأجره خصمه من الحرف  
 استعملت في معناها الذي يشبهه ان يشبه ان يقع الحكم لشيء  
 ولانما اسمه الفلاسفة الاسلاميه كما في قولنا العلم الثاني  
 والمعادنين وبحسبها الاتباع يتعداه هوان المعقولات الثانية  
 حيث جعل موضوع الحكمة الميزانية التي هي كمال للعلوم ليس  
 المعقولات الثانية بما تستعمل في حكمة ما قبل الطبع كما يقال في  
 الوجود والثانية من المعقولات الثانية وان الاولى توخذ من  
 يحملها نوم والصدق الثانية فالمعقولات الثانية والثالثة  
 توخذ موضوع حكمة الميزان في المجموعات والعوارض العقليه  
 يكون طراز الحكم والحكومة في جعلها على المنومات وان تعلم انها  
 موثقة المنومات في الدهر ويحتمل وجودها الذي على ان القطر  
 المقدمه بها ذهنيات وهي كمال الوضع والكلية والجزئية و  
 الفردية والذاتية والعرضية والحسية والجنسية والعقلية  
 وكذلك المجموعات الماخوذة من هذه البادئ كالحرف والموضوع و  
 الكل والجزئي والفرد والحصة والذات والعرض والجنس والفصل

والنفسية والجمعة والتناقض والعكس والطرفين والوسط والفاصل  
 الحقيقية تصورها وقاض الحكم التصديقي للشيء معقولات في الذرة  
 الا ان كالجوانب والجسم والمنتزه والضاكن للانسان وتستد بها  
 هذه المعقولات الثانية وتعرض فيهما في الذرة ولا تقع الا في  
 العقول الذاتية لان الحكم عليها المحمولى والموضوع على الكثرة  
 الجزئية لا يخلو عن الحقيقة الا في الحياتين شي واحد وكذلك بحسب الجبر  
 في الذرة الا في الحياظ الطبيعي الذي هو طرف الحياظ والمرى فليس  
 المستبين لتحررك ان المحكوم عنه بما يخصه من المعقولات المنهوية  
 والعاود بحسب الاحيان او بحسب الذرة ما هو حال الشيء احيان  
 نحو وجوده في ذلك الظرف على انه هو غير غير الموجود في الا  
 شي واحدا يتبين بحسب الحق عن الموضوع ولا الطبيعة على العز ولا  
 الذاتية في ذلك ولا من كون كلياته في ذلك ليس بحسب الت  
 الوجود الا الحياظ الضرف فاذا ليس مطابق الحكم بشي من هذه القوي  
 المحمولة او المبادي لما مضى الا نحو وجود المنهوم المحكوم عليه في طرف  
 الحياظ والمرى من الحياظ الحياتي الذهنية ثم يعرف عن ما لا يخلو  
 يتلبرر المنهوم الا باعتبار وجوده في الذرة كما كلياته والمحمية  
 والحمل والوضع وما ناكها وبعضها ما ليس المنهوم با في ان يتبع  
 بحسب وجوده في الاحيان لولئك ان يكون هناك متميزا من غير ذلك  
 لكن مخلوط غير متميز بحسب الاحيان فلهذا لا يترفع عند ذلك

الايمان ويجبان كون المعقد ذهنيا ومطابق الحكم فيه غير المتصور  
 ويحوي وجوده في الذرة غير وذا غير مخلوط بحسبه وذلك مثل الخبز  
 والذاتية والرضية والطبيعية وما ضاههاها وحيث ان سلك  
 العرف من القليلين عامر في طبيعته ويعقد ان يدخرف في الحياظ  
 مثل حاربيه ولم يفتقر ان الوجود في الحياظ او في الذرة الحياظ  
 شي واحد يصح ان يحمله العقول الحياظ القليل الى ما هو جرفي والى  
 طبيعته يعرفها الكلية والحياظ العقول واما الجزئية من احوال الشئ على  
 هو متميز مخلوطا في الايمان لا يصح ان يحكمه ان جرفي او طبيعته  
 ان يترقى احد مخلوط يصح ان يحل الامر بحسبها وان من الصفات ما  
 وجوده في العين والذرة كما لا يارض واما ما ليس بها في الوجود الا في الذرة  
 ويوجد في العين هو ايمان في الذرة كما لا يرض المحمولة على الانسان الجزئية  
 المحمولة على ان يكون كما ان ليس يرضي في ان يجر في الايمان ان الجزئية  
 لها صورة في الايمان فانه ينز ذلك الشئ ما ان الموجود في الا  
 ما هو في الايمان جرفي الحياظ العقل واما الشئ ان ما في الحياظ  
 بما هو في الايمان يصح ان يقصمه الذرة الى طرفي الحياظ والمرى  
 جرفي والى طبيعته فذا وضحا الانسان المعقولات الثانية هي مطا  
 الحكم بما هو مخلوق المعقولات الا في الذرة لا حل ان يتبين  
 في الحكم عين وهذا ما يرويه الهم يقوله المعقولات الثانية مستند  
 الى المعقولات الاولى وانا تبها بحسب وجودها في الذرة واما

يعني انبات نحو وجود الشيء ربما يستعمل ان يوجد محض  
 التي تجعل موضوع حكمه الميزان لكي لا يخلو الاطلاق من حيث يتناول  
 بهما من معلوم المحمولى او يتفق بها في ذلك الاضمار والطرف في اثبات  
 تعرفها مسطرا وانها اهلها وجود في الايمان او في النفس وان لها  
 صلوحا للاضمار والتفهم من وطايف علم ما بعد الطبيعة فان تبين  
 ان الكليات يكون نوعا وقد يكون جنسا وقد يكون فصلا وقد يكون صفا  
 وقد يكون عرضا عاما فاذا ثبت فيه الكليات الجبري والكل الشئ عرضا الكلي  
 ح هذه الشئ في تلك كلياته موضوعا لعلم الميزان ثم ما يرض الكلي  
 بقدر ذلك من لوانه وارضاهه الذاتية ثبت في علم الميزان والحياظية  
 تزلط بغيرها المعقولات الثانية او الثالثة موضوعا لعلم الميزان  
 فاذا علم ان الكليات يكون وجبا وقد يكون ممكنا وقد يكون مطلقا كجسد  
 الكليات موضوعا له واما كلياتها وتخصيها بها يكون في العلم الاصل  
 كما في وجود موضوعات ساير المعلوم والمعقولات الثانية ربما تستعمل  
 في حكمه بقا الطبيعة حيث يتبين مفهوم كذا من المعقولات الثانية وتكون  
 كذا ليس منها فانما قد دخل في جبرها ما لو ان عليك قول العوارض الاخرى  
 التي لا يخلو عن شي مما في الايمان على انها هو من الذاتيات له كليات  
 الصفات العينية ولا يحد في بها خصوصيات الوجود العيني كليات  
 الاضافات والسلوب المتضمن التي بحسب حاله في وجوده  
 العيني كما يكون عرضا مرصها من جهة امضا من طبيعته لذلك

في لوانه المية هو ك الوجود والنسبه والامكان والوجود بل  
 المية والوجود والشيء والممكن والوجوب وشاكلتها ولا يخلو من هو  
 ولعل يتاخر المعقولاته واوليتها بخلافها ايضا ليس من الحياتين  
 العينية واما هو معقولان لا يكون حقيقته صادقة في الايمان  
 لكون حقيقته اما الانسان والحيوان او لذلك شئ ثم يتبع بها  
 الوجود والنسبه في الحياظ العقل والوجود الحق القائم بذاته ليحل  
 عليه الوجود المطلق المنتزع على انه هو عينه وهو من ذاتية وليس  
 هو ريسم في العقل يترفع منه الوجود المطلق ويعرضه في الحياظ ان  
 الذرة فقد تعرفت هذه وطيفة الطبايع الانكائية بل العقل بحكم بالذرة  
 اية الايمان حقيقته متغيره بنفس الذات والنتفرض بنفس الذات هو  
 بنفس حقيقته صادقة حمل الوجود عليه ومطابق انواع الوجود  
 منه لا انقضاء حقيقته ذلك كما ان حقيقته المتغيره من الحياظ بنفس  
 مية المتغيره من الحياظ صادقة حمل ومطابق انواع الوجود لا يستبان  
 تاخر من الحياظ واقتران من المية المحمولة وان العقل بسبب هذه الميات  
 للمعقولات الحياظ حقيقته المتغيره وانواع الوجود منها لا يستبان  
 ذلك في الحقيقة المتغيره بنفس الذات اما شريعة العقل التي هي مطا  
 فيسمع ان الزمان ينطوي لنا القدي الموريمان في علمه له شدة  
 الدهش وشدة خطرا الرغب سبيلك الوضع الحياظ القديس الحياظ  
 بنفس حقيقته وانواع الوجود من نفس ذاته بذاته فمما يقابل ذلك

والمتبع بالاضافة الى ذلك الجواب هو البرهان العقلاني الذي ليس  
 الخوض من اوله حتى ما في بيان العقل وهو معقول المتصل الحقيقي  
 فطالما تلك الجواب المقدس لتفسير الوجود المطلق الذي هو من  
 الطابع المصدرة الانسانية عن ان كان تفرق الخلق باحتمال  
 فلهذا منحت باحتمال لوازم المية على المقولات الثانية فان هذا  
 اقتضاه من المية يقوم مقام المتصل كما ان كون الوجود محسب  
 نحو الوجود في العرفية والمسمى يقوم مقام العينية واوضح  
 المقولات الثانية بهذا الوجه الدائم لانها لا تقع الا في العقول  
 الذهنية اذ هي يكون مطابق الحكم والحكي عنه بانفسه المتفرقة  
 باهي متفرقة ونفسها ابا هي معقولة وموجودة في الذهن بخصوصه  
 كما هو مطلق الوجود والشيء والامكان والوجوب وانما هما و  
 ان كان طرفا العرفية هو الالهي فصدق العقول حقيقة كقولنا  
 الاثنان موجودا او شيء او ممكن بالذات او واجب بالغير ومصدرا  
 الحولية الموجود والتفرقة من المية المتفرقة من الجاهل في الممكن  
 بالذات المية باهي ليست بنفسها متفرقة ولا متفرقة وليشأها  
 ضفرها الموجود ولا ضروره من الوجود وفي الواجب الغير  
 من حيث هو مستند الى العلة وبها يكون الحكم عنه هو المية المتفرقة  
 في الاعيان باهي متفرقة في الاعيان في لحاظ العقل في الوجود في الآ  
 والشيء في الاعيان والامكان الوجود العيني ووجوب الوجود

وان لم يكن المية العينية من حيث كونها في نحو الوجود المتفرق على  
 وضع معين ونسبة خاصة بالذات بل في نحو هي فيكون في التق  
 والعنى ولذلك يمكن العقول بها خارجيه وصدقا للحال بها  
 العقل نفس الحقيقة المتفرقة في الاعيان من الجاهل الحقيقة المتفرقة  
 في الاعيان باهي نفسها ليست متفرقة في الاعيان ولا متفرقة في الآ  
 وليست بذاتها ضروره من الموجود في الاعيان ولا ضروره من المية  
 في الاعيان او المية المتفرقة في الاعيان بحيث اقتضاها الجاهل القضا  
 المعقولة بها حقيقتا صادقة يجب تحقق صدقاتها والمقو  
 الثانية المعنى الاول قسم من المقولات الثانية بهذا المعنى وقد د  
 ان القضا المعقولة بها لا يكون الاذهات فاذن فلا استبان ان  
 ان المقولات الثانية في اصطلاح علمنا قبل الطبيعة تنعقد بها العقو  
 بصرفها الحقيقية والذهبية دون الخارجية لانها المتصل بغير  
 يكون طرفا الاضلاف هو الخارج بخصوصه على المعنى السلف ذكره و  
 ان قولنا الاثنان موجودا او ممكن بالذات يصدق حقيقة لا ذهنية  
 وكذلك قولنا زيد موجود او شيء الاحيان او ممكن وجوده العنى  
 يصدق حقيقة لا ذهنية كما بان من الخارجيه كما بان بغيره كذلك  
 شأن لوازم المية اذ ليس خصوصيات الجاهل الوجود متلف في مطابق  
 الحكم بها على المية وان كان اقتضاها المية لها ان يكون فيها ما لا يتصل  
 بذلك بخارجي عن المقولات الثانية وكان حق القول ان ما يليه نصا

من البادية وحده والمجدد وحده هل انت متأكد منها  
 فطالما ان الوجود ما حقيقة وكيف ستمه بالذات بل  
 المية وهما والشيء واحد لاكثر لاكثر بوضوح فانه فالحكم ان  
 يتصور في ما اشتاد ولا تضعف ولا تزد ولا تقصر الست حصلت  
 ان نسبتها الى المية تشبه نسبة الانسان الى الانسان من جهة  
 لشرها كمتدا لا شفاق المحول سوى نفس ذات المية وان  
 بايتها من حيث ان المية باهي لا اعتبار ان فعلها الجاهل واقفا  
 لجعل البسيط لا شفاق الاشتقاق والجوهناك بخلاف مية الانسان  
 بالقياس الى الانسان والاشقان المحول والحيوانية والحيوان المحول  
 ثم ان هناك سببا اخر من النظرية متصرف طبعها الحركة اماط ما ذكر  
 الخاصه وهم المصلوق من رويها الفلاسفة اليونانية والاشقان  
 والاشقان في العلم الحكا ايمانها الايمانها حافين حولها الحركة  
 العقول الشخصية في ان الحركة القطعية موجودة في ذاتها شخصي  
 زمان مجموع تلك الحركة المتصلة الشخصية وكذلك زمان المتد  
 الشخص في وجوده في واهل الدهر والمحرك تلبس في ذلك الزمان  
 الشخص بغيره في زمان العقول التي فيها الحركة منطبق على الحركة  
 الشخصية المتصلة والاشقان المتد الشخص في شرفه في اذات  
 واهل اذات ان الوجود الاجزله والاشقان من ذلك الزمان وليس  
 نفس الالهي تلبس في مية الفعل بل انما بالقوم من جهة الصالح التحليل

مادة  
عقولة

والاشقان وجود العقول الباعين زمان وجود الحركة القطعية  
 التحليل في ذاتها سواء في وجود الوجود او في ذاتها الحركة التوسيط  
 مستمرة الذات البسيطة غير مستمرة النسبة المختلفة المحلولة  
 فيه الحركة بالحافاة بين الافراد اذ المية المتفرقة في الاعيان  
 الحركة تلبس هو يوجد منها بالاعمال بل هي ان تحرك النفس في الاشقان  
 هو هو الاذن لذلك بالعقل الوجود والصورة الجوهرية والاشقان  
 في ابعاض زمان الحركة ولما تستقوما ولم يستمر هو هو وفادتها الحركة  
 فلما دالما يظن ان الحركة ولقد كانت في سالف القول هم في وقتها  
 لك نفس الحركة في الجوهري ان ذكرت لكهاك ولما على انظمة العالم  
 وهم شذو من من تقدمه المتفلسفين وبوجههم التفلسف على الفلسفة  
 وطائفة من شفاقتا لتأخرن وقد اضرقتهم من حقيقتهم كالحكم  
 المشجع المتفلسف فلا يوجد الا الحركة التوسيطية البسيطة البليغة  
 للانقسام بوجها صلا والاشقان السبب المنطبق عليها ولا يكون المحرك  
 فذو زمان في غير زمان العقول وتخص زمان الحركة لا شيء من الافراد الا  
 بل ان له مادام تحركا التوسيطية تلك الافراد لانه وبذلك يقتضي  
 وجوده ما يضره تحركا في الكون وكيف والاشقان والوضع معاذ هو  
 تحرك فيها عا يشارك تلك العقول والحركة فيها لا يفرق الحركة فيها  
 لا تقوم الشيء وهو اوله ذلك العقل السبب على ان يكون في  
 الحول بل الالهي وان الكون الا بجهل من تفرق في اشقان وتفرق

الت اذا دبرت ما معنى الوجود دلت لا ينطرق بقول التشكيك  
 بالشيء والضعف والزيادة والنقصان المطبق على الوجود باهوت  
 وانما يطبق على احوال مختلفة بالتقديم والتأخر للعلية والمولية واللا  
 واللاحية الاستغناء والحاجه والوجوب والامكان فالوجود  
 موجوده الحقيقيه والحتمية في انفسها تختلف بالتمويه والنقصان  
 والشرف والحتمه وغايرها والمولود والمولود الشئ حقيقته  
 فهو واجب بالذات اي يتقرر بحقيقته بنفسه ولجب الوجود بذاته  
 فيكون باهوت هو فضليه محضه مستقلة من جميعها بغير شئ وسبقه  
 معنى بالهوت او معنى بالهوت ومن عدها ومن سواه من روح الحقيقه  
 بحيث لا يتغيرها من حيث الوجود من حيث الذات والفعليه من حيث  
 وجود الغير وهو المبدأ التوحيدي الواجب بالذات والضروري في الوجود  
 معنى بالهوت ومعنى بالهوت جميعا وكذلك بحقيقته الفعلية  
 بجمع معنى بالهوت ومعنى بالهوت جميعا لكن معنى بالهوت في الوجود  
 الجسدي باضاهة الجاهل بنفسها واما معنى بالهوت فتدبر كونها  
 باقتضائها من نفسها ذلك بقدران تدبر بنفسها في معنى بالهوت وانما  
 الجاهل كونها في الوجود المهيبة ثم كل كانت الحقيقه في خلق نفسها اتم واكمل  
 واهتمر واجل كان قسطها من حيث الفعلية اسبع والبع وحظها  
 وعالم القدر اكثر واوفر وكل كانت النقص واوفر وانقص وانقص  
 حقيقته القوة فيها اوسع واوفر وجهه الفعلية الضيق والضعف وهكذا

تفاوت درجات اختلاف الهيات تاميه ونقصا بحسب حقيقه  
 الغير المشترك بحيث تبلغ الحتمه مركزها وتال المتصفا بها فلم  
 يقع نقصان حقيقته باقران حقيقته والقوة والفعليه حقيقته  
 تجاوزه الشئ بغير حقيقته الفعلية الحتمه القوه فيكون الشئ حقيقته  
 الفعلية مشهورا بان نشأها القوه وكيفية الاستعداد في القوة  
 ومعنى الاستعداد كما نعلم من شأن حوله من حيث حقيقته الفعلية  
 وذلك ليس الا حيث يكون الشئ طاهرا ان كونه تخصصه الحتمه  
 على وضوح تخصيه مبهمه واما هو محصور بحكم البرهان في شأكله  
 حقيقته المتوكل في شئها على اقرع سمعك فياخذ في انفسه في  
 دائرة النقص ومحدده حتمته الا مع جميعها شأكله باقتضائها  
 الانواع الجسديه وبغراب صورها وظواهرها وبلوغها اذ اراها واما  
 وشركه بها فنقص القوم المقاراة الانشائية بسنن وادراكها  
 تقابلها وقطوفها فاعطىها ولا لاها جليلها العلم ومرهنا على  
 الحكيم فاذن قد اكتشف الامر في قول الفلاس ان الوجود من الامور  
 الضعيفه الوجود وان ليس ذلك ما اوجب التشكيك في الوجود  
 بالشيء والضعف كما يفتق اليه وهو من زلفه على ان في ذلك  
 وكذلك الحتمه فيهم الحتمه ضعيفه الوجود والزمان يشبهه اكل  
 الضعف وجودها فيهم هو ان الحتمه من الحتمه في انفسها  
 الحتمه في شئها كونهها غير قارة بالذات والنقص من حقيقته التامه

اقتضائها ما هو غير قارة بالذات بالذات انما هو الزمان واما الحتمه فاما  
 محتمه قارة بالذات من حيث انطباقها على الزمان وبعيد النقص الاثير  
 التوحيدي في وضع المتوكل وقد خالنا بسط هذا الاصل في كتابنا الصمد  
 المستقيم كثر ما وهذا الاقوالين وان من يتوكل في خلقها  
 احققناه فلقد اوشكت ان يتعدى السبل للمستبين فتوقع العظمه  
 وانبع الحتمه والكون من العتدين  
 من انطباقها ان حتمه ليس عدم ذات او عدم كالذات او عدم  
 هو كالذات في قوتها ان كونها ليس صانعها لانها شئ  
 فالشئ هو الذات له انما هو عدم ذات او عدم كالذات او عدم  
 ما لذات في طبع قوتها ان يكون لها الوجود ايسه الذات في شئ  
 كونها ايضا فليس حتمه القدر باهوت في وجوده المهيبة في شئها  
 في شئها ولا في شئها اي هو ان يبين هو انشيتها المصدر اي  
 انشائها او انشيتها هو قوتها في الوجود الا بالعرض من حتمه  
 والانتفاع بالذات في الحتمات والمصادمات التي هي في شئها حاله  
 الظلمات بما في ذلك العالم من الصفات واللون في شئها في شئها  
 الوجودات في شئها في عدم شئها في عدم كاله او انشائها  
 ما عامه في شئها في عدم شئها في عدم كاله او انشائها في شئها  
 المنزه بالعرض على ان الشئ في شئها في شئها في شئها  
 ليس له باهوت في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها

علمه في حقيقته

وجوده لا يتغير في شئها ذاتها او في كمالها او في وجوده كاله او في شئها  
 بطاوعه وقوته الماهو كاله في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 بالذات او العرض فاذن القدر والوجود والوجود والوجود على الا  
 حتمه والشئ هو اللين والعدم باهوت في عدم لا حتمه في شئها  
 ذهن والمشكل عليه هذا البرهان والاستقرات في كلام الفلاس  
 محاولة الفلاس في انما هي في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 مهيبة ما هو شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 انشائها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 اليه في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 هو فتد ان شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 غير مؤثر عند واما يطبق على السبابه بالعرض بانها التوحيدي  
 على الاطلاق الرديه في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 ليست بشئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 الاقوية في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 الفاعلة في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 فتد ان في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 الفاعلة في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها  
 ذلك الفاعلة في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها



ان الشرف هو سلب تجوهر وعدم وجوده او عدمه كالوجود بل هو  
 هو وفي قوله ان تجوهر ذلك كمال حقيقته ان عدمه كمال الوجود  
 نفس الامر ووجه ذلك ان عدمه غير لا ينفك عنه وان  
 الموجودات ليست حقيقته هي موجودات بشرية وانما هي شرف  
 بالقياس الى الوجودات المادية كالاتحاد وانها وبها هي موجودات  
 تفوق كونها مادية الى تلك الوجودات والشرف هو ماضيا في تلك  
 نظامات شخصية لا يحد بموصياتها وانما هي واجباتها وتلك الوجودات  
 الذاتية ما شرف بالحقيقة معقوفها شرفه لسلطه الشخصية  
 نفس الامر والقياس معنى انها شرفه لتلك الوجودات من حيث هي  
 اياتها لطابعها والمنفوس اياها وهي اياتها الحسية المعنوية القياسية  
 الى النظامات الشخصية من حيث شخصيتها النظامية والوجودات القياسية  
 الى الكليات النظامية والاشرف اصلها في الوجود بالاشرف والاشرف  
 المترقي حقيقته لتلك في وجوده الوجودات التي هي على ان النظام  
 الحولي لا يكون يتصور على انه افضل وانما هو عليه ويعبر نظام  
 تجوهر هذا النظام في الفضل والاهم من المنفقات الذات والاشرف  
 الذي هو هذا الماهية صوابه في حقيقته وذلك في هذا النظام الحولي  
 وفيه لا يتبين على انه ما يكون ان يكون افضل ولا نظام اشرفه  
 الوجودات الذات والاشرف في الموجودات اسما بالاتفاق وكذا انما  
 بحقيقة كماله في السلب والماطبيعي بالنظر الى ذلك كماله في السلب

المجلى ان لكونه طبيعيا بالذات وبالظن الطبع النظام الحولي  
 كوجود الوجودات الملائمة وكلها فانها طبيعيا بالقياس الى الطبع  
 النظام الحولي الذي هو كماله التام والفاضل وان لكونه طبيعيا بالقياس الى  
 شخصيته النظام الحولي بطبعه العزدي ثم في السلب على ان الاشرف  
 الظن الطبع الفلسفة ونفس التعليل والفرق الفصل استيعابا لاشرفه  
 نفسا في ان الماهيات الامكانية ما يستقر فيها من طبيعة الاشرف وان  
 المسبوقية في تجوهره حقيقته وتغيرها وانها في تاييد وانها بالظن  
 البسيط المستوعب سبقه دهره ان السبق الحاصل عليها ما يستقر  
 بحسب وفاء الدهر والسرمد وذلك من جهة الحدوث الدهري في  
 ذلك السبقية تجوهر الماهية ويقدر بان يديمها في الحاضر في اشرف  
 معية سرمدية ولها الصالحين ما هي متفرقة مستوقفة بذلك العدم  
 المستوعب سبقه بالذات وبالحوصل سبقه بالمعوليه مع العدم  
 السرمدية وذلك من جهة الحدوث الذاتي والحكان يستقر في قاطبة  
 المكاتب فالهية العلوية المكاتب في الفعل من حيث هو في  
 لها في القوة من جهة فعل الذات في الآلات والاشرف في العدم  
 بالاشرف من حيث الذات وان كانت هي عينها ما في الفعل من حيث  
 العمل الحاصل وهذه هي حقيقته في الفعل لها اشرف في العدم  
 السابق عليها سابقا سرمدية ان حقيقته السابقة الوجودات في حقيقته  
 سبق لعدمه عليها ذلك السابق في حقيقته السابقة عليها سبق

بالذات بحسب المشية كما في العقل في اشرفه متفرقة مخلوقة لا  
 بحسب نفس الامر وبانها ما بين المشية من اللوازم الضرورية المعقولة  
 ولا تشبهتها في حكم العقل مع استنباط المذونات في الحقائق  
 كما ان لوان الماهية المستعينة لها ما يتبع سطح الزوايا في الثالث  
 من لوان ذات الماهية لم يمتد ولو كان مستنكران بقدره في هذه الشرة  
 بلا ضربة لكونها في غير من اشرفه من جهة الاشرفية بالفعل  
 كانت من جهة الحاصل في غير منها في الذات وبطلان الحقيقة  
 نقصان الماهية فلذلك ما انما بالامتنع بل استرخا يقال في نظام  
 الاقرار وهو عالم المكونة على الاقرار العقلي والمعاد قاطبة  
 برة عن وجود الشرف بل اياها في حقيقته ما سبقت في هذه الذات  
 وبطلان الحقيقة لانها حقا في تجوهر ماضيها بالفعل وان كان لها  
 حين ما هي بالفعل ان العدم البسيط المستوعب قد سبقها السابق  
 السرمدية وان حقا في ماضيها بالقوة من حيث سبقت الذات لا  
 من حيث الحاصل على وجوده وحسب حقا في ليعتبر ان كونها سبقت  
 بالقوة ذلك ما في طبيعتها ان كان تجوهرها في ذاتها فقد تريت حقيقته  
 به بالفعل لا يتصور ذلك لكونها مستقر في اشرفه في اشرفه  
 والشرف لا يتصور الشرف لان كونها هو ما يقع تحت معنى بالقوة ولكن  
 له معنى بالقوة حقيقته وليست كذلك الا في عالم الظلمات وهو  
 عالم الملك فيكون الشرف في حقيقته الاختصاص بها بالهوسين في قوله

والشرف في وجوده الهولي ايضا عفة كجهات القوة الحجب  
 فتساب حقيقته في الماهية بالهولي ذلك التي تفتتها الحجبية القوية  
 كما يكون حقله من الاشرف الوجود على وصفها لوجه الماهية  
 والاستعداد المطلق وحسب ذلك في حقيقته الهولي فهو اكثر الوجود  
 واشدها شرفا ونظما واضعها خيرة ولذات ان تجوهره في  
 الاطلاق من حيث وجوده القويم الواجب بالذات وظل في حقيقته  
 ووضوح حقيقته المحنة في حقيقته المستند ان في الحجاز حقيقته واما  
 والحج في حقيقته واحدا لا يتكرر وهو الواحد الذي هو وجوده ويعبر بذاته  
 وقام وفقه التام بنفسه والحج ايضا في عده ومنه خيرة وترتبه  
 كما لوجودات فكلها خيرة اكثر خصوصية ما في الحجز اقل في الحجز  
 الاضافية في سلبها البعدا في حقيقته الحقيقته لانه كان  
 ذاته واكثر كالاتم بالفعل في حقيقته بالوجود ما ذلك له بالقوة وكما  
 فيه ما بالقوة اقل وهو في وجوده ما فيه ما بالقوة اكثر وهو في ذلك  
 الحان يتهي من الوجود في حقيقته النقصان الماهية يكون المحسنة  
 الوجود الا الوجود نفسه ويكون من جميع الجهات بالقوة الا حقيقته  
 نفس حقيقته وفاضل الوجود وهو الهولي ثم ترتب ما يكون حقيقته  
 وكالاتم بالقوة فيكون ما ذلك بقوة اقرب الى الفعل والى الوجود  
 كذلك بقوة ابعده في حقيقته في هذا الحجاب انه الحجاب في حقيقته  
 بذاته ولا يكون له مية تصويره وانما حقيقته الدهرية بعض تصورية

سميته لذلك لعدم اصل جوهر الميتة والفاقد من مطلق الوجود  
 كذلك ان الخيرات ايضا ترتب الى ان تتهيأ بجانب النقصان المتأخر  
 يتبع عن الحرية بالمعنى وضيق من الحرية فعلية فموت الحرية وبعد ذلك  
 ترتب الشرور فانه شره اقل شرها فيه مشترك في الانتماء الى الماهية  
 جميع الجهات لذات الحرية في الفعل والابا لقوة وهو المنع في  
 غير المعنى في الشرور بل انما يفرض العقل ان يكون ما اذا اراد على الشر  
 وهذه الحقايق الفعوية ما زالت عنها ايضا صغور الفلاسفة  
 المتوسمين بانبات القدر للمعوليات بالفعول عنها راسا وان كان الم  
 تفوق على غيرها في الدقائق ولم يتاخر لاجل الاسرار على حقوقها الاثنية  
 بحالها فموتها لا يفرى فان ذلك ما آتت به من الحكمة فموتها لا يفرى  
 ايضا من اعمال التبرع واصطفا من الانظار الصغرى والهم صغرى  
 ذمها في غير ذلك العبد وذمته صغرى وعقله ساذج ثم ان صغرى  
 الشرور في عالم الشر ونظام الوجود بالعرض كرم لدخول العقل ان  
 تقع النفس بهذا التسلسل العقل فيه ولكنك سيعاد حيث يجتنب  
 وبعض المسافات البريانية والمعالقات الهيات انشاء الله الحكيم  
 وفي المسافات العاليات وعلى الباقيات الصالحات **ايضا**  
**وتوضيح** في شرح طالع الصدق من حيث هما ضدان بايا الاجتماع  
 في الموضوع لا يورود هنا قل ان يعقب احدهما الاخر في الوجود  
 على الموضوع ويستعقبه فطبيعة الصدق يتفق ان يكون كل الصالحات

المتأخر  
الوجود

في نفسه بحيث يكون محاطا بمفهومه باهو هو لا يستوجب ان يكون  
 اضلالا عن الموضوع مساوقا لانتماء الموضوع ونفسه فمما يطالع  
 الكون ان السلب عن موضوعه يارتفع ذلك الموضوع ونفسه كما لا يخفى  
 والغريب من ذلك لا يتصور ان يكون له ضدا ولا ذلك فيضرا ان الوجود  
 هو موجوده الشيء لا يسلب عن الشيء الا بان مطلقا في نفس حقيقة  
 ان ذلك يحجب طالع مفهوم الوجود فاذا ارادنا اظهار ان الوجود  
 يتصور له ضدا فلا يلزم عدم الوجود من الوجود من حيثها وينتازك  
 فيه وفيها وفيها وانها فلا يتصور بل طبيعة الوجود شيئا ايضا وحيث  
 انها طبيعة مصدره غير تخصصه الا بالاضافة والبرهات افرادا بل انما  
 حصصه فتعريف الوجود الى الموضوعات متكررا استبان ان الكيفية  
 قد سلبت فلا يجمع ان تصور وجوده من الوجود بل انما هو في الطبيعة الوجود  
 بل انما حستان مستقرتان من حيث انهما متساويتان في هيئتهما فموتها لا يفرى  
 حستان مستقرتان من حيث انهما متساويتان في هيئتهما فموتها لا يفرى  
 متساوية متضادة بما هو وجودات مع عز الالطرن المتأخر  
 المتضادات المتشعبة هي منها كما ان الوجود متساوية لطبيعة الوجود  
 متساوية الوجود لعدم اليقظة على التضاد بل انما يتقبل السلب الكيفي  
 ولما التمسك بان اشتراك طبيعة الوجود على العموم يوجب وجودها  
 لمعروفها في وجودها او لا كما في ان اجتماع الصديق او المتكلم في الفعل  
 او بالمكان وعرفوا الصداقة والاشراك كذلك فيوهن متعريفها

نحو

جميع المعقولات من جميع الجنائيات فانها لا تفرق لعدمها وهو معدوم  
 فلو قل ان لها ضدا ليس يمكن ان تتولد وجودا وهم ابا كما عدمها هو  
 عدم الوجود بل المعقولات لا ترجع الى مفهوم المسبب فانما الطبيعة  
 الوجود بل يقابل له صدق هذا المفهوم لظهوره الذات في غير الوجود  
 لا مفهوم اسما الذات في غير الوجود بل يمكن ان يتولد وجوده ثم يفرى  
 التي تفرى في غير الوجود بل الفضاة الاخرى لا تقتصر على الاجتماع في الموضع  
 فان طبيعة الوجود مخالفة للمعقولات غير ما يفرى لها ذلك  
 معقول مروض لطلوع الوجود وكيف ينافيه وان اشكلت لآخره القدر  
 فانزول المعقولات والوجود ساقط له ذلك اما استبان للذات  
 المطلق بروض الوجودها هو مفهوم ثابت في الذم وهو السلب المطلق  
 المعقول ايضا في الوهية ما لانها هو انشاء الذات مطلقا وهو صدق  
 هذا المفهوم من السجود ان يرتسم في عين او وهم وانما يحمل لطبيعة  
 ما بعد تصديقه على السلب المسلف بالذم فما هو احدى ما شئت المتأخر  
 انما هو مفهوم عدم المطلق بما يحمل الذم عنوان الانتماء السجود  
 يتولد الايمان والادغام ويصرف مطلق الوجود هو ما هو مفهوم  
 مرتسم في العقل وهذا القول يطرد في العدميات الخاصة بالظواهر  
 الوجود ايضا اذا التحيل الى الحياتين على هذا التماسك في غير كل  
 خصوص الوجود عرفات ما يجب لحاظ العقل الا ان هناك سبلا  
 ايضا حيان لعدم الخاص لم ينفوسه حقا من الوجود ولهذا

كأنه

ما ان ينفق الموضوع خاصا كافتقر للملكية ثم مطلق الوجود المحقق  
 نحو ما من الوجود والوجود الذي يقابله عدم المطلق الماوق في جملة  
 الموجودات وقد تعقبتان لا اعتبارا للقبول في تصور المفهوم المطلق  
 اذ قد انسلبت عن جميع الوجودات في هذا الاستبان مع هذا الوجود  
 بعينه نحو وجوده ويقال مع ان تصور عدم المطلق هو الوجود  
 المتأخر مطلق الوجود لا يطلع عن تصور ما اضيف اليها من غير  
 بعرض لمدى الاخر فان عدم المطلق تصور وتصور في غير الوجود  
 الوجود فضاة منه بحسبه مطلق الوجود وان كان عدم الوجود  
 باهو تصور بل انما هو السلب والذات وضع الوجود في غمطه لان  
 الى النظر انما تناسل لحوال عدم استبان في دفعه بل ان الوجود  
 فموت ان تعقبتا الوهية لغيره بنفسها الضاد عن الوجود كما لا يخفى  
 شدة على مرتبة الوجودية المنتزعة ويزاد لاجل الوجودية لان الوجود  
 الوهية كما يحسبه الطائفة فاحكم بان السلب يتعلق بمرتبة الوجود ذلك  
 يتعلق بمرتبة التفرع والفتية وهو لغير الوهية بحسب ما يفرى عنها  
 بل سلب الوهية هو الذي تستبعد سلب الوجود على غير التفرع والوجود  
 فان لم يفرى ان الوجود مفهومه بل على الاضداد الاثنية فان اضيف  
 ظاهر الوجود الذي يجمع عنده التحقيق الى الوهية فاستفتت وقيل ان الوجود  
 هو اذ الوجود الحاصل نفس الوهية وما المقابل للذم المتعريف على ذلك  
 اذ الوجودات وهو سلب عدم الحاصل البسيط الوجود ما هو متعلقه

وازه وهذا الجواب النسبة التي تقع بحسب الاستعارة الصاعداً وهو  
 حقيقة السلسل المماثل لا يستغنى عن تطلق كل النوعين من الجوزية  
 المصده من وكيفية كون ما يخرج من اللين لطلق والسلسل البسيط هو  
 نفس المية وهو الماسلوب ليل لا يوجد به وليت هذا الأخر يتولد  
 اتباع الشايع على ان اولئك الابعاح ايضا ذلك اذ في بعض نون من النطق  
 والوجود ويعرف من ان الاحكام بحسب ما تفر من صطلح على تخصيص العدم  
 برفع الوجود عن المية ما زاد لتعلق الجمل المؤلف اي وجوده المية  
 جمل المية المطلقة والسلسل البسيط يقع من به المية اذ انما المعلق  
 الجمل البسيط اي نفس المية وهو مرفوع حصول ان المية المطلقة  
 ان السلسل البسيط والعدم وهو رفع الوجود اي سلسل الوجود  
 المساق والمية التركيبية سلبان معاً وان غير كفي الاستدلال  
 عن ليدم المقارن والتحقق بنفس الامر لا يحل اعتبار العقل على  
 ان المية المطلقة هي المستجمل لسلسل الوجود فلا جناح عليه  
 فيما اصطلح هالت متذكرة وتحقونك من امر الوجود  
 فانخذ اسوة للقولية العدم وتفرض ان العدم حيث ان سلسل الوجود  
 فحقته سلبية المية في الاضمار وفي الدهر لا يمكن ان يكون  
 ملحوظا لذلك حتى يكون العدم سلب الوجود بل على ان يكون المعلق  
 الاقل المية في الاضمار اذ في الدهر فاذن ليس حقيقة العدم الا  
 المية بفتح تحتها ونفسها في الاضمار اوفى الدهر وحكم العقلانية

٧٧

مخرج

٧٥

شبه

بالعلمية وتبين عدم الشرط عدم الشرط وعدم الوجود والعدم يتحقق  
 باق وجود الشرط وذلك عدم المية بفتح ويصح وجود الشرط  
 الخواص من النظر لحاظ العقل لا يتبرهن عن عدم الوجود عدم  
 وعدم وعدم عدم اصلا ولو لم يجد الوجود لكان من الخواص  
 الاضمار فخطا ويقول عدم الوجود هو الخواص والاضمار  
 كما يحسبه الوجود كانه كل شيء عدم متضاة الى ان ياهي ولو عرفت  
 من لا شانه فاذ كان في الدار في كان في الدار اذ ادم متاين  
 لانها ممرات متضاة الى ان ياهي وبالجملة الحكم بالتميز في المية  
 من جهة الوجود وانما الوجود بالملكات في حكم العقل اذ في المية  
 لا يصدق عليها العدم وتسمى الملكات فاذن التسلسل في العقل  
 انما هو معنى الازمان الايقينية ويرجع الى التام العدمي وهو على ال  
 يتبع انشاه مرتبة بخصوصها ولا يتجدد الاضمار بالوجود على عينه  
 بعد ان يحفظ طبيعة التام حسب العدم فان الواقع في عدم العدم  
 ريثما يعمل عدم بعدم كعدم العقاقير لعدم علة وعدم علة بعد  
 علة بحيث يحفظ العقل هو ان ليس هناك شئ العقاقير وهذا ليس  
 العدم وهذا عدم ذلك تفصيلاً لتبني تفصيل المتصل الواحد وهذا  
 الجوز وهذا الجوز فكما ان الشرط المتصل الواحد في نفس الامر وانما  
 الكثرة اعتبار العقل كذلك ليس في الوجود كونه في نفس الامر  
 بل كونه اعتبار العقل وان كان في حصول الكثرة صطلح الحكم بالعدم وانما

٧٦

٧٧

٧٧

بين تلك الاضمار بحسب الكثرة فاذ كان في المية كونه الحكم بالعدم  
 والتاخر بين تلك العدميات بالعلم والمعلوليه وكان الاضمار في الاضمار  
 مع عدم تغير الاضمار بالوصول للجزء الاضمار في نفس الامر في المية  
 فيبرتها بحسب العدم كذلك الشرط في الاضمار مع عدم الاضمار الى  
 عدم الابعاح العقل اعتبار عدم اخره لعل المية حتى تتولد في غير تباينه  
 في كل الوجود في مية مع عدم المفروض للين والين ولحد في المية  
 في اللين والين ولحد في مية في المية في المية في المية في المية  
 فان الين في نفس الامر عدم وذلك لا يخارج عنه نتيجة سواها هو  
 من غير عرض لعدم العدم عرض الوجود وعدم عرض الوجود ليس  
 به عرض في عدم العدم فمشتك وانما العدم كما ان يفر  
 لغير ذلك يصدق على نفسه اشتقاقاً فان العقل تصورا لعدم المطلق  
 وحكم بان عدمه في الخارج وملك نقول ان ذلك يحصل باضافة العدم  
 النفسه عدم العدم ويكون عقابا لعدم ونوعه وبينهما اذ ان التو  
 فوجعل انما هو الجوز على ان هو النوع موطاة وعلى الجوز على النوع  
 موطاة واشتقاقاً ذلك الجوز خصوصه فذا اظهر عرض النوع على  
 الاضمار مطلقا في نوع عرض الجوز او طبيعة الام مطلقا له بالعرض  
 هو يبيته عرض وما اشتقاقاً وهم من توهان النوع بحسب المية  
 ومقتضاها المية بحسبه والتاخر بين المية اشتقاقاً على ان ذلك  
 سلبه امتناع الاجتماع بحسبه ذلك الثالث ويقال ذلك هذا الضمان

٧٨

عقد الاضال فيه باناملها اصلا وفي طاس الرزوم وهو من  
 مستغبات الشكوك المعضلة للثبات تجدان ركبت بالفتكا  
 ان عدم الرزوم في رزوم الرزوم باعتبار طبيعته ان طبيعته العدم  
 مع في كل مرتبة خصوص في شدة تحفظ النظر والاهتمام فانه  
 من حيث تلك الخصوصية هو هذا الرزوم بخصوصه وهو من حيث  
 طبيعته الرزوم ذلك النفاظ ومقابل له من حيث الخصوصية لان  
 جهة مطلق الرزوم ولا طريق ان تثبت بما يحكمه فظلم المتقايما  
 ولكن سقيم الطباع وهو ان التدافع ان هو من التفاعل وسخر مطلق  
 الرزوم لا يثبت وبين التخصيص خصوصه هذا الرزوم على التبريد  
 ان جعل النظر اليها مخلوطا بلحاظ نسخ الرزوم في رزومه وذلك ان  
 السخر وهذه الخصوصية تتطابق في الوجود فهذا سبيل التخليل  
 التبريد فيه فلا يكون التبريد من رزومها تفصيلا بل  
 حديث من التبريد ان موضوع التفاعل هو في قطع العدم  
 وهو لا يعدم ان عدم فليس من انما هو موضوع التبريد في  
 وهو ان عينه في النظر والسر في التبريد اول ما عينه هو في  
 متعلق النظر كما هو مطلق لفظ الموضوع ليس في حقيقته  
 قد لا يثبت اولها للعدم ان تاجيد في النظر وهو مضمون في  
 المقتضى الموضوع لسماه التفاعل المضمون على التبريد فلفظ العدم  
 مطلق من مضمونه في النظر وهو العدم المتعاضد لنفسه في

٢٥١

سماه الذي هو موضوع التفاعل وهو الادم حقيقة فمقتضى  
 ادعى كيف يفرق بين المستحق المفهوم اليقيني من حصوله اصل التفاعل  
 ان الالفاظ انما تقع للصورة المنتمية بالذات والمحقق التي هي  
 لها بالعرض وانما هو رزومها اليقيني والجزئي وتكون شيئا لا يثبت  
 وكله هو مضمون على نفسه الحمل الاول الذي في طائفة من المضمونات  
 تحمل على نفسها الحمل السابع الصناعي ايضا ولذلك التاثير وحداد  
 التاثير وحدة الحمل فوق الوحدات الثابتة وهل تباين تصدق  
 لسد نفوذ الحكمه ويقوم بالصلاح شأن الفلسفة ثم يقول في دفع هذا  
 ان التبريد من رزوم ان عدم متقد والتفاعل من رزوم ان عدم  
 فتره ما اكثر الحكمة وانه يجب عرفا الشبهه الاكثر بحيث لا يثبت  
 الموقفة كثيرا في ذات الموضوع دون التعليلية التبريدية لخصه الكثرة  
 فيما يوجب الامر اكثر واسمعت الذي معنى ان العارض للعدم هو  
 من عدم محصنة من حصول العارض للمرض وهذا لا يقال لعدم بل  
 هو نوع منه وهو مرض معدوم والمقابل له هو عدم الدم الذي  
 تحصنه بالعدم سابق على المرض ويسمى بقداست برضه مد  
 الدم وهو مرض معدوم فالعنان متعارفان كما هو مراد من  
 الاخير ان تصف بالعدم المطلق تحقق المتدبير المطلق وانما  
 به كان موجودا معدوم ان تصف برضه ان سلكه شيئا و  
 المعدوم بهذا المعنى يقال الموجود اما المقابل له هو مضمون سلبه

الوجود وهو تعريف بعدم حبه المادة التفتكا ذوقا بل علم العدم  
 الذي تحصنه بالعدم سابق على المرض عدم متدبيره يكون  
 ولا يجمع مع عدم في موضوع يكون مقابله لتأني ثم يقول ان  
 هذا التبريد من رزوم ان عدم متدبيره قطع النظر خصوصية  
 نوع من رزوم ان عدم مقابله في المنظر والاهتمام  
 الالهي كونه عدما مقيدا بقيد وفي الاعتبار الذي هو كونه في العدم  
 وسلبه فالوضوع مختلف باعتبار كماله في مخالفة الشخص نفسه  
 من حيث ان مضمون رزوم ان عدم متدبيره في المضمون نفس من حيث ما لها  
 من كمالها والمضمون من رزوم ان عدم متدبيره ما لها من قول العدم وفي علم النفس  
 بذاتها انما من حيث حصوله عندها عام ومن حيث انها مجرد  
 مجرد معلوم فموضوع العالمية تغير موضوع العلوية بالاعتبار في  
 نستشعر ان التبريد باعتبار مطلق التبريد مع عزلة النظر في صفة  
 القيد اذا كان في عدم مضمون لخصيته منه كان باعتبار المضمون  
 اخرى بان يكون كذلك ويعتبر الاول بالقياس لطبيعه العدم في  
 سدا ولا يكون الثاني ايضا فمضمونه لا يصدق لذاته كما يصدق  
 يظن ان علم المراد انما هو مضمون التبريد في علمه ان يكون  
 ذاتي بان العالمية واخر بان العالمية ولا يصدق من رزوم  
 الفصل في الصناعة فضلا عن ان رزومه من نفسه قوة طائفة الفلسفة  
 ولتبريد ضوئه من رزومه الحكمه فقد استبان كمال البراهمة في العلم

معتقولة التي هي كونها ميتة مجردة لشيء وما قيلت في كونها ميتة  
 مجردة لشيء له لا يشترط ان يكون ذلك الشيء او غير وجوده المعقول  
 في ان وجوده له وجوده كونه وجوده كونه نفس معقولية في ان  
 المراد كان وجوده لذاته بخلاف المادى فان وجوده في ذاته  
 للمادة فكان مجردا بعينه معقله لذاته وماتته بان العالمية هو  
 مامتته بان العالمية المعنوية الا انك اذا قايت بينه وبين الذات  
 العاقلة المعقولات في رزومها سميت باعتبار ان ذاتها هي  
 المراد ما فلا يحكى ان ذلك منه بان العالمية وباعتبار ان  
 هو ميتة المراد لذاته معقولة ووضعت هذا منه بان العالمية  
 لا يصدق ان احد الامتيازات بخلاف الاخر فاختلاف الاسم تبع اختلاف  
 الاشارة للحاصل بالمقاييس ولو كان كما يظن لا يجرى لانه تعارفا  
 ذات المراد الاول التبريد الواجب لذات مقادير محال عليه  
 والمعقولية وبنات الشئون والصفات الاكثر الحيات في  
 قدس تجد وهذا الاثر كصريح في رزومها في رزومها في رزومها  
 وهو الحكمه الرزوم الان يقال في كل شئ في التصنيع قدوسه في  
 عن شابهة له لحدية فليس هناك الاكثر الاشارة باعتبار المسلك  
 وايضا فالتبريد من المقاييس بينه وبين رزومه وحيثه الوجوب  
 بالذات لظن القوميه هو مضمونها حلا في ذات التبريد الكافية  
 يكون تصور حيا في كات على الاطلاق ويصدق اطلاقا

الحجيات الكالية بالامر على الخفية الواحدة المحتمة على الاستكراهية  
 الذات ويكون اما المتكرفية التسمية فخطوة في انظر في ذلك  
 كله وتبين ان ذلك هذا النظر على ان ينطق العقل في المناقاة  
 البرويات انشاء الله تعالى احصاف الدم المتكرف  
 يكون معقول بسبب ذلك التي يصح لخلق الاصابات العقلية  
 من حيث هو معقول فالامر المدعي ليس هو ما يحتمل هو عدم متبدي  
 بوجوده وهو محتمل هو كذلك انما في العقل في ان يكون  
 لما هو مشترك في عدم العقل على عدم ويصح ان يكون شرط الوجود  
 معلول في على الاطلاق ويصير من المنزوع عن ذلك انما اذا كان  
 ذلك المنزوع من كافي العقل والذات فذلك هو ان عدم الملاذ  
 صار معقول في الحكم عليه بانه في نفسه صفة لعدم المعلول في  
 متغلة الذمير وخاصة عند العقل فان وجوده في الذمير يحتمل عند  
 العقل في ان يصح كونه صفة لا ملاذ في الحكم عليه بالعدم في  
 الحكم والحكم عنه بالعلمية هو في عدم العقل في الوجود وان كان  
 الحكمية عنه الا ان ما هو معقول في ان يكون في حكمه بالعلمية  
 هو معقول لما عدم المعلول من ما هو معقول في ان يصح الحكم عليه  
 بانه صفة لعدم العلم من حيث المتغلة الذمير والحتم عند العمل  
 بما في عدم المعلول في عدم العقل في ان يصح الحكم عليه في عدم  
 يكون في عدم العلم في عدم المعلول في ان يصح الحكم عليه

سنيور



في العلم بل يكون فلا تفتت حتى تدفع المعلول في عدم العلم وانما  
 سبب في المعلول وانما تدفع المعلول وانما تدفع المعلول  
 انما تدفع المعلول في عدم العلم في العلم في عدم العلم  
 ولكن ليس المعلول في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 عند العقل في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 كان المنزوع هو عدم المعلول في عدم العلم في عدم العلم  
 لعدم العلم من ما هو معقول اعتبار ان اعتبار في نفسه في انظر  
 اي مع عقل النظر في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 كونه خاصا عند العقل كما في عدم المعلول في عدم العلم  
 ليس لعدم المعلول عليه لعدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 لعدم المعلول في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 فنسحق في ذلك انشاء الله ان معلول في ذلك في ذلك في ذلك  
 عوارض في ذلك التي في اعتبار ان حصول الحرارة للملح في العلم  
 وخصوصا في ذلك في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 ذات مقدار تناه او غير تناه وكذا العلم في ذلك في ذلك في ذلك  
 في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 المعلول في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 ليس هو المعلول في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 العلم هو عدم المعلول في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم

فان



ان تفكك فقول ان عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 بل بحسب كفاية العقل في علمه في العلم في العلم في العلم في العلم  
 تانما بالتميز وعدم المعلول في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 الحكم بالعلم في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 في كفاية العقل من الطرفين فلا يكون هناك فرق استوفى ذلك  
 بالتبني على ان عدم التميز بحسب كفاية العلم في العلم في العلم في العلم  
 ونقد الملكات وطلالين شينما العلمات وما تانما العلمية  
 ظرفا انما هو كفاية العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 لطلالين الذات وليست تشبيه عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 كذا لما لم يكن محتمل هو ملكة الاله في العلم في العلم في العلم في العلم  
 هذه المحتمل في التبعث الذهني في التبعث الذهني في العلم في العلم في العلم  
 الذهني بخلاف عدم المعلول في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 التبعث الذهني من حيث علمه عدم المعلول في العلم في العلم في العلم في العلم  
 وجوده الذهني لانفسه بما هو في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 على بطلان حركة اليد في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 بطلان حركة اليد كذلك في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 بعدم المعلول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 فهو محتمل عليه بالعلمية في عدم نفسه في العلم في العلم في العلم في العلم  
 الذهني في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

الاضاف ولذلك كان عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم في عدم العلم  
 حتى لو وجد العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 وعدم المعلول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 والكلم في الدار اذا كان فيها الانسان في العلم في العلم في العلم في العلم  
 الانسان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 خصوصه حتى لو كان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 فاذا كان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 الوجودي وطبيعة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 في حقيقة في حقيقة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 لا يستدعي استناد العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 بالحقيقة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 اخرى والمنسلفه بل العلم من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 فانه هذا الحكم ان طابع المعلول لا يستدعي العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 العلم متعددة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 واحدة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 وكذلك عدم المعلول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 من حيث طبيعة المعلول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 وجودها تعاكر عدمها سواء كان ذلك بحسب الصدق في العلم في العلم في العلم في العلم  
 والحيوان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

تسوية

فان



بجس الجمل والاشارة بان محسب الحقوا بما استبان وان محسب  
 الحقل اوله وان محسب فرع الحق اوله من صدق الخض جلا وحج  
 الاخضر حقيقة صدق الامم جلا ويجوز ان محسب او محسب في الامم  
 الحق من عدم الامم الحق في عدم الاخضر الحق ولا  
 محسب صدق احد المتساويين محسب جلا او كونه يستلزم صدق الاخضر او كونه  
 وكذلك اثبات احد المتساويين محسباً او ان لا يستلزم اثبات الا  
 او ان لا يقتضيه الاخضر محسباً او محسباً ام من يقضيه الاخضر محسباً  
 وفيما المتساويين محسباً وان محسباً وفيما المتساويين محسباً  
 محسباً في الشطر الاصل اذا كان التالام صريحاً في سلبه سلباً  
 المقدم تاليه والعقد الاصل في مزج صادق وكذا في العقد المحسب  
 المتساويين صريحاً في جعل السلكين هما مقدماً او موضوعاً والسلك الاخر  
 تالياً او محسباً والعقد واجب صادق ونقصات  
 يتكك بان السالبة المعدلة المحسب من الموجب المحسب لصدقتها  
 باسناد الموضوع بخلاف الموجب وقد يكون نقيض المفهوم مما لا يصدق  
 على ثوب محسب لا محسب الا لا يمكن ان يشارك في الموضوعات  
 الناقلة فلا تستلزم الاحكام لصدق سلب يقضيه الاخضر عما يقضيه  
 يقضيه الام عليه اذا كان معدوماً فيصدق قولنا ليس بعض الاشياء  
 بلا انسان بانتفاء ذلك العنصر نفسه وكذلك في نقيض المتساويين  
 فيصدق بعض الاشياء فيصدق بعض الاشياء ليس لانها لا

نقصات

وتنقسم من نظم هذا الجمل ما حكمه في القاعدة ينطق الحكم بما حكم  
 العموم والموضوع نقيض الاخر والاخر نقيض المتساويين  
 متساويين وانعكاس موجب لكل كونه يمكن النقيض فيهما ما في  
 القاعدة بنقيض المتساويين التامه فالاشارة لخصر الكلي المتساويين  
 وليس لا يمكن بالاشارة العلم اخصر من الا انسان لعدم صدق على ما  
 فلا يصدق لكل ما يمكن عام لانسان انما يصدق سلباً والثاني والكل على  
 متساويين وكذلك الاثنى والاشارة العام لذلك فلا يصدق كل شيء  
 لا يمكن عام بما يصدق سلباً فقط ويصدق في المشهور باختلاف  
 المقدس على انما يصدق سلباً المحسب وفصل الموجب السالبة المحسب على انما  
 في هذا وخبر الموضوع والحاقبة السالبة عدم الامضاء ونقص  
 الاحكام بما عدل نقيض المتساويين التامه وذلك كل من يجازيها في  
 وجازات مسئلة المتساويين وسئل الحكم بما هديت اليه سابقا  
 بفضل الله ان اعلمه السالبة ليست محسب العموم التاليفي في العموم  
 بالاشارة ولا يتناول موضوعاً ما اشياء ولا موضوع الموجب وانما  
 الحكم السلب على موضوع الموجب ويصدق لا بحيث ما يجازيها في  
 الموجب لخصر وجود وان كان الموضوع في المقدم هو النقيض الكلي  
 المحسب عليه وان الربط لا يجازيها به وربط الجازية على استحياب  
 حيثما التزم او وجود سواء كان محسباً او صدق المحسب والاشارة  
 المحسب فان الوجود المعينة بطلان العقود الاجمالية هو بطلان التزم

11

المتساويين والمعنى الفرعي وما يصدق الحكم مع مخاطبه في سلب  
 المعقد وهو ما يقابل ذلك يقع اسرار التثنيك ويظهر جديف  
 تلك العقود حلياً غير ثبات وان اللازم وجود موضوعاً متمازج  
 الذي يمان كونهما وجوداً حقيقياً ولا وجوداً حقيقياً اذا المراد بالوجود الحق  
 او الوجود العقل هو ما يكون من الوجود في نفس الامر والوجود  
 هو ما يحسب الموضوع والتقدير وطاوي الحكم يقضيه الاثر هناك  
 هو كون طبعاً المعنويات حيث لو انطبقت على شي كانت مخلوطة بالمحموس  
 بحسبه وانما يلزم الوجود العيني والعقل وحكمة تلك العقود في  
 المحسب لذلك الموضوع في العامين اية العقلية البتة وليس كذلك  
 الامم التي هو ما لو وجد ذلك الشيء في مادة ما يحسب في الامر ويجوز  
 الشيء كياناً من العنصر المتساويين وهو ما يكون ذلك كياناً حقيقياً  
 وليس في ذلك استحياب الاجماع وزيادة ما يحسب في الامر والعقل ولا  
 يشترط ان الامة تلك المعنويات على هذه السمة قد شكك بان  
 يصدق قولنا كياناً هو ممكن بالاشارة الخاص فهو ممكن بالاشارة العام  
 وهو وط يصدق ايضاً قولنا كياناً ليس ممكن بالاشارة الخاص فهو ممكن  
 بالاشارة العام لان كل ما ليس ممكن بالاشارة الخاص فهو ما وجد عليه  
 او متع اللذات وكل ما يمكن بالاشارة العام فهو موجب الوجود  
 العام حلقا لخصر نقيض الخاص مطلقاً لزم المقدم الا ان كان كياناً ليس  
 ممكن بالاشارة العام فهو ليس ممكن بالاشارة الخاص وصار صدق المقدم

التأنيده وبلغ القياس الواسع منها كياناً ليس ممكن بالاشارة العام فهو ممكن  
 بالاشارة العام وانما كذلك يلزم المقدمه الثانية كياناً ليس ممكن  
 بالاشارة العام فهو ممكن بالاشارة الخاص وصار صدق المقدم الاول  
 هو قولنا كياناً هو ممكن بالاشارة الخاص فهو ممكن بالاشارة العام ونقيضه  
 كياناً ليس ممكن بالاشارة العام فهو ممكن بالاشارة العام وانما  
 بعض من تصدىقه لسد نفور الحكمين افضل للحقين كبر على الملوك  
 الحافين في قولنا الحق وان الممكن العام ينقسم الى قسمين هما ما نفا الحق  
 دون الجمع واذا اطلق بحيث يشمل القسمين فله يكون ظاهره ان يقضيه  
 واذا اعتبر ذلك في قولنا القياس الاول من القياسين المذكورين وهو قولنا  
 كل ما ليس ممكن عام فهو ليس ممكن خاص كل ما ليس ممكن خاص فهو ممكن عام  
 ليس الحد الاوسط فيه ممكن لان المراد بالاشارة الخاص في الصغرى هو  
 خارج عن النقيضين معا وفي الكبرى ما هو داخله احداهما وما القيا  
 الثاني وهو قولنا كل ما ليس ممكن عام فهو ممكن خاص وكل ما هو ممكن  
 فهو ممكن عام فصغر كما ذكره لان محسب نقيض قولنا وكل ما ليس ممكن خاص فهو  
 ممكن عام ليس هو هذه الصغرى بل صغر نقيضه ان كل ما ليس ممكن عام فهو  
 ليس ممكن خاص المراد منه ما هو خارج عن النقيضين الا ان كان  
 الذي هو داخله احداهما ونقيض السؤال ان الخاص عن النقيضين  
 يعرضه بان ليس ممكن عام ليس نقيضه صلا ان كان محسب ليس ممكن  
 اخص من شي فان كيف يكون ما ليس ممكن خاص فهو ليس ممكن عام

11

ما ليس كذا في صدق مع الذي ليس في اتصال الذي غيره بالغير  
 بمكوتام ومع الماهي لظرفي التغير على الواجب بذاته والمتع بذاته  
 ولا يرد كونه في هذا ولا يشطط لوصول قبيل الامكان العام على  
 سماع ذلك انما الله وصلى ان يكون في ما هو ما بل ان سلبه من  
 عدم الشيء فان سلب الضرورة عن الطرفين الخالصة الطرفين الخالصة اما  
 عدم ما تصف بذلك الامكان لظرف النسبة ان كان الامكان على  
 عدم ذات الموضوع لظرف اشعاره في قسم ان كان الامكان هو المحول  
 عدم كل مفهوم هو اشتاع ذلك المفهوم فالامكان العام سلبه اشتاع  
 الموضوع واسلب اشتاع الوصف العام له وهو النسبة وعلى التمسك  
 لا يصدق المكن العام على المتع وجاهه الا كمن يصعق ان الطرف  
 الخالف هو الخالف الواقع من طرفي الوجود والعدم فالخالف الوا  
 هو العدم وقتا المتع هو الوجود والممكن العام يقع عليها فاما  
 بالمكن العام ما ذكرنا سيذكر لم يصدق قولنا المشكك المتع بالذات  
 مكتمل وان اريد ما يوضع عند الجاهل على سلبه ضرورة عامه غير  
 واقع من طرف غير الوجود والعدم فيقال انما ان يمتنع لكل من الوجود  
 والعدم ضرورة احد الطرفين فقط فيكون ما ليس كذا في صدق  
 ثلثه اقام واجب وبتنع ضروري الطرفين فلا يصح ان ما هو  
 الطرفين بسلبه ضرورة عامه غير واقع من طرفي ما والاشك  
 كان بما ضرورة احد الطرفين لا يشطط اخر من اعتبار ضرورة الطرفين

او عدلها فلا يصح ان كل متع سلوب الضرورة عامه غير واقع من طرف  
 اذ ضرورة الطرفين متع والغير متع في ذلك وقد يخرج قولنا  
 يمكن لا يمكن ان الحاضر ضمن ان الامكان العام بالاصدق على المتع  
 هو الممكن لا يمكن الحاضر بالاصدق عليها من ان الحاضر لا يمكن  
 العام ايضا ولست راضيه اذا التصقوا التصادق في غير الامكان  
 لم يكن يجب على الحاضر نفس الامر بخصوصه ويجب ترتيب مراتب  
 الحاضر العقل بعينها الذين لك ان العدم هو  
 الذات وقد الحقيقة والوجود هو وقوع الذات وتكون الحقيقة  
 يكثر ترتيبها مع ضرورة الذات فلا تصور بطلان الذات واحدة  
 لا حصول الحقيقة بعينها فاذا لا توجد ذات بعينها ترتيب ولا تصدق  
 بخصوصها فتدبر في العدم لا يما ديمت حتى ظل ذاته المستمرة  
 تنقرون اخرى على الاستيناف وهي تلك الذات المتداه والباطلة  
 كيف واذا كانت الذات هي تلك بعينها كان الوجود وهو متص  
 المصدر هو ذلك بعينه فكان الوجود المتانف ما هو متانف هو  
 الوجود المتانف ما هو متانف بعينه كما الذات المتانف ما هو متانف  
 بعينها الذات المتانف ما هو متانف اذ ليس الوجود والاشك ان ذلك  
 وهو بعينها فلن تغير الوجودان والذات هي تلك كان الوجود كونه  
 بالموضوعات وتخصص الوجود فلم يكن طبيعة الوجود نفس الوجود  
 الذات وحصولها ليس هي بالمتصور وقد كان بطلان استقصا الحاضر

ش

من قبل ذلك العقلية العدم اذ كانت الذات لا في ان تطول او غير  
 من بعد استيناف الوجود ثم ان سلك ذلك بالنسبة الى الذات لكونها  
 الذات بسدا استجابا لغير ذلك على عينه فلم يما بالذات ان  
 تنقرون ثم تطول تنقرون على الاستيناف وهو هي تلك بعينها ثم تطول  
 باتيناف الاستيناف وهكذا الى ان يما اذ يصح حتم ذلك في قولنا  
 المتناهي بسدا استقامت الا وهو تلك الا فاحتم عليه لا استقامت  
 من ضيقت نفسه بان يطلع على اثنائية  
 لعلت تقولا ان كثير من الاشياء الزمانية ما هو معدوم ثم يوجد ثم يفقد  
 فيكون عدوان لذات معدوم مع ان شاكله شاكل الوجود في السطح  
 وحدان لا يتعدا الا بالاضافة الى كثرت وقد حصلت سبها وحدان  
 اشتاع الاستيناف لذلك بعينها فاذ جازة العدم ذلك في غير الوجود  
 ايضا او يصح من حكمها بالماضيات فيقال ان العدم ليس هو في ذلك  
 على ان يكون هناك شيء يصح ان يتبع منه العدم كافي الوجود وهو بطلان  
 مطول لذلك وليس من ضرورة ما مما يحصل عند العقل بعين  
 ذاتا فيضيلها مفهوم للشيء لا يتعدد عند العقل الا بكثر الملكات  
 فلا ذات قول الوجود ولا يصدق حتى يقال انها واحدة بعينها او متعددة  
 وانما بطلان العقل في الوجود الى الذات الموجودة قبل الوجود وقبل  
 فيحصل الاستيناف في الذات قبل الوجود ويحكم العقل ان ذلك في  
 رفع الذات بسدا الوجود ومن المايات المحذورة لمتما الجاهل في رفع

وليس في غير الوجود ان لا ذات واحدة وبين ان الوجود هو حصول  
 الذات والاصدق للذات شخصية بعينها حصولا لا في ظرف واحد  
 معين فلا يصح عددا لظهور ان اوان لياتن فاستقام العقل لذات واحدة  
 شخصية بحسب ظرف بعينه وطا بخصوصه اصلا بل انما يقبل  
 عدم ذلك وجود وعدم كطرفين وسطا لغيره ولو ساد استقامت  
 العدم الطارئين مرتين ثم تنقرون استيناف الوجود وليس في ذلك  
 من وجه وان كان بعيدا ان يوجد القطع او التقطير لا يتنقرون  
 الفرد وانما تنقرونه التقطير المتانفان ثم ذلك صراط الفلسفة  
 اليونانية في اذ لا ينظر على نفسه من الجهور عن دخله الامر وهو  
 دقة السر واسهل الحكمة اليانية وبوجه الصانعة البرهانية  
 هو سطح من ضل العليم الحكيم في دفع المسئلة على استيعاب في قولنا  
 انك ذات متقرون هذا الباعث في وجوده فليس لها ان تهاجر من  
 الوجود وتخرج من وضع التمرر اصلا بل هي ان تسكن حيز التمرر  
 حصل الباعث وان كانت من الزمانيات وتقطع حصولها في الزمان  
 فان الزمان يربطها بالغير من زمانها وانما فلا يوجد في سائر الا  
 والمايات التي هي عند ذلك الزمان والآن وعدم وجوده فيما بعد  
 وجوده مستمر بل ان اللام لا يدور في زمان تفرقه من ذلك  
 يرتفع عن ذلك الزمان حتى يكون فيه المتانفان فاذا من غير  
 الحادث انما في زمان او صدق طرف العدم على بعد ذلك والحاضر

ش

بكتفان ذلك الدم فالأول والآراء والوجود في زمان الخرج  
 لا يقع من وطء الدهر ولا يبرز من خصه الجاهل بل انقطاع المصنوع  
 في الزمان لعدم الضمان الجاهل بالعدم لا يقع ذلك الوجود  
 الفاضل بالجهل الحادث المبتدأ الوجود تصف بالوجود الذي لا  
 قلعة بخصوصها من الزمان وذا ترابطها من نفعه في زمان يجرى  
 بحيث لا يفسد من ذلك الآراء ولا يتصور عدم طارعه الذات الممتدة  
 أصلاً بالخصائص الثابتة الذات بغير الزمان منه من الجاهل  
 فاذ لم يتولد ذات مع طارعه ذات في الدم قبل أو بعد التنازل  
 شخصيه زمانه ووجود شخصيها بخصم من ذلك الزمان في  
 يكون وجود آخر تلك الذات الشخصية بغيرها زماناً بل ما يكون  
 لزمان الذات تلك الذات الشخصية ولا يكون وجود الموصوف  
 شخصي بعينه ولو لم يكن للذات ذلك الموضوع الشخصي في  
 العقلان يكون له بعينه وجودات متضاعفة لا إلى أنها في ذاته  
 متجدد في عينه وليس كذلك القوة النظرية مع السداد المرئي  
 لطباع العظم العقلي فاذ لا يضاف المدوم الممتد لا يمتد  
 ان أفضحها هو سبيل الشخص طارعه الحكمة البانية وان تكونا  
 الذين سبقوا بالصاغات البرهانية من رؤسا الملائم في  
 الانشائية واليونانية فذا ولوا بيان الأصل بالصاغات محصلة  
 لست برادهم من فنونها الأصوبهم ومن علمهم بما استبقوا النظر

٩٥

الوجه الاولي وبلغوا بالتحقق الاسد الاقصى على اعتصام منهم استغناء  
 المتخصص عنه تلك الظهور في ذلك كله ومن عرض عليهم من منتهى  
 المتأخر كما ذكره بل الوجه والجدد بالكون في تصديق العقل  
 الوجود في مرتبة أهل السران يكون من وضع العلم ومدار الحكمة  
 فلذلك وجوه تلك الايضاحات فيها ان لو عيبد معدوم بعينه وقتها  
 مثله وهو بعينه وفيه من ناله من قولنا ومن قولنا من الاضاف  
 العوارض سوى ما يوضع انبتا وذاك معاد فيكون هذان المتشابه  
 من جميع الجهات على نسبة واحد بالقياس إلى تلك الهوية المتعددة  
 الاكبر المتشابه من كل جهة كانت الجهة التي بها استحق لهما الا  
 بأدق من الخريفية بها جهة التخالفا للمرض الاسماء فلو كان احدا  
 اخرى بان يكون هو بعينه تلك الهوية تلك كانت هي معاداً والإ  
 بأنه ليس هو تلك هي يكون مستأنفاً فاذ كان المعاد به هو معاداً  
 والمستأنف به هو مستأنف معاداً والعدل الموجب وقوع الماشي  
 الموجب وقوع المستأنف بالجدل بعد ما يكون بان الدم هو مقتد  
 ويطلبها وليس هو دم ذات متغير كما يتخلف وقوع ليسوا من  
 الموزين ويعمل كالتبعية الدم ولا تتمايز العدادات بها هو ذلك  
 تتاولها الاشياء العقلية من تلك الجهة كما ينظر في قولنا في  
 لا يكون موضوع الوجودين والدم شيئاً واحد الدم الحفظا وبعين  
 الذات في الدم ليس الاكثر بالانثوية الشرفه فاستبان الملاحظين

٩٥

المعروض فاقابله واختصامه بان معاد ان كان من جهة الذات  
 الدم فالمدوم لا ذات له وان كان وجوداً اولاً وذاتاً المتشابهة  
 هذا غير النسبة التي يقع النظر في مكانها فان حصل لم يكن ذلك هو  
 وهما متساويان في استحقاق ذلك وهو الاضاف الملتزم في بيان  
 وان كان جهة الاسباب المؤدية الى وقوع المعاد فلم يكن هو بعينه استسا  
 وقوع المستأنف بلاحته وبان العقل الان لا يكون ذلك غير متصور  
 مع فساد الاستمرار للموقع اللاتينية الضمنية بل ما ان يكون كل منهما ماسماً  
 او لا يكون ولا واحد منهما معاداً فاضح وهما ان وان عدت التي  
 في الخارج لكنها تبقى متم في من الاخرى بجزءها الذي في تحفظ  
 وحدتها بحيث لا الوجود كما لو كان تابا في الدم فالوجود الذي  
 بان ذلك الثبوت الذي يتوهم من ليس من الموزين فتلك التي  
 تحلت من ان الوجود في الدهر بالحقيقة هو الهوية المكتشفة  
 بالتحضات الدهنية وانما مع المعجزة في الاضحيان بمعنى انها  
 بقا في عينه اذ الذات والذاتيات تحفظه في الحيا الوجود  
 انما الهويات الشخصية هي المتبدلة فليست الهوية الدهنية هي هي  
 العينية مطلقاً بالفضل وانما البرهان المدوم المعاد في زمانه  
 موجود في الدهر تلك المتبدل المروض به موجود في زمانه فليس  
 نسبة المدوم السابق الوجود اليه بالو من نسبة الى الابد  
 المروض في هذا القطع هو بالمدوم شريكاً السابق بما قاله في الحيا الشفا

٩٧

وفي التلقيات فليسها ما قد افصح ليد ان الزمان ان يكون المستأنف  
 هو المعاد فيكون هو الوجود السابق بعينه وجدان اليجاد المتشابه  
 الذي هو معاد اعاده لذلك السابق هو متغير في اعاده لوقتها  
 والام لا يكون اليجاد المتشابه هو اعاده السابق الوجود في ذلك الوقت  
 فليس ان يكون الوقت وقت من تلك الجهة وهذا ايضا كما يتضح عند  
 ولكن بغير ما صادف وتوفيقه من جهة النظر بعد ما لم يكن طالع  
 العقل سيقا في نظره الوجود ومنها ان لو اعيد بعينه لم ان يكون  
 سبقها وسانها بالقياس الى الشيء واحد بعينه هو وجوده مستأنفاً  
 وان يتخلل الدم بين اتم الوجود لان ذات الشواذ كانت محفولة  
 في حال الوجود دون الدم فاذا وجد الشواذ الزمان الاول كما  
 في معادها دم في الزمان الثاني بطلت ذاته ولم يبق في زمانه اذ بعينه  
 الزمان الثالث كان ذاته بعينها فذ فليزم تحلل الدم بين ذاتها  
 وكذلك بين وجودها المروضين اللذين هما وجود واحد بعينه ذات  
 واحد بعينه فاذ ان اذا اجاز الاعادة كان انشاسا سابقا على وجوده  
 بعينه سبق ذلك الدم فيكون هو قايضه قبله بالزمان الذي  
 محله الدور الذي هو مقدم الشيء على نفسه بالذات والارجح ان الرب  
 ذاته بالعدل ذاته وهذا الدور الزمان فان اعلقتك الوهم الا  
 تحلل الدم بين وجودي شيء واحد بعينه فاعقل ان اختلاف الوجود  
 يساوي اختلاف الذات بالضرورة النظرية وان الشيء الواحد لا يكون له

٩٨



وجودان اذ الوجود الخاص لكل شئ هو عينه بمعنى ان الشئ والذات شئ بحسب طرف الوجود وان كان غير محتمل في العقل واعتباره الموجودية الاتراجمية ونسبته الوجودية المبهمة ليست نسبة العواض المتواعدة التي يتصورها الخلاق مع الحفاظ وحدة الذات وليست وحدة الذات الامتدادية الوجودية ولو قد رتبها يمكن وحدة الذات مع اختلاف الوجود فلا يصح الفرق بين المبهمة والوجود في جواز الافادة فلم لا يكون الوجود نفسه مفادا ويكون الوقت ايضا مفادا فيكون الحدوث ايضا مفادا فيكون لذات وجودان ولا وقتان ولا حدوثان اثنان بل واحد بينه مفادهم كيف يكون العود ولا التنبهية وكيف يكون انبثيه ويجوز ان يكون المفاد بعينه الاول وقتا من زيدان يهرب عن هذا منهم ويقول الوجود صفر والصفر لا يوصف ولا تعقل وليست بشئ ولا موجوده وان الوقت في بعض الاشياء لا يحتمل الافادة وبعضها يحتمل ان لا يميز ان فرض الافادة للمعدوم قد يجعل المفاد غير مفادا ويجوز ان يكون ما هو مفادا ليس هناك اثنان اصلا بل وقتا يفصحها البحث للمحصل واما قولهم لا امتعاض بلقاء غير الخيف لسا قاطا اذا الذات المتعددة مستمرة في زمان البقاء ولا يمكن تقبل الوجود الاجزاء التي غلب اليها ذلك الزمان في الوهم ويستتبع ذلك تكرارها في الذات

اليها بالواقع فيها فلا يتم تحلل الزمان بالشئ ونفسه انما يتحلل بين الشئ باعتبار وقوعه في الزمان الاول وبينه باعتبار وقوعه في الزمان الثاني وذلك ربح بالتحقق المحلل الزمان بين الانفاقات العارضة للذات والسابق السابق الزمان واللاحق ذلك الوقت انما هو الزمان بالذات والشئ بالعرض بحسب حصوله بوحدة المحفوظه المستمرة الزمانية لنفس الذات المتعددة من حيث هو لا يمتد بها وحدة ومنها انه لو صيد بهوية التخصية لمزم افادة وتمت الاستجابات تلك الموعود بتخصيتها الواقع في ذلك الوقت بعينه لما خصها به اقتضاها على واستعدادها ذاتها الحاصلة للحدوث وان كان وجودها الى غير ذلك من الاشياء المود بالوجود كما التخصيص المستعمل للاختصاص بالواقع في ذلك الزمان بينه الظاهر في العيدت هو تميز شخصيته كما انما ذلك العود عليها المحصورة التي للمحصل الوجود التخصيصي تلك الموعود فيكون ذلك مستتبع حصوله ذلك الزمان التخصيصي السابق بعينه اخرى اذ هو من لوازم تلك الموعود التخصيصية فاذا ان يكون ما هو مفعولها معاد هو ليس الا ذلك المبدأ السابق بعينه من ذلك السيل الى من جهة ما بحسب الزمان من التخصيصات الى الموعود التي لها مدخل في الشخص وهو من الظنون كما ذكرنا فانها تباين تباين الشخص التي هو موجود الذي يخصه ويكون بحسب الشخص انما كانت لا يحل بعد الوقت منها بل الزمان انما هو ظرف والمشخص لا يميز الملام الاوتنفر

المواد اخرى وببعض الاحتمالات من حيثها خصوصاً في اولات المحل من المليات تتغير باختلاف حواملها او با زمان ان التحول كسواين حاصله في موضوع واحد وكذا احدها قد يطلان الاخر فالجواهر التخصيصات بمعنى ما يخرج اليه نحو الوجود الذي هو الشخص والزمان هنا ليس التخصيصات بمعنى الموعود التي هي التخصيصات وما طالت التماز في لحاظ العقل ومصححات عرض الشخصيات مختلفة على ان يعبر ان يوجد الزمان من اعتبارات المحل وهو هو به وتمت بحسب الانفاقات التي هي اربح الى الكثير الحقيقية التغيير واختلاف محل السواين بالاعتبار بالقيود فينقل المحل ذلك الاعتبار فيقتصر اليه اختلاف هو في السواين بالتخصيص وما ذكره في علم الحصول مثل صورة وعرض في محل فقد الميز من الحاصل والزمان ولا يمكن ايضا ان يحصل احدهما ويتباعد والآخر في زمانه على ان يستمر ما حصل في زمانه الزمانية بتمام مع الاخر اذ عند بطلان الزمانه تطل الانفاقات التي اذا بطلت الانفاقات فقد قيدا الميز وكذا لا يصح للشئ الزمان ان يعتبر زمان وجوده ببعض الاحتمالات اي بوحدة الانفاقات المعبية ما هو تلك الوحدة الاتصالية طرفه صورا للشئ فيقال ان بطلان الاحتمال من مارت شخص ذلك الشئ في انقطع اتصاله من حيث هو زمان الوجود بقطع ذلك الوجود في

يقى الشخص وبطلت الذات في اثار الزمانه بطلانها الذي يتحقق بعينها وان لان الحدوث من هو ان حدوث ذلك الشئ في مادة تعلقا ان تباطا بتخصيصه ولما بعد ذلك لان من الزمان تلك التباين باستحقاق ذلك الشخص بشرط اتصاله من حيث هو زمان الحضور ومنها ان الواحد بتخصيصه وانما يكون ذلك بافادته زمانه فيكون الزمان بعينه قبل وبعد وبعد عليه باطله يصح وتوجهه على طرته امتداد بحسب التغير وليس ذلك الاجل السبق الزمان ولا يتصور الا ان يكون الشئ الزمان الذي هو موعود في ذلك السبق بالذات يكون الزمان زمانا تم تعطيل نظر اليه ويشاق الزمان بحسب ان الزمانه وهو من الاستحالة فاعلم ان اذا التماز في المحل انما له حاله فافارق الزمان واذا كان الزمان متمتع العود فما خصص به كذلك ايها ومنها ان لو صح ان هناك الموعود بتخصيصها لم يكن الجزم بان الحادث في هذه الحالة وفي كل نشاء انما هو شئ متانفقا في جود القوم الواجب بالذات على الابداء بكل ما حدث هل انما ابتداء اشكر ان يقال انما عادي وهكذا فيما قبله في الزمان الحالية وذلك اعظم جواد لطريق التماز ومنها ان افادة الموعود الشخصية انما تصير لو اجردت اجزاء صلتها التامة لافتنها واستعدادا للمادة لها خصوصاً وغير ذلك من مصححات تلك المعلومه وتمت تلك الملام في كون العلم هو تلك بعينها ولا استعداد هو ذلك بعينه لكون الموعود الحاد

يقى الشخص وبطلت الذات في اثار الزمانه بطلانها الذي يتحقق بعينها وان لان الحدوث من هو ان حدوث ذلك الشئ في مادة تعلقا ان تباطا بتخصيصه ولما بعد ذلك لان من الزمان تلك التباين باستحقاق ذلك الشخص بشرط اتصاله من حيث هو زمان الحضور ومنها ان الواحد بتخصيصه وانما يكون ذلك بافادته زمانه فيكون الزمان بعينه قبل وبعد وبعد عليه باطله يصح وتوجهه على طرته امتداد بحسب التغير وليس ذلك الاجل السبق الزمان ولا يتصور الا ان يكون الشئ الزمان الذي هو موعود في ذلك السبق بالذات يكون الزمان زمانا تم تعطيل نظر اليه ويشاق الزمان بحسب ان الزمانه وهو من الاستحالة فاعلم ان اذا التماز في المحل انما له حاله فافارق الزمان واذا كان الزمان متمتع العود فما خصص به كذلك ايها ومنها ان لو صح ان هناك الموعود بتخصيصها لم يكن الجزم بان الحادث في هذه الحالة وفي كل نشاء انما هو شئ متانفقا في جود القوم الواجب بالذات على الابداء بكل ما حدث هل انما ابتداء اشكر ان يقال انما عادي وهكذا فيما قبله في الزمان الحالية وذلك اعظم جواد لطريق التماز ومنها ان افادة الموعود الشخصية انما تصير لو اجردت اجزاء صلتها التامة لافتنها واستعدادا للمادة لها خصوصاً وغير ذلك من مصححات تلك المعلومه وتمت تلك الملام في كون العلم هو تلك بعينها ولا استعداد هو ذلك بعينه لكون الموعود الحاد



الاتساق كونه والاتساق التام فلا يكون هناك حصول  
 فضلا عن زيادة وانها لم يكن ان يكون شيئا قايما اصلا على القول  
 هناك هو المعلوم لا العلم برأى الصورة الذهنية بما هو علم ووجه  
 المعلوم لا يتلزم ووجه العلم بالبرهان المعلوم معلوم وان كان  
 انتفاع العود للذات وفي حكايتها التي يشبه ان يكون هي عين  
 الفيلسوف في نفي هذا المسئلة معناه انتفاع ان يكون الشيء عينه  
 في زمانين تجلها زمانا للشيء وهو موجود الانتفاع ان يوجد  
 بعينه بقدره في وعاء الدهر بعد الوجود فان ترجع الى الوجود  
 لمحصل شي على بعد حصول شي اخر هو متسع في ذاته وليس هو  
 ارتفاع الوجود عن وعاء الدهر اصلا وانما الواقع والمصوب  
 هو ارتفاع المدم عن وعاء الدهر فقط فالوجود يطير على الملبس  
 دهرها وانما وجد في وعاء الدهر فلا يطير عليه المدم في زمان  
 انقطع وجوده في اقل الزمان لاخصا صبر زمان غير هو في  
 الاستعداد الزماني ولا انتفاع وجود الشيء بعد ارتفاعه  
 عن اقل الزمان بحسب الواقع او انتفاع وجوده من بعد ما تقمه  
 الجاهل من لفظ المدم الطاربي فانه ايضا قول الوجود في علم  
 لتعلقه بغيره هو غير محصلة نفسه ضد قبح سمك ما هو في الحق  
 في حق المدم الطاربي وسبب عدم ضرب ماسر للبيضا ان شاء الله  
 العزيز العليم والفضل والرحمة وان كانت المدارك العامية لها

تحريم

غير متعود فالرجل الى عالم المدم متعلقا بالعلم واسرار الحكمة  
 حتى ان الله يفضل بلقنا اتم الكتاب من كمال الدين واتمام الفهم  
 بشرق في حق الحق وطلوع افق اليقين من شرف اول هذا الا  
 المين فبين ذلك حيث يحبر ان ينسطا القول في معاد المقود  
 وكيفية وجودها الى انما في النشأ ان النشأ الجسداني في النشأ  
 الاخره انما يكون بان يجمع مبدعها الاجزاء الماد من اجسادها  
 الباقى بحسب المادة وينفصل عنها بصورة طالع لا صورة في الكون  
 هو عليه في هذا النشأ فيخرج اليها بحسب تلك الصور فتقول الحق  
 الماتة الحية الجردة واسرها كما رجح كليات تلك الاجساد وان انتفاع  
 ماغات في المراتب الحسية برعاية احوالها على الوفاء والرضا بالذات  
 الاثوري في المبدأ والمعاد على ما تبين عنه الديات العزيز في الكتاب  
 الميزان والاحاديث العجيبة في السنة النبوية فتربط الجان الوعد  
 بفضل الله في بعض المسافات في قبوله معك لرحمة ربك المالكين  
 من الناس من قود التلايد ولم يزل النظر  
 في الحقايق والاحتياذ في العقلية وسمع الحكام الكلام والفلاسفة  
 العظام يقولون كل ما وقع سمك من غير عالم الطبيعة فزود  
 بقعة الامكان ما لم يزدك منه قائم الزمان ولم يميز الامكان  
 الجوان العقلية وعدم وضوح الصورة لاحد الطرفين هذا العقد  
 على الامكان الذاتي وهو ليس في الطرفين بل في الشيء ذاته فظن

الحق

ان الضل في الميزان في وجوده او امتناعه هو الامكان وحيث  
 لم يكن لغزيرة سلك الخيل باخا ولنا بسطة تينا بالماهرون  
 سببه الامراض في ارض الغزيرة الانسانية وهو امتناع وجوده  
 بعينه تشبث بهذا الظن الذي هو امر ما تشبهه المتكبر  
 الوهم برهنة على الكثرة فيقال لهذا المنتسب وان لم يكن هذا  
 يستأهل ان يستحق فضل الاشتغال به من ظنه ان لا يريد بالاص  
 في قول هذا ما هو بمعنى الكثير الراجح كقولنا انما لم يقرب دليل  
 على امتناعه ويجوز مكا غير ظاهر ولو فرض ذلك فينبغي ان  
 يجوز ان يكون هذا من الاقل وان ازيد به بمعنى ما لا يمد له  
 الادلة بل هو المستعمل في صناعة القدر واصول الفقه  
 فهو لا يطل بها اذا الوجوب والامكان والانتفاع ليس في حق  
 اصلا بهذا المعنى بل كل منها مقتضى مهية موضوعه فالركب الكبر  
 بان الشيء من اى في علم حاله وما قال شركا في السابق  
 الصناعة معناه ان لا ابرهان على وجوبه ولا على امتناعه لا  
 ينبغي ان يكون يترك في بقعة الامكان العقلي الذي مرجه  
 الاحتمال بادي الامر لا يمكن العام بالمعنى لتاسل الامور  
 والمتنع ايضا لا يعتد ما كانا الذي اقلين من اقولهم ان  
 تعود ان صدق من غير دليل فقد استلحق العلم الانسانية في  
 الفاظ شريك السابق الفائق لما تقع البارغ افضل المحذرة من

الفلسفة اليونانية من الفلاسفة الاشلية التي لم يتركها  
 سياحت بقوله كتاب الامتيازات اياك ان يكون حكمتك وتبرك  
 عن الفاسد هو ان ينرى عن كل شيء ذلك طيش وعجز والبرق  
 في كذبك ما لم تستبين لك بعد حيلته دون الحروف في تشكك  
 عالم تقرب يدك بيته بل عليك الاهتمام بحل التوقف ان  
 انحك استنكار ما يوعاه سمك ما لم تستر من استنكارك في  
 لت ان تسرح امثال ذلك الى بقعة الامكان ما لم يزدك عنها  
 قائم البرهان طريقا السجين المشكك  
 من اللبوس بالقشور ومن الاسرار بالظواهر في الفلسفة التي  
 لخص الخليل في الحكمة بالحقيقة وانما هي شئ الحكمة ولا هي حقيقة  
 العلم وانما هي شبهة المعرفة ان المهية قد تسمى في الآخرة بحجة  
 الابد من الوجود في الاحيان ولا تسمى مطلقا عن الوجود وسعا  
 كما انها باعريت في لسان الفلاسفة من جعل الازل من الوجود في الاشياء  
 الخارجة ولم تعرف تلك الحجة عن الوجود من معاطة الاطلاق  
 التمر عن الوجود من معان ذلك من الفلاسفة من منع بالنظر الى  
 المهية باعتبارها على سبيل الانتفاع من جمل الطابع وقاطبة  
 المعنويات مرتسمة في الازمان العاليه ابدالات الذات فان المهية  
 كالانوار وضعتها عدم اللبس من اسرار الوجودين معا وانما اوجيها  
 المله وجوها ما كذبت لا يظن ان تسمى عن الوجود منها بعدك

تحريم

كانت ليست بمطلق الوجود وإنما يتبع عليها ذلك من جملة  
 خاتمة الوجودات الزمانية فانها ليست ذاتا بل هي شرعية الوجود  
 معاً ومن خصوص الوجود في الاحيان ايضا بقدر كانت ليست  
 عند الله فيكون منهم يتبع ذلك بالذات بالنظر الى ماهية كانت  
 فان الاضاف بطبيعتها الوجود والعدم ممكن بالنظر الى كل منهما  
 ثم العدم الطارىء بالقياس الى طبيعته مطلق الوجود اى لا يتفاد  
 الوجودين معاً بل يمتنع من هذا ليس يتبع بالنظر الى ماهية كانت  
 واما العدم الطارىء بالقياس الى الوجود العيني فلا يتبع بالنظر الى  
 ماهية اصلا لان الزمان فانه يتبع العدم العيني الطارىء عليه  
 السخ من ماهية وليس كذلك الجوهر البسيط المجرد كما نفس المنطقة  
 المجرده مثلا فان هذه العيني الطارىء ما يتبع من جهة عدم الماد  
 الحاصلة لا مكان ذلك العدم قبل حقيقة الوجود بالنظر الى حقيقة  
 ولا اى امتناع التعريف عن الوجودين معاً بالنظر الى ماهية متطافاً  
 مكر الشئ من على مفهوم واما الذى يهدى الى الصراط المستقيم  
 وهو محبة الحكمة الباطنية البيضاء ويشبه ان يكون بالحقيقة عليها  
 للفلسفة اليونانية فببليها ان يقال ان وجوده الوجود تحتها  
 وتحتها الحكم وان بين التعريف بين التعريف عن الوجود بل  
 الاوعية رقانا لماهية بعد ما ان تقررت وتجزئت تحتها  
 قد تعريف عن الوجود العيني وان الزمان بحسب خاصته الى انشائها

الزمانية واما في وقتها والذات فانها لا تعرف عن الوجود الذى هو  
 في زمان وجودها ولها التعريف عن الوجود في زمانه على  
 معنى عدم التلبس بالوجود في زمانه في وقتها والذات اصلا بل  
 ان التعريف عن الوجود للزمان ثمانية برهان يمكن بالنظر الى  
 اذا كان ماديا بحسب اقل الزمان وتبع معناه في الحقيقة الى  
 الاختصاص بزمان ما واما بحسب وقتها والذات يتبع تعريفها  
 عن طبيعته مطلق الوجود اى لا يتفاد مطلق الوجود منها من بعد  
 ان تقررت وان اسكن لها بالنظر الى انها العدم راسا في وقتها  
 الذم ان لا تتفرغ اصلا وهو العرفى اى عدم التلبس بالوجود  
 العدم الطارىء على الوجود في وقتها والذات في صور اصلا بل  
 صورته وقتها والذات العدم السابق على الوجود فقط والآن  
 ان يكون بحسب وقتها والذات فقط وان واسطه وذلك يستلزم  
 الامتداد في وقتها والذات والقول بسماعه في زمانه واما ان ذلك  
 الامتداد هو بالنظر الى طبع وقتها والذات فقط من جهة عدم  
 الامتداد في اى بالنظر الى سخ ذاتها بالقياس تحتها الخلق  
 تجزئت حقيقة الصور لا يتلحق لان مقدارها هو بحسب  
 الامر بالحقى صحيح ان يكون له حقيقة بحسب الامر وقتها  
 هو ذات حقيقة وليس الامر تحتها الامتداد فقط واما  
 لعل العرفى المتخذة بقضى فيه بالحدس السابق ثم العدم العيني

الطارىء على ماهية في وقتها والذات امتنع كما العدم الطارىء  
 بالقياس الى الوجودين معا فبذا العين لما ذكره هيلين فنقول  
 الامتداد في زمانه الحوادث الزمانية الذى يتبع وجوده انقطاع  
 استمراره في اقل الزمان ليس تصور له عدم عيني طارىء وقتها  
 وانما هو يتصف وقتها والذات الوجود الذى هو في زمانه  
 بعد العدم هذا الوجود للحظارة من حيث هو وجودها هو  
 لا هو مستمر وغير مستمر وهو من هذه الخيفية وجوده هو  
 باعتبار ان تخصص الزمان ويرتبط بالواقع فيه وهو بهذا  
 وجوده انما يعقل فيه الاستمرار والانقطاع ولا يتلحق ذلك  
 الوفاء المتدبر على التقضى بالحدس بالوجود في زمانه  
 في الال والالاد وذلك الوجود لفظا الذى هو له في زمانه  
 لا يكاد يصح العدم الطارىء بالقياس الى الوجودين احدهما عدم الوجود  
 في وقتها والذات انما ان ذلك انما يتصور بانقطاع الوجود  
 الشئ الموجود في ذلك الزمان اذا الوجود في ذلك الزمان  
 في الال والالاد وكيف يكون رضى طارىء وذلك ما هو  
 المتضيق والشئ الزمان لا يكون انما بطبيعته الوجود الا ان  
 متوجها في زمان ما او جميع الازمنة وان صلح هذا  
 عن ذلك الوجود وانما سخ ذلك الوجود عن هذا الوجود  
 العقل ان يوجد هو وجود ذلك الشئ نفس الامر لا يتصور

يكون في اقل الزمان وهو هذه الخيفية وجوده في وقتها والذات  
 كغيرها الميات الممكنة فان طرما العدم عليها في وقتها والذات  
 دهر ما يتبع من جهة وقتها والذات يتبع شانه عن جهة تصور  
 والوسط والامتداد والامتداد في الاصله لا يتصوره زايه الميات  
 ليست لتلك الميات وانما خصوص ماهية الزمان فقط امتناع  
 العدم على الزمان من بعد الوجود طرما انما يكون بحسب الوجود  
 قبل العدم قبله زمانه فان ذلك يتبع على طبيعته الزمان  
 ليست ساير الميات على هذه التاكلا كما يتبع عليه بنفسه ان  
 يسبق وجوده العدم سبقا بالزمان وانما بحسب ذلك بالنظر الى  
 طبيعته السابق للذات فقط وليست هذه السنه لسائر الميات  
 هذه العاقبات تعرف بنقطة الجبر وتخطا ذة السجيه والذات  
 العامية المتوجهة الى المراتقه فصاحبها للموجع لم يعرف ذلك  
 الحقايق نظايرها تفيدك باستنفا غشاق الوهم والامتثال  
 بالصرامة الى واهل الاعتقاد بانك الدرجه على العروة الوثقى  
 المجرده وبها اصاح لنا بالدرجه لاجلها العلوم الشافقة في وقتها  
 الداهية والحمد لله رب العالمين  
 من القصة الاولى  
 مركبا لافق المين بحسب الله فبحسب الحكمة تيسر لآثاره بمنه وكرامته  
 تستقيم فيها القلح عناصر الحق وهو الوجود والذات  
 وليس في النظر لخواصها واحكامها وتفرق حقوقها بحسبها

بداية

نص

قاعدة

وذلكون ما ياك  
الجملة

ص

بذلك القول ونفي ما يتبين بالمتحد ذلك النظر  
فيه ككشف طابع هذه المفومات بروقها وضوءها وتصل حقايق  
باهر فيها وطمه فاضنه واذا رايتني على حدة عن الوف ذهني  
فكره فذلك متصلا بالجمال الصانه ولا يكن بوهت متفلا لاطلا الاستد  
خالد وكون رحانه اذ الوحد تجوهر الحقيقة وكذا  
لا تجوهرها وحمل الوجود ويجعل رابطة وكذا عدم ثبت كقيا  
ثالث النسب العقودا اذ على الوفاة والضعف هو الوجوب ولا  
ولا امتناع وهي عناصر ومواد في انفسها وجميات محل لتعقل  
ليست الجميات تخضع للمواد وكل ما يتعقل من الكيفيات او يدرك  
بلفظ جملة سواء كانت هي احدى تلك او غيرها وما هي ام لا وانضوي  
هي حتمين بها ان تطابق المادة فاما هذه هي محض الوجود واما الجمية  
محل ذلك العقل مطابق الواقع او خالفه فاما ذلك النسب والاعتق  
ما هي نسب سليه بل انما المادة محل النسب للجمية فحب  
مصاحبه مطابيح بل ينقسم الجسمين بسبب ومركب ثم البسيط  
نوعين حقيقي وشهوتوي والعقد بحسبه الى البسيط وهو الذي  
ثم الهل البسيط البسيط على الحقيقة وبسيط مشهورى اما  
البسيط فهو الهل الذي استقر من عزه ونفسه واما الهل الذي  
فهو الهل الذي على لسؤال منه هل يصعد ويهبط او يكون تلك العنق  
او تعلق لك النسب والجمية من البسيط سؤال نفس الشيء بحسب تجوهر

حقيقته ونفسها وتقرر بهيته ونفسها الضم المرتبة المتعد على  
مرتبة الوجود وهي العا دة من الجاهل ابتداء بلا وسط كما حافظ العقل  
والشبهوي منه سؤال نفس الشيء بحسب مرتبة الوجودية واكون ايا  
في نفس الامر على الاطلاق او في الاصلان او في الذهن وهي المرتبة  
علا المرتبة الاولى بلا وسط فالواقع وتطلب على مطلقا اما التجوهر البسيط  
او الموجود على الاطلاق او البسيط والموجود شيئا اما شيئا جوهريا  
للموضوع او عرضيا ذاتيا او عرضيا خارجيا وليس وهدم تلك الافا  
بها على البسيط فتنزل على البسيط وهو الاخر الاحتاد ثم باعتبار البسط  
فيه منطلق في المعارضات التصوير والعلوم التصديقية ومعنى في ارباب  
الافتات صيات الحوية والبرهانانية وان كانت المرتبات تتخالط في غير  
الغاط الذي هو طرف الخط والتميز من طرف الوجود فالسؤال عن  
تجوهر حقيقته كما بقا الهل العقلاى هل يهيه هو العقل والجوهرية ويغير  
الميات التجوهرية هو العقل وهل يهيه هو اجتماع التصدير والجوهرية  
منه متجوهر هو اجتماع القيصين واذا اثبت ان الشيء كالعقل لا تجوهر  
الحقيقة والاهيان استغنى ذلك عن السؤال عن وجوده في الاصلان  
كذلك العكس ان الشيء لا يكون حقيقة متفرقة وليس ذلك الحقيقة التجوهرية  
وجود وطرف تجوهرها وانما يتخلل ذلك قوله لسؤال من الميزان ان  
التجوهرية التجوهرية وطرف يتبعها فيزنها الى البسيط لا يكون موجودة  
ذلك الطرف وتكونه على الهل فصل احد المرتبتين عن الاخرى وق

فقد كاعرف ان قول الوجود تفكيك الية ووجودها لاها بالحق  
اي امر يكون المية وكذلك عدم الشيء في نفسه هو نفس انشاء ذاته لا  
ذاته لا انشاء امر هو ان هو الوجود على خلاف عدم صفه صفات  
الشيء في عباته من انشاء شيء من شئ وان ان الجميات الهليات البسيط  
تجوهر شئ وتبوت والسلبية شئ وان تفاعل ولا جمانية الهليات التي  
شئ شئ والسلب ان شئ من شئ وليس شرط العقد الهل البسيط لاطلاق  
النسبة الحكيمه والمجول في البسيط هو المعز والوجود ولا يتفرق  
او عدم رابطا لا تصدق وجود المجول للموضوع بل يتقوا الموضوع ونفسه  
في وجبه وان شاء ذاته في الباطن فليس هناك الانسبة ولاح والحكا  
بما ليست الاخر ذات الموضوع الواقر وما العقد الهل المركب كونها  
العقل تتحرك في فيه نشبان احديها الوجود والعدم الرابطا  
ما يرويه الائم هناك هو وجود شئ وان شاء شئ من شئ في الخط  
لوجود نسبة الى موضوعه ثم لجموع المستقل موضوع الوجود نسبة  
اخرى على النسبة الحكيمه اللذنه فجميع العقود فان جعل المجول  
موضوع الوجود كان الوجود ينسب للمجول ثم ينسب للمجوع الى الموضوع  
بالنسبة الحكيمه فيما لا وجود هذا المجول له وان جعل موضوع  
الموضوع كان ينسب الوجود الى الموضوع ثم يربط المجول للمجوع بالنسبة  
الحكيمه فيما لا وجود الموضوع على صفة كذا وذلك في الوجبات  
في السوال المخط نسبة عدم الية يتبين موضوعها لثم بذل التجوهر

الناقبة منها لا لتضع حقوق الامكام المختلفة بحسب ذلك وسط  
هل البسيط مقدم على المركب اذ طبيعة انبات شئ في شئ ان يكون  
المتب له نابات ونفسه حتى ثبت له شئ ويكون الشيء في نفسه ثم يكون  
صفه وتحتقر ان عقود الهليات البسيطه ليس فادها وتوشت  
للموضوع والاتحاد الموضوع والمجول ليمادها وتجوهر حقيقته الموضوع  
او لا تجوهرها وتعدن الموضوع في نفسه وان شاء ونفسه واما ذلك  
الهلية المركبة فقط فان العقد في الهليات البسيطه انما شرط العقول  
النافية وطابع العقد هو الموضوع والمجول والنسبة الحكيمه بينهما  
في الذكر والتعبير اذ ذلك العقل لا يجتاز جمع الية متادا العقود  
يتعلق القضية بالعبارة ليس شرطها بل هو في اسرار  
العلوم اذا جمع عزه عقله وجدان قولنا العقل استقرارا وموجي  
نظا اذا اذ تبوت مفهوم التفرع والوجود للعقل والاتحاد العقل  
والتميز والوجود كان ذلك شئ او را تعزم في شئ وتكون في نفسه  
وتتأخر عنه وما يرام ليس الا الذي المتقدم اعني محقق نفس ذات الموق  
لا لتفكيكها وهو تبوت وصفه له سواء كان ذلك الوصف مفهوم  
التبوت او غير فاذن تمثيل ذات الموضوع من غير الهليات البسيط  
يصح وصف له من غير الهلية المركبة وكذلك السالك لتقولنا ليس  
اجتماع التصدير متفرعا او موجودا متفاده بالحقيقة ليس مستحق  
او سلبا في ذاته وان شاء ونفسه الية مفهوم التفرع او مفهوم الوجود

المشغول بوضع العدم فان اعتبر المحمول ووضعه له نسبة العدم الى المحمول  
 ثم المجموع الى الموضوع بسبب النسبة الحكيمة الايجابية فقال ان وجود الموضوع  
 هذا المحمول وان اعتبر الموضوع ذلك نسبة العدم الى الموضوع  
 بذلك ريط المحمول بسبب تلك النسبة فقال ليس يربط الموضوع على  
 وجهه كما فان احدى تلك النسبتين تقطع من مرتبة العقدة  
 النسبة الحكيمة الرابطة باعتبارها الموضوع والمحمول في الحواس  
 العقدة والواقع على الاطلاق ولما النسبة الاخرى وهي نسبة  
 المحمول الى الموضوع او نسبة العدم الى العدم في قولنا من ان  
 بل هو نسبة المحمول وسد اولها بله او في الموضوع فالمحمول مع تلك  
 النسبة المتعلقة به من مفرد العقدة والموضوع كذلك فان  
 قد استبان لك ان العقدة الحكيمة لا تسقط كذلك هو <sup>سقط</sup>  
 ونفسه من جهة ان النسبة فيها واحدة والعقد الحكيمة المربوطة كما في  
 فكذلك هو ركنه نفسه لتفهمه النسبتين وان ما اكتفاه لك ما  
 ضاهي للمخاتية ومعلمه اسطوطا ليس يتغير في التسليم الا  
 لهلية البسيطة من العقدة الموجودة لكل الهلية المركبة الوجود  
 بالزمان لان مفاد العقدة في الهليات البسيطة اسناد الوجود الى  
 الشيء عليه ذاته وكل العقدة الى الهلية ليس كذلك الشا لموجود  
 وايراد مفهوم المحمول المذكور لتفهمه ذلك وانما في الهليات المركبة  
 اسناد الوجود الى احد جزئي العقدة وكل العقدة بسبب المعبر عنه ليس



استدائه الوجود فقط كما انه محسب لتعبير ليس هو ذلك الح  
 بل ذلك وما هو محموله جميعا واما لان اهل المركبة في كل  
 نسبتين احدهما بين الوجود وموضوعه واثناهما بين مجموعهما  
 موضوع العقدة الثانية فوجب وجود المحمول للموضوع والعقد  
 دون الاولى فيكون ذلك فيه مجزئ مختلفا لاهل البسيطة فان  
 لا يتغير نسبتين بل في نسبة واحدة هي نسبة الوجود الى ذات  
 الموضوع باثنا في نفسها واقدم لان المحمول ثابت لها فيكون الح  
 وجود الموضوع وهو الذي يربط بالعقد فيه بكله وعلى هذا ايراد  
 بالعقد النسبة المقدم <sup>ردعية</sup> بلغتي هذا محسب  
 مسائل فلسفية قد بحثت في ذلك من المتفلسفة والمقلد في  
 هذه السنين المتأخرين وليس يعلم لها اعتناء على ما كان يسلك  
 في عصور المجلدين والرسا ومن تلك المذاهب البغية ما يظن  
 ان مفاد العقدة مطلقا هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه  
 وتسمى في ذلك الهلية البسيطة والهلية المركبة مع ما يذعن  
 للعلماء المصلين فما يكون ان الوجود المطلق العقدي هو نفس  
 الموجودية المصدرية الانشائية ومطابق الحكم على الهلية نفس  
 ذات الهلية الواقعة طرف الوجود الهلية الواقعة مع مفهومها  
 غيرها انشائي وانما يربط على الشفاء الموشية حتى يتبين  
 ان الوجود هو ما به المحمول لنفس الحصول واذ لم يحصل ما ليقا عليه

زنا

حسب ان ذلك الفرق يستلزم اسقاط النسبة الحكيمة من عقدة  
 الهليات البسيطة كما هو عقود ولا يستحي احد فكل عقدة عند  
 الفلاسفة مؤلف من اجزاء ثلثا الحكيمة والنسبة الايجابية والسلبية  
 وعند متفلسفة المحدثين اذ يفرجه بناء على انهما النسبة التي  
 هو مورد الحكم بينهم وكانت قد اقررت ان يقع في المستطوي  
 الاعتبار الوجود والعدم الرابطة النسبة المضمرة في احد الجزئي  
 وهو في النسبة الحكيمة الرابطة بينهما وجزء القضية والحكيمة  
 والنسبة الرابطة بينهما وانما لا يفرق حسب بساطة الاجزاء جميعا في  
 البسيطة والذات لهما في المركبة ويجب ما يؤول اليه مفاد العقدة  
 لا غير ثم ما اشد سخافة ما يتوهم ان عدم اذا اخذ في المحمول كقولنا  
 زيد مقدم لا يتصور العقدة الاموجافه ثبوت الموضوع وان  
 لواعب السلب ذات الموضوع كان الحسب للموضوع فحين  
 وهو ليس معنى العدم بل هو معنى اخر وهو يعبر عليه بان يقال  
 هو سلبه بنفسه لانه مقدم في نفسه اقلت قد تحققت ان  
 معنى العدم هو سلب الشيء ذاته وانما في نفسه لا سلبه بنفسه  
 او سلب الوجود عنه فان ذلك من غير الهلية المركبة وهو يزيد  
 مقدم انما هو ونفسه وهو من الهلية البسيطة لا يتوهم  
 له حتى يكون من وجبات الهلية المركبة وليس من المستغرات ان

تحصيل المحمول البسيط مع استنكار ان يعبر عليه بالثبوت فيسخ  
 ذاتها مع عزل النظر عن الوجود وسلب الشيء نفسه من ذلك واذ اضافة  
 المتبوت ذلك الشيء للشيء قبل التفرقة الصادق على ما هو عليه  
 الحقيقية فوجهها مع عزل النظر عن الوجود هذا مع ان حمل المحمول  
 البسيط من الشائيه ايضا لا يكون ذلك التحصيل ان الوجود هو  
 تحققت الذات لثبوت وصف لها فالعدم ايضا لسبق الذات  
 وانما في هيا نفسها لا سلبه نوم ما عنها وحين ما تفرقت فاخذ  
 ان كل عقدة حكيمة هو عقدة حكيمة تحققت ان يكون في موضوعه وهو  
 ونسبة بينهما صلحة التصديق والكذب اي صحته او صلح الح  
 للتصديق والكذب فان العقدة ما يصح عقدا باعتبار ذلك الذي  
 به يرتبط المحمول للموضوع وبسبب المركب منهما عقدا بالفعل وبمجملا  
 للتصديق والكذب ويصح متعلقا الادراك والتصديق بالاجابا او بها  
 والمستأقوله مستعلة الادراك اذ حاقه كقولنا ليس من غير الحق  
 ولا من حال الحكمة في موضوع المحمول في العقدة الحكيمة وال  
 والنسبة بينهما تجري مجرى الهلية التي هي الجزئية الصورية ولهذا ما اكدت  
 معنى العقدة الحكيمة التي له صلح ان يقع متعلقا للتصديق والكذب  
 وهي صفة متعلق التصديق وسلطوطه بالثبوت لاهل الاستقلال  
 ليست حين ما يتعلق الادراك والتصديق بالعقد في صورته بل انما يكون  
 لو كان قبله وبغداد في صورة الشك ولا يكون في نفس العقدة حتى خاق

لم

عمل الثاني بل انما يكون في الهل المركب احد الحاشيتين متفرقة عن  
 الوجود والعدم والربط والذات في الهليات البسيطة وذلك ما  
 يرجع مفادها المحقق الموضوع والبسيطة في نفسه ومفاد الهلية  
 المركبة المحقق المحمول الموضوع وتماثلته واما ما اخترجه المبتدئ  
 وسماه التفرقة واللا وقوع واعتبره الجز الرابع فلتدعى صاهله  
 بالبحث عنه ولما توهم من من المصطلح وانما هذه الدير في الفلسفة  
 من اجابات متفلسفة المحققين *يشبه ان يكون نسبة*  
 عقود الهليات البسيطة الى عقود الهلية المركبة في نسبة التصرف  
 نسبة الحدود الى الرسوم في اقسام الصور كما ان الحدود تعقل الذات  
 في الصور والرسوم العوارض كذلك عقود الهليات البسيطة تعقل  
 الذات في التصديق والعقود الهلية المركبة واصناف الذات  
 عوارضها فليست نسبة الهليات البسيطة كما انها حدود تصديقية  
 والحدود كما انها هليات بسيطة تصديقية والهليات المركبة كما انها رسوم  
 تصديقية والرسوم كما انها هليات مركبة تصديقية كما ان الحدود يحد بهد النبش  
 الهل البسيط المحقق فان ما يطبقه هو التصديق في جوهر الذات بحسب  
 التفرقة والاشهورى وان كان هو ايضا يعقل التصديق في الذات  
 فطرقه لا يوجد *وان كانت له الوافق في الكليات*  
 الالهية البسيطة المحققية فان مطلق الاله البسيط الحقيقى مستعمل  
 صل البسيط المتفرقة عما كان مسلما سوا الالهى كما ان يبين انهم من

رشيعة

كلمة تصديق

قولنا في الهلية البسيطة المتفلسفة المتفلسفة الانسان يتصوره والعقل  
 في ذاته من ذلك ثبوت التفرقة من الموضوع ولا يعنى اعطاء التصديق  
 بنفس جوهر الموضوع في ذاته وتفرقة في نفسه السببية للقول المصدق  
 المتفرقة وانما يتجسم ايراد المحمول للموضوع العقدة فان طباع العقدة حصة  
 وطباع التصديق تعقل العلق العقل لا تتحول لاجل من هو اعلم  
 كان نفسه او ثباته من اياتا او من جوهره او من احدى طباع العقدة هليا  
 مركبا فالعقل يتفرق منقوما وله ما تصدق الحكماء عنه وما والعطاء  
 التصديق للموضوع اللوحة المقصد من طباع العقدة لا التصديق  
 واما في الهلية المركبة فانها لا تحاط بالموضوع المحمول بالتصديق  
 بل ان المحمول لغير الموضوع كما في قولنا في ذاته ان تصدق  
 الحكماء على الشيء نفسه فيلحظه من من الحاط بدينه في جزا الموضوعية  
 وتجزئة الجزئية بالتصديق الاول فان قداستان لان اعتبار المحمول  
 في الهلية المركبة بالتصديق الاول وفي الهلية البسيطة ليس من طباع  
 ما تعلق بالتصديق من جهة ان طباع العقدة لا يصح ما تصد اعطاء  
 بذلك الاضمار *الوجود الربط يقع بحسب اصطلاح*  
 الصناع على عيينه باشارة اللفظ احدها ما قابل الوجود المحمول  
 وجزء الشيء نفسه على ما يستعمل في باحث المواد وهو ما يقع رابط  
 في الهلية الكلية وله النسبة الحكيمة للاتحاد التي هي في جمل العقدة  
 وحده وجود الشيء شيئا وبيان الحقيقة المتفلسفة الوجود الجزئي

صحة رشيعة

تحقق الشيء ونفسه الذي حدث ووجود الشيء في الخلال والاشهورى  
 هو احد اعتبارى ووجود الشيء الذي هو من الحاشيات الذاتية في نفسه  
 وليس معناه الاحتقالات في نفسه ولكن على ان يكون في محل افتقالات  
 خاصا عند عقل وغير ذلك اعتبر ذلك ان تحققه ونفسه علمه الجبه  
 لا بل ان كان لذاته كما في حقيقة الحقيقة الثابتة بنفسها على ان اشياء العقود  
 المصطلح للطابع البهيم لانه الحيز الربط الذي هو محقق الشيء  
 ذلك كما يقال وجود البياض في الجسم او وجود المعلول للمعلول او وجود  
 المعلوم عند العالم اذا المراد هو وجود البياض في نفسه ولكن الجسم  
 اذ وجوده العرض في نفسه هو عينه وجوده في موضوعه ووجود  
 المعلولة في نفسه ولكن على ان يكون متدبا الى المعلول المقبول في  
 المعلولة في نفسه مرجح هو معلول هو عينه وجوده متدبا الى  
 صله ووجود المعلوم في نفسه ولكن ما هو مكتشف لى العالم فاذا  
 هذا الوجود الربط لشرطها ان ين تحقق الشيء في نفسه بالذات  
 بل ان احد اعتباراته التي هو عليها واما الوجود الربط الذي هو واحد  
 الربط بين الهليات المركبة من العقود فيو طباع نفسه هو ان لا  
 تحقق الشيء في نفسه وانما تستلحقه بقوله هذا ان الوجود الربط المحقق  
 الازل بافكر ذلك يقع في الهليات البسيطة حتى يكون قولنا البياض  
 موجود في الجسم مفادها مبني فان ذلك لا كما يصح بوجه الاله  
 ان وجود الشيء التام له صلوح ايجاد الحاط المتعلق ذلك الاعبا

ويؤخذ رشيعة هو تحقق ذلك الشيء في نفسه ويعقد على البسيط  
 فيقال للبياض وجوده اقل من البياض من الوجودات الحقيقية  
 وان كان وجوده البتة ليس من قولنا لانه ذاتا على سبيل الحقيقة  
 ليس لذاته بل هو غير المنعوت به وان وجوده له اعتبارا واحدا  
 ان تحقق البياض في نفسه لاهل التفرقة وهو بذلك الاعتبار محمول  
 الصلى البسيط من العقود والآخر اذ عينه هو في الجسم وهذا هو  
 آخر حقيقة البياض في نفسه وان كان هو عينه تحقق البياض في  
 نفسه مطوينا في الجبهة وانما يصح ان يقع محمول في الهل المركب  
 البياض موجود في الجسم ومفاده انه حقيقة ناعية ليس وجودها  
 في نفسها لذاتها وانما هي الجسم والمحل به بما يجعل موضوع العقدة  
 فيقال وجود البياض في نفسه هو وجوده في الجسم والمحل في  
 من خواص المراتب الناعية ثم وجود الشيء للشيء بعد ان يفر  
 على هذه الجبهة لم يحظ على غير تارة يجب ان ذلك الشيء كما تكشف  
 لك فيكون من احواله وتارة الى المنعوت فيقال الجسم موجود  
 له البياض والجسم فيه البياض فيصير بهذا الاعتبار سطح الازات  
 المنعوت وعلى ما يراه عليك تيقن لفظ الوجود في نفسه اي  
 بالاشارة على معنى واحد ما لاله الوجود الربط بين الاله  
 وهو وجود نفس الشيء على الاطلاق وعلى الحقيقة ويعم بالذات  
 كوجود الجوهر وهو الوجود في نفسه ونفسه اي وجود الشيء

لنفس الشيء وما لغيره كوجود العجز وهو الوجود في نفسه لا لنفسه  
 اي وجود الشيء لنفسه والآخر اياه الرابطين في الوجود وهو  
 يحسن بنفسه ولا يكون للطابع ذاته وبالجملة الوجود الرابطين  
 بالحق الاول مفهومه رابط غير معقول على الاستقلال وسجل ان  
 يسبقه ذلك الثاني ويؤخذ عن ابي اسحاق يعقل بتوجيه الاستقالات  
 نحو وجود الشيء الوجود المحول استعماله ان يسبق الشيء من طابعه  
 نعم باجماع ان يؤخذ نسبيا غير رابط وبالجملة الثاني مفهومه مستقل  
 بالتفعل وهو وجود الشيء واما المحققين بخصوص المادة ان يكون  
 مستقبا ومضافا الى الشيء اخصا ايضا بالاعتية لان موضوعه هو الشيء  
 طبيعة باعتية بالاضافة الى ذلك الشيء فله صلوح ان يحظرها هو  
 فيكون معنى ايمنا حقيقيا وبالجملة من جهة خصوص موضوعه هو  
 الشيء ذاته في معنى ايمنا ايضا في معنى موضوع موضوعه ويكون  
 هو عينه وجوده موضوعه ذلك الموضوع ولا يدخل ذلك فيما لا  
 مستقل بالتفعل كسائر المفولات والاضافات التي هي مفهومها  
 في انفسها ثم ان زعمها الاضمار فلا بد ان قد استولى الامر بالمعقول بالانطلاق  
 ان عن بعد استقل الاستقلال بالتفعل بالمعقولين وهذه الوجودات  
 متاين في عدمها على محاذات ما في الوجود تلك الاختصاصات  
 فالعدم ايضا رابط بالمعنيين وفي نفسه بالمعني ولو اصطلح على  
 الوجود او عدمه الرابط بالاول والرابطين بالمعنيين والرابطين بالآخر واما انهما

الوجود او عدمه المحول الاول المعنيين والوجود او عدمه ونفسه  
 للآخر غير رابط في ذاته غير رابطا في طابعه لانه لا يتم  
 العتية في نفسه بالنسبة بحسب لحاظ وجودات الطابع الا بتكثيره  
 الممكن الذي هو موضوعه اما وجوده نفس الشيء لنفسه او وجوده  
 الشيء لنفسه الشيء في ذاته واما الوجود الواجب لقيامه بالذات فهو وجود  
 نفسه لا يوجد غير نفسه الوجود فاذن الوجود اما وجوده في نفسه  
 وجوده في موضوعه اما لنفسه ذلك الشيء والغير على انكاسات  
 الحق فاحدا لا تمام وهو وجود الشيء لنفسه ذلك الشيء الغير الذي يمكن  
 التحقق فيما له ذاتا مستكفارة في مستقبل القول انشاء الله تعالى  
 وجود الطابع المادة ونفسها هو عينه وجودها لو ادها وان يوجد  
 المعقول بما هو معلول مطلقا هو وجوده لعلته وان وجوده في المثال  
 بالهوية اقل مطلقا هو وجوده لدى العالي المحيطة بالاشياء فان كانت  
 طرما مادياتها ومفادياتها موجودة لان ذاتها بالغير الذي هو  
 الذات المتفوقات وسفل العوالى المستعليات في وجوده وعمل  
 فاذن لا يوجد الا ذاتها الا اذا كان الوجود لا موضوعه فيكون هو  
 نفسه لا يوجد غيره في نفسه فاذن لا يوجد لنفسه في عوالم الا بتكثير  
 كالأوجود بنفسه في اهلها الوجود المحول الذي هو رابط بالاشياء  
 والوجود رابط الذي ليس بمحمول وبوجه ما اصلا فاذن لا يوجد  
 لذاته ليس الا للشيء الواحد بالذات حيث ان الوجود بذاته ليس له

كله الوتر

وهذه المسئلة من كرام المسائل البريات وسرنا ذاتها كالتفعل  
 البنات التي هي اول شرف في حركات النور في العادات القادسات وفي  
 معشوقات قريحتها الرقيقة ونيلها للباكم البقية النورية في  
 العرفان بما فيها من المباحث العجيبات ولذلك ما راجعنا لها لانها  
 الزرع بذاتها والجداب السرا بها  
 الوجود رابط في الحلية المركبة ومعها مفاد العقل في ثبوت المحول  
 فيلزم المحول ويوجد الوجود للغير لا يعقل في ذاته فالعجائبات العديدية  
 الموضوعات ثم ان ثبوت الموضوع ثابت ايضا للموضوع فيكون له الثبوت  
 ثابت هو عين الموضوع الالهي وانه قد اكتشفنا اننا اونا على ذلك في غير  
 والان فقد اكتشفنا ثبوت المحول للموضوع ليس هو وجوده في نفسه  
 للموضوع كوجوده لا يفرق بينهما حتى يتلزم وجوده في نفسه بل انما هو  
 انصاف موضوعه به اي الوجود الرابط في ثبوت ان تصفنا الموضوع بالعدم  
 ما له ثبوت في ذاته واللاهية في الثبوت ثابت بانها اعتبار العقل  
 اذ انما لم يحظ ثبوت المحول للموضوع بالذات ولم يعقل التصدد كونه  
 يتسلب للموضوع ويحكم بثبوت له فاذا قيل الانسان كاتب فقد تعقل  
 ثبوت الكاتب للانسان على اداة الحفظ حال الانسان والكاتب و  
 مرة لغيره بالاصل في الحفظ بالاعتبات ومعقول بالتصدد كونه  
 هذا التفعل ان يرتبط بالذات الثبوت ولا يتصور ان يثبت في الموضوع  
 بالثبوت واللاهية فاذا قلت ثبوت المحول للموضوع كذا فقد كتبت

موضوع

منقول اليه بالاعتبات والحفظ بالتصدد لا يتبعه وليس هو  
 انصاف الموضوع للمحول الذي لا يقع الا بين الحاشيتين الخاصية الحكم  
 فلهذا كانت اسكانات نسبة الموضوع وتقبله ثبوت اخر في جميع  
 الاحوال ان يكون ذلك الثبوت الاخر له التعرف حال الثبوت الاول  
 ولا يكون معقولا بذاته ولا ملحوظا تصدافا ان التفت اليه وقامت  
 الثبوت كذا تصدافا تلك الحاشيات الالهي واسكانات ان اعتبار الثبوت  
 الاخر ثبوتانا لنا وهكذا فاذن تعقل الثبوت الثاني يتوقف على تعقل  
 الثبوت الاول بالتصدد وتعقل الثالث على عمل الثاني كذلك و  
 العقل انتهى لحاظه فثبت المسئلة  
 شركا في المسائل ان المحولات بالجملة ليس وجودها في  
 انفسها الوجودها موضوعاتها المستقلة بذلك ان وجودها في  
 نفسها هو عينه وجودها موضوعاتها كما في الاعراض الوجودها هو  
 محمول ليس له وجوده في نفسه يكون هو موضوع ذلك المحول بل انما  
 يوجد بنفسه وانما يتصور هناك الوجود الرابط بين الموضوع والمحول  
 فانما له ثبوت الموضوع الوجود في نفسه ووجوده في نفسه هو عينه  
 ثابت الموضوع في ذاته في قولنا وجوده في نفسه هو وجوده في  
 عين قولنا وجوده في نفسه هو عينه وجوده موضوعه ومدلوله الذي  
 انه موجود في نفسه ووجوده في نفسه هو موضوعه لانه لا يتصور ان  
 يوجد موضوعه ومدلوله الثاني ان ليس له وجوده في نفسه وموجوده

تصميم  
لبسوا عنوانه  
كافي العرض



تشمير

ليست بان يكون هو من الموجودات لنفسها هو موجود لموضوع  
 وذلك ما يعنى موجودية ونفسه  
 سلفا فلا يفسد في عقله وان النسبة المحكية وكذا في وجودها كما  
 او بالانتيوية والاشية في العقد السالب وبذا النسبة الاجابية  
 التي هي في العقد الموجب وان مدلول العقد السالب ومقاده هو  
 سلب تلك النسبة وليس من اجل سلبه وانما يقال له المحقق  
 المجازي والنسبة وان اعادة للعقد السالب بحسب النسبة السلبية  
 وانما يكون للمادة بحسب النسبة الاجابية فلذلك لا يتخلل المادة في  
 الموجب والسالب بحسب النسبة الاجابية والنسبة السلبية  
 فادعك عما احدته متفلسفة المحذرين من طرآن في السالبة  
 سلبية هي وبذا النسبة الاجابية وان المادة تكون بحسب النسبة  
 السلبية كما يكون بحسب النسبة الاجابية وان مادة السلب السلبية  
 مخالفة لمادة النسبة الاجابية ولا تخفى عنهما من المواد المتساوية لان  
 المتشابهة في النسبة التوتية لفظيا وشرفها ولا ذرايح ما  
 في النسبة السلبية فيها اذ واجب لعدم هو متفق الوجود والعدم  
 هو واجب لوجوده وممكن لعدم هو ممكن الوجود فاهل المتك  
 محال للمجرد في نفسه عند الموضوع من وجوب صدقها وان  
 صدقها وان كان صدقها وكذب وهي في مطلق الهلالية البسيطة  
 الاحال الموضوع في تجزئتها وفي وجوده تنسخه التجزئة بحال المحل

في نسبة الى الموضوع وثبوت له بحسب قوة الذات فأكاد التجزؤ  
 وثباته الوجود وحضرة الحق او ضعف الذات ونحوه الحقيقة  
 وهو الوجود وبطلان الحق في الهلية المركبة محال للمجرد  
 نسبة الى الموضوع وثبوت له باعتبار قوة النسبة وضعفها  
 ليسر السالبة انما الموضوع ونفسه او اسما المحل عند  
 انه ليس هناك شئ لان هناك شئ هو الانشاء فليس فيه ما المادة  
 خاله فان السالبة الذات وقطع الرضا لثبوت الرفع والقطع  
 حتى ينقل الجابا فاذن لا يصور المادة الاجيب النسبة الاجابية  
 وكيف يكون لما ليس هو بالمراد وانما يكون الشئ خال ما هو في  
 بالثبوت وهو في المادة وكانت تسمى عند الاولين بالموتانية والاد  
 من فلاسفة الاسلام عنصرا خال الموضوع ونفسه بالاجاب  
 كيفية الحقيقة في التجزؤ وفي الوجود من استحقاق دوام التجزؤ  
 واستحقاق دوام الاجزؤ والاستحقاق دوام التجزؤ واللا  
 تجزؤ واستحقاق دوام الوجود واستحقاق دوام الوجود  
 لا استحقاق دوام الوجود واللا وجودا ومحال المحل لنفسه با  
 الاجابا والمحال الموضوع بحسب كيفية ثبوت الموضوع ولو دل على العنصر  
 بلفظ كان بل بالجملة وقد يكون العنصر اجماعا كالف العنصر  
 العنصر يكون بحسب فعل الامر بالجملة بحسب طائفة وتصرفها بال  
 فاذا قلت كل انسان مجابا يكون كائنا بالجملة في غير الواجب والعنصر

من الممكن وما في نفس الامر لا يختلف بالاجاب والسالبة العقد  
 توجد المحل له الحال في هذا الموضوع بالنسبة الاجابية فيها كما  
 محض له يكون مستقفا عند الاجابا حلا لا في المذكورة وان  
 يكون واجب وما قولهم ان العنصر ثابت على تقدير جعل لعدم  
 كونه ثابت على تقدير جعل الوجود رابطة وفيه تحريف  
 عن اذ قولنا زيد معدوم شيا موجبا وجهاله انه يغفل عن  
 ان يكون سلبا لقولنا زيد موجود ويرجع العقد الى موجب  
 المحل والحكم الاجابا لوجوده ولذلك تختلف العقدا  
 بحسب العنصر فاي مفهوم اخذ فان له ما هو محمول اخذ  
 بالنسبة الاجابية لا يتغير عند سلب تلك النسبة كما ان  
 ونفسه بايجاب الوجود اي عنصر هليته البسيطة بحال  
 واللا استحقاق لا تختلف نفس الوجود او جبا وسلب  
 خال ثبوت سلب الوجود لزيد اي حال مفهوم سلب الوجود بالقسا  
 الوجود بالنسبة الاجابية وهو عنصر هليته المركبة بحال  
 واللا استحقاق لذلك لا يتغير نفس الوجود او جبا وسلب  
 ولا يتغير في وجوده زيد معدوم جبر ما لم سلب وجوده ونفسه  
 عقد اجابا ليجابا عن اسما ونفسه سلبا في وجوده  
 يكونا العقد من سلب الهليات البسيطة لا ثبوت سلب الوجود  
 له حتى يزيل العقد موجبا من الهليات المركبة الاجابية واللا

عنه ولا يفسد نفسه من غير ان يكون من سلب الهليات المركبة  
 ولذلك ما يقولون في كتابنا المشافرة من الحكماء الا الذين ان محمل العنصر  
 المحل هو كان موجبا او سلبا فيكون ثبوتها وقد يكون عددا في الحاد  
 واما في الدهن فلا بد ان يكون تابعا لاسمائه الحكم بالان يكون متصو  
 واما موضوعه سواء كان موجبا او سلبا فلا بد ان يكون له ثبوت  
 الدهن كسلب الحكم على ان يكون متصو واما في الخارج كذلك اذا  
 كان الحكم بالاجاب في الخارج لا يتدقاة وجود الموضوع لان ثبوت  
 لتفريع ثبوت ونفسه اللهم الا اذا كان المحل في سلب المطلق محتمل  
 معدوم في الخارج وان ذلك لا يمنع فانه وان ضيف الى الخارج  
 عن الخارج فكانه فيل انما المتشابهة الدهن ليسر الخارج واذا كان الحكم  
 بالسلب الخارج فلا يتفق وجود الموضوع في محواز سلب المعدوم  
 السلب عن المعدوم ومن لم يعرفه في سلك الحليين ونظر ان سلب  
 العقد مطلقا اعطاه ثبوت شئ او سلب شئ عن غير الوجود  
 قولنا وجدنا فلانك شيا على حقوقات الفلك لا تحق ان له هو  
 وكذلك قولنا عدم الفلك يعطى بطلان ذاته لا انقضاء صفه عنده  
 الوجود واما قولنا اخذنا فلانك فانه يعطى ثبوت صفه للفلك بعينها  
 بالحركة وكذلك قولنا سكن فلانك يعطى ان سلب صفه عن الفلك  
 الحركة ولم يجعل ان انه الرتبة التي جعل له رتبة انيات شئ وهي ثبوت  
 ونفسه عند اذ رجوع ثبوت ونفسه التثبوت قوله فهو فاسط بل لا

فيلزم من ذلك ضرورة وجوده في كل وقت وفي كل مكان  
 العقدا اذا كان ضروريا لغيره وان يكون ضروريا لغيره  
 نفسه والوجود ضروريا لغيره كان الشيء الواجبا ما باحتساب  
 نفسه وبحسب نية المحول له ونفس العقدا الجواب وان كان  
 الايجور ويلزم ان يكون ضروريا لعدم المحول لغيره في الامتلاء  
 عن مكان هو المشغ ونفس العقدا الانتاع وان كان ضروريا لغيره  
 ولا ضروريا للايجور ويلزم ان يكون ضروريا لغيره ولا ضروريا  
 سلب الوجود او لغيره ضروريا لثبات المحول ولا ضروريا لثباته  
 كان هو الممكن ونفس العقدا الانتاع ويكون في غير المنومات التصور  
 ولا شيء من العقود ضروريا لثباته ونفس العقدا الانتاع  
 واما الجهات فتكثر في خصوصية فيها وقد خاف الوجه والعرض وقد  
 تخالفان ولا يلزم ان يكونا في نفس ذاتهما بل في كل وجهه ويكون ذلك  
 ولكن اهل الجهة مغلط ما الذي ينبغي هو ان يكون العقود متقوية  
 ومعان هذه العناصر من الطابع النظير للصور وذلك ما يقع في  
 ما وضع له اللفظ لفظ الخور اذ في الامتناع من اخذ البعض في  
 البعض فيقال الجواب ضرورة تفر الحقيقة وضرة وجودها  
 ضرورة للايجور ويلزم ضرورة عدم الانتاع سلب ضرورة  
 وسلب ضرورة الانتاع ويلزم ضرورة الوجود ولا ضروريا للامتناع  
 اي سلب ضرورة الجواب كون حقيقة الحقيقة وقوتها واكد

ووثاقه الظهور في عند العقل من قيمته فلذلك هو في ضرورة  
 ولا يستحسن العكس باق من في العقدا يكون مطلقا  
 عام الاطلاق وهو الذي بين فيه حكم من غير بيان ضرورة او عدمه  
 والذم في وجوده الفيلز في في وعاء الذم من بعد عدمه الذي  
 او عدمه الزنا في او كون جناس الاحيان والاطلاق العقدا يقابل  
 التوجه يقابل عدمه والملكه وقد بعد المطلق في العقود الوجهة  
 كما بعد السالبة العقود الحلية وقد بين في ذلك انما ضروريا  
 واما وجد غير بيان في في في الذم من بعد عدمه في دوام سرمد  
 ودهري واما دوام في في في في دوام واما وجود في دوام في  
 والاطلاق العام يقابلها من حيث العموم ويقابلها من حيث الا  
 والعموم حسب الوجود والقبول حسب الصدق في تحقق الوجهة  
 المطلق وما صدق عليه المطلق يصدق عليه الوجه واما الانتاع  
 فقد يكون من الجهات ويقابل الاطلاق العام من حيث الاحتساب ولا  
 يتناول من حيث العموم اذ العقدا من حيث بن فيه حكمها ما يتناولها  
 يكون مشتقا على حكمه يحصل بالفعل ولا يما والى يكون مشتقا على  
 لم يحصل الا لضرورة فالعقد المطلق يدل على ثبوت النسبة بالفعل  
 لا يدل على وقوع النسبة لغيره لان في القوة داما فالحكم في الفعل  
 لا يصح الممكن من حيث هو ممكن فاذا الانتاع معطلا لاطلاق العام  
 من حيث العموم والاحتساب جميعا ميزانية بما انه ان استوتسكا

امر

مكة

المعنيين وهو غير ثابت الا في السابق في في ارباب في الشفا  
 التي الوجهة ان يقرب بالارادة وذلك لا يجتمع رابطة المحول على مطلقا  
 اوسور ومعتاد ومحقق السورين كالحصول كمن اربطها اذا فانا  
 كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فهو الطبيعي ومعناه ان كل واحد من الناس  
 ان يكون كاتبا فان من بالسور ولو ربه انما لعل الوضع الطبيعي على  
 سبل التوسع بل لا بد من الكمال على ان موضعها الطبيعي مجازة السود  
 لم يجتمع للربط الوجهة للتعظيم والتخصيص وتغير المعنى وضاد المكارهين  
 كون كل واحد من الناس كاتبا فيهم كاتبا مكافا للدليل على غير الجوان  
 الا لا يشك فيه عند جمهور الناس فان كل واحد من الناس يمكن ان  
 لا يحل في طبيعته دوله كاتبا او غير كاتبا واما قولنا يمكن ان يكون كاتبا  
 كاتبا على ان الانتاع جهة الكله والسور فتدبرك فيه فان في  
 من يقول محال ان يكون كل الناس كاتبا في اي حال يوجد كل انسان هو  
 حتى يكون اقوال واحد من الناس لا وهو كاتبا فاذن بين المعين في  
 واما في الجزئيات فان الامر بين في ما يجوز ان يجري واحدا في الطرفين  
 ولكنه قد يعلم مع ذلك ان بين المعين خالفا اذ اجمع الحقيقة المعنوية  
 واستيعب في اعتبار الكله واما السلب فيلزم في لغة العرب ما  
 بالحقيقة على السلب في العلم المتعارف فيها اما يدل على ان سلب العلم  
 ولذلك يتكفل ان يتكفل ان يكون واحد من الناس كاتبا تلقا بالضرورة  
 ان هذا لا يمكن ان يصدق اليه بل يجب ان توجد الصانعات وتقتصر لهما

وليس كذلك فان هذا القول لا يوافق باطل فليت معرفة هذا من جهة  
 المنطق في عرضنا ان العلم الذي قد يقع فيه شك ليس هو العلم الذي يقع فيه  
 والذي يقع فيه شك هو العلم الذي لا يمكن ان يكون واحدا ولا كاتبا  
 وفي لغة العرب ما يدل على هذا الا انه لا يمكن ان يكون واحدا من الناس  
 لا يكون كاتبا ويخبر في كاتبا في السلب الكلي ان الوجهة كالاتكان العامة لا  
 اذا فرقت بالسور كاتبا هو امكان كاتبا في من لان ان يكون كاتبا كما  
 لاستراق السورين لا يكون كل واحد من الحاد سلوبا كاتبا  
 عند في طبيعته فكان الذي يصاد بذلك القول هو انه يمكن ان تستعرف  
 سلب كاتبا جميع الناس كاتبا وليس هو ما يتم بالعقد كاتبا في الجوان  
 وتنت بالارادة كاتبا في من لان ان يكون كاتبا كان السور  
 على جهة الربط الجماعي فكان العقد على الانتاع العام الربط الجماعي  
 لا الانتاع العام ذلك السلب في ذلك انه ليس في السالك بطبيعة  
 بل الربط فيه صانعة قطع الربط الجماعي في اذ ورت الجهة الربطه  
 كاتبا في الربط الجماعي وكان السالك ايضا ذلك الربط الذي تجل في  
 فكانت جهة الربط الجماعي سلوبا لاسل الربط جماعيا وما دامت امل  
 لتغير في كراه المتبايع لاسياس هذا الرئيس الواسع العقل لانه  
 النظر الواسع المتغير يتم بطريق من هذا السور في هلون من الحكم  
 كالاتكون في الحقيقة السالبة عند ذلك لا يكون محسوبا في  
 ذلك باختلاف اللغات فهو من في الجوان في العقول في مادة اصلا

مكة

ليس بين ثبوت العدم وهو الذي يعطيه الموجب المعقول والاثبات  
 السالبي المحول وبين عدم الثبوت وهو الذي يعطيه السالبي المحول  
 على ما مر في القوم بين لزوم السلب وبين لزوم عدم الثبوت المقدم  
 السالب المقدم فالمثل الموجب بين لزوم عدم المقدار الموجب  
 المتصل السالب والحكم السالبي ليس ما هو حكمه بل هو الصفة النسبية التي  
 تكون في ذلك السلب الثبات حتى يكون المعقول في ثبوتها النسبية  
 بما هو في الجاهل في حفظه ان يترجم السلب بحكمه بان يترجمه او يتقوى  
 او يستأوى ويخفى له ان لا يفسد في الجملة ان يقول ليس محققا في الجملة  
 وليس في وضعه فورا ليس كمنه بل في محض وليس به ضرورة فان ارادنا  
 حاله انه الذي يترجمه في التصديقا شيئا النسبية الاجابية والسلب  
 ذلك السلب المتعلق فما كان له في المحقق في السالبي ان السلب في الجملة  
 اجابا او اسلبا حتى يكون له محتمل عند العقل انما يكون له في المحقق  
 عند ما يتب ان السلب ثبوتها سلبا ما هو فيه سلبا واثباتها  
 انما يكون للثبوت محتمل ما هو في السلب في الجملة وانما هو في السلب  
 وبطلانها ليس هو بطلان السلب بل هو بطلان السلب في الجملة  
 وانما يكون له النسبية ما هو متعلقه الذي لا يما هو في السلب وكذلك  
 الموضوع بما سلبه نفسه او بالسلب عند المحقق في الجملة والجملة  
 من الموضوع هو في ثبوتها النسبية للموضوع في الجملة والسلب في  
 اخرى غير السلب انما يتصور كيفية الشيء حيث له نسبة لا محذور

سلب عند النسبية فالتكليف انما يقع في الاجاب والسلب رفع النسبة  
 الاجابية المكففة فاذا كان لكون النسبة السلبية ما هو في سلب محتمل  
 اذ ليس يجب بان يقع الاجاب الا كما طال ذلك الرفع كما لا يكون محتمل  
 هذا السلب ومنه ان النسبة السالبة انما تكون في الجملة في الجملة  
 بالاجاب وخال المحول بالثبات والجملة في الموضوع محتمل بالامر لا  
 في حكم العقل محتمل لتعقله فاذا لكون العقود الموجبة لاجتماع  
 وحيث ان كل الموضوع موجود في الدهر في الموجب السالبي المحول  
 يلزم السالبي اذا كان موضوعه موجودا فكل السلب في جملة منه وبسبب  
 التمسك وحكمه على الموضوع فصل نسبة اجابته ذات محتملة لها  
 تنسب الجملة الى السالبي الذي هو يلزم من تلك النسبة الاجابية  
 حيث يوجد الموضوع بالعدم لا نسبة بالذات على انها السالبي المحتمل  
 فاذا انجمت المحجبات التي هي الموانع وان سوح بذكرها في المنع وما  
 التي هي السوال في الجملة في السلب في الجملة في الموضوع على ان السلب  
 ويجعل الاجاب في قبض السلب وان نقيضه السلب في المستلزم  
 للاجباب وقبض المقدم انما يحصل اذ دخل الرفع على ما اوجب بينه  
 بما له من الغرض في الجملة في قبض ثبوتها الا ان كان كتابا ليس الا في  
 الانسان كاتب ويزيد في الانسان كاتب ونقيض ثبوتها ليس في  
 يكون كتابا ليس في الانسان كاتب وان كان كتابا ليس في الانسان كاتب  
 الموانع ويظهر من التفاضل كذلك في الاجاب ترك ذهابه في وضع

مقدمه مكانه فليس يجب ان يكون السلب في الجملة هو ما يعطيه السالبي  
 كقولنا ليس يدور كما انما يعطيه السالبي المحول كقولنا لا  
 يكون ليس كاتب وهو ان السلب محتمل وجود الموضوع وما هو  
 محتمل في الجملة لا يفهم بعدم اشتراط الاجاب في صفة السلب في الجملة  
 الاخر من ذاتها هي السلب في الجملة اذ اقلح ليس هو بطلان  
 ما ليس بآية في الضرورة هو قد سبق بذلك في ثبوت السلب في  
 اللاتسبية باطل العلم في الغواير في وقوعه في طوقهم ان المحول في  
 ينشطر في نتائج السياقين الاجاب ان يكون موضوعها موجودا محتملا  
 او مقدم لا يترجم صدق نسبة اعتبار الموضوع ويجوز دلي ومدى  
 كثر ذلك الاعتبار الذي لا يفرق القياس قطعا فاذا صدق سلب محتمل  
 عن موضوعه وصدق امر على كل ما صدق في ذلك السلب في الجملة  
 الازدواج وان كانت الصفة سالبه ثم اذ لم يذكر حرف السلب  
 ما بعده في الكبرى لانها القياس كقولنا ليس بـ وكل بـ ج فان لا  
 يخرج اصلا في السلب في ثبوتها باثباتها في الظاهر فانما ليس في النسبة  
 اعتبار الموضوع بل سلب نسبة اعتبار الموضوع والازدواج المتوهم  
 فاسد فليس سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا  
 سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا  
 وكل ما ليس بـ ج لم يحمله الصفة في السلب على غير ما قطع حمله  
 اوضع موضوعه وليس في صدق محتمل ليس في السلب على الاذراج محتمل

مقدمه مكانه فليس يجب ان يكون السلب في الجملة هو ما يعطيه السالبي  
 كقولنا ليس يدور كما انما يعطيه السالبي المحول كقولنا لا  
 يكون ليس كاتب وهو ان السلب محتمل وجود الموضوع وما هو  
 محتمل في الجملة لا يفهم بعدم اشتراط الاجاب في صفة السلب في الجملة  
 الاخر من ذاتها هي السلب في الجملة اذ اقلح ليس هو بطلان  
 ما ليس بآية في الضرورة هو قد سبق بذلك في ثبوت السلب في  
 اللاتسبية باطل العلم في الغواير في وقوعه في طوقهم ان المحول في  
 ينشطر في نتائج السياقين الاجاب ان يكون موضوعها موجودا محتملا  
 او مقدم لا يترجم صدق نسبة اعتبار الموضوع ويجوز دلي ومدى  
 كثر ذلك الاعتبار الذي لا يفرق القياس قطعا فاذا صدق سلب محتمل  
 عن موضوعه وصدق امر على كل ما صدق في ذلك السلب في الجملة  
 الازدواج وان كانت الصفة سالبه ثم اذ لم يذكر حرف السلب  
 ما بعده في الكبرى لانها القياس كقولنا ليس بـ وكل بـ ج فان لا  
 يخرج اصلا في السلب في ثبوتها باثباتها في الظاهر فانما ليس في النسبة  
 اعتبار الموضوع بل سلب نسبة اعتبار الموضوع والازدواج المتوهم  
 فاسد فليس سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا  
 سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا سلبا  
 وكل ما ليس بـ ج لم يحمله الصفة في السلب على غير ما قطع حمله  
 اوضع موضوعه وليس في صدق محتمل ليس في السلب على الاذراج محتمل

سبح الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلقنا من طينة واحدة وجعلنا للناس آيات وعبراً مما يشاءون وأوحى في القرآن الحكيم ما لم يكن له  
الجسد من طينة واحدة وما خلقنا من طينة واحدة وما خلقنا من طينة واحدة وما خلقنا من طينة واحدة وما خلقنا من طينة واحدة

خلقنا من طينة واحدة وجعلنا للناس آيات وعبراً مما يشاءون وأوحى في القرآن الحكيم ما لم يكن له  
الجسد من طينة واحدة وما خلقنا من طينة واحدة وما خلقنا من طينة واحدة وما خلقنا من طينة واحدة وما خلقنا من طينة واحدة

الارواح في...

والقصود في التأكيد في ما افطمه لا يسلر الا لهية عن تجريلها بعد الفقه والمبالغة  
في اختصامها وما التهمة الملائكة في حياضنا نبتنا الله تبارك وتعالى في القرآن الحكيم ما لم يكن له

باستعان الاول وثمة بالبرزخ الجامع وثمة بالروح الاغصه وثمة بجفينة المعاني وثمة بجفينة  
وقته بالخلفه وثمة بآدم والحق في وثمة بالانسان الكامل ثمة بالانصاف وثمة بالانصاف

الافهام

المؤمنين







الاولى التي وجدت في الاموال والحقوق التي هي باطن الاثر في ما انعم الله به على الخلق  
 باقامة الشهادة وتواضعها وابتعادها عن جوارح الشر والملك والاسلام بين القائلين بما قاله الخليفة  
 وراثة ما اوصى به النبي صلى الله عليه واله من العلم والفكر والعبادة والصدق والعدل والعدل والعدل والعدل  
 من غير محبة على السوء والعداوة والكره والعداوة على حقها الشريعة وهو بطرفه من غير  
 فافقهما حول النهي بطون الملوك في الخلق وتواضعه والعداوة عن صفى النصارى ويديرون واذا خرد  
 هذا راجع الى ما في كتابه الصالحين والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 فوجدنا ان هذه العنونة التي هي من النهي على تقطيعه والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 نفس الامر بل كانت كليا وانما على النهي على تقطيعه والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 نذول اقران عليه ثم نزل في النهي على تقطيعه والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 اعلم ان هذا كان واجبا على عقله انما هو الاول الذي به واستعداد وقابلية وينبغي له  
 الاذنه فاداه المنفعة ان يامر بايراد كتابها ودين نفسه وهو القصد ويراد بانها له المحنة  
 بل انه وجبته واستعداده وقابلية فاعطاه الله سبحانه وتعالى من قدرته وادبها بل  
 ادبها به وسحقه من اجله وهذا راجع الى ما في النهي على تقطيعه والعدل والعدل والعدل والعدل  
 جعلها الاثر السابق له ولانها باقية على الله فاذن له ان يامر به الله تعالى ومن يذم النبي  
 في غير مصلحته وان قلت بان هذا هو العقل ان من زمان نبينا صلوات الله عليهم اجمعين لم يكن احد  
 يسيء هذا الكتاب ولا يذم النبي صلى الله عليه واله ولا يامر به الله تعالى في كتابه كما انما حضرته  
 باقاف المسلمين وعلماءه بديانته في كتابه وسواك واتم وكبيرك سوية لكن عرفت شيئا فقلت  
 عن استبداد وها ان غرض من النبيا والرسول والاولياء وادبها بالاصول الكلية والقوانين الجزئية  
 فاعز مطرد ومنها ما عرفت من ان كل كتاب نزل على نبي او نبي صلى الله عليه واله من اولياء نوما  
 كان اذيقته ظاهره ان كان اذيقته باطنه يكون طاقا له زمانه وموافقا لزمانه واهل زمانه وال  
 ليؤمنوا انه عليه وادبها بالاصول الجزئية وحيث ان الله تعالى جعل لكل امم رسولا وكل امة دين

محل للمذموم

هذه الامور التي هي غير موجهة لان طهره والحق صلواته ونزول كتابه تعالى وعقيدته وصحة  
 فاعلم انما زادوا به وتوافقوا من الدنيا بحالها في اتبع الحق في الجهد خلاف ما كان على ما  
 ومن هذا نلتنا ان العلم راجع الى العلم والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق  
 بالاشياء خيرة بل بالحق والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 وحال وكان ذلك في كتاب سطورا وحقا في كتابات من كتاب سطورا وحقا في كتابات من كتاب  
 الغيبة ولكن اكثر الناس اعمى عن العلم والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق  
 وكذلك يمكن مثل هذا الاعتراض ايضاً على المدعي في العلم والحق والحق والحق والحق والحق  
 الاية بطبيعة العلم على ذلك اليوم فيقول من يدعي اسما سمع كونه كذا في الاثر على ما كانت  
 خلا ومعلوم ان هذا الاعتراض غير صحيح لان ظهوره وتوضيحه معلوم في العلم والحق والحق والحق  
 كما قال النبي صلى الله عليه واله في كتابه وقال لا يترك احدكم الايمان الا اذا كان بينه وبين  
 الاخرة وقت المبعوث كما قال وان من جن جنون ان يعتز بما سانه وما ننزله الا نبيده وتعلمه واذ اقترب  
 تعالى الى اهل العبودية ينفذ في اهل كل دين من الايمان والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 الى اهل كل دين وينزل في كتابه على كل عقلة سوا انبياء الله تعالى ولا يجوز صدوره الا على من  
 انكله المثل المبلغ على علماء الدين والآدميين لانه ان كان من غير ان يعطاه من غير مصلحته كما ان  
 هذا كتاب الرسول والصلوات الله عليهم اجمعين في كتابه من غير ان يعطاه من غير مصلحته كما ان  
 به لاق العلوم التي هي على يد كل من طهره والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 المبدأ وليعلم ان العلم في كل كتاب من غير ان يعطاه من غير مصلحته كما ان يعطاه من غير مصلحته  
 الدين على اهل كل دين ولا يجوز صدوره الا على من انكله المثل المبلغ على علماء الدين والآدميين  
 وهو غير محدث المعلق تعلق الحق في كتابه والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء  
 البروز عن حيايه واسعد من بعد علمها عارفين وقتها وانما في كتابها العلم والعدل والعدل والعدل  
 عن ادراكها بيا معلوما بل يمكن معرفة العلم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل

اش

في الجهد الا ان من الغنوعات وهو ما قال علماء ان البروز عن ادبها من ان يكون سطاها بل  
 كالمثل الغافل بين الغفل والشعور كقولنا في العلم والدين بيننا وبينهم لا يفتيان اهل الغنات  
 احدهما والاخر من الغنات من الغنات بيننا وبينهم لا يفتيان اهل الغنات  
 العقول هو البروز انما هو من علمه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه ودينه  
 وغير محقق في بعض اصطلاحاته في بعض الاصطلاحات لا يجوز ولا يجرده ولا يجرده ولا يجرده  
 بمجهد ولا يفتي ولا يفتي ولا يفتي ولا يفتي ولا يفتي ولا يفتي ولا يفتي ولا يفتي  
 وقد عرفت ان ضمني كذا من النبيا والرسول والاولياء وادبها بالاصول الكلية والقوانين الجزئية  
 نبينا وتقبله كتابا بل انما في كتابها العلم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 وعرفت ان ضمني كذا من النبيا والرسول والاولياء وادبها بالاصول الكلية والقوانين الجزئية  
 النساء فان الناس هذا خلق في بعضهم ما اذا كان بالعقود والصوره في بعضه فان  
 بالصوره وان المصروفه في بعضه ما اذا كان بالعقود والصوره في بعضه فان  
 بيان المراجحة الصورية والمغزى وبتقريب فوسيل التمثيل التي هي في بعضه ما اذا كان بالعقود  
 فترق ان المراجحة الصورية من صورية منقوبة اما الصورية من غير منقوبة من المراجحة الصورية  
 العلم الصوري بينه وبينه وبتقريب فوسيل التمثيل التي هي في بعضه ما اذا كان بالعقود  
 كما قال المصنف من آياتنا باسطة القرون الحسية والروحية معاً وهذا ليس بمنوع بالنسبة للاثر في الله  
 والروحية التي هي في الجهد في الجهد والروحية في الجهد والروحية في الجهد والروحية في الجهد  
 والمدى الاثر في الله تعالى في بعضه ما اذا كان بالعقود والصوره في بعضه فان  
 عن مخرج الضمن في علمه الذي هو العلم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 في كل واحد من نبي الانسان في بعضه ما اذا كان بالعقود والصوره في بعضه فان  
 المخرج الصوري المراجحة الصورية من صورية منقوبة اما الصورية من غير منقوبة من المراجحة  
 ادبها من علمه الذي هو العلم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل

بل ساعدوا احد

ومخرج في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه  
 المصنف من آياتنا باسطة القرون الحسية والروحية معاً وهذا ليس بمنوع بالنسبة للاثر في الله  
 والمدى الاثر في الله تعالى في بعضه ما اذا كان بالعقود والصوره في بعضه فان  
 عن مخرج الضمن في علمه الذي هو العلم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل  
 في كل واحد من نبي الانسان في بعضه ما اذا كان بالعقود والصوره في بعضه فان  
 المخرج الصوري المراجحة الصورية من صورية منقوبة اما الصورية من غير منقوبة من المراجحة  
 ادبها من علمه الذي هو العلم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل



كلتلك التي مع وجوده مستحقة جميع قوامه وكلها انما هي بالادراك الفعلي بالارواح مجردة فو  
 تفرقة بالارواح بالبنية وتنفذ بالملكه منها فخرج هذه الاجسام الطبيعية القوية والانس والحيوانية  
 كالكليات والجزء والجزء والملكه كالكليات اجساما واحدا بالبنية وسد العين فان  
 الملكة والارواح مجردة قوتية يستعمل بها للمركبة والبنية والبنية والملكه كذلك القول  
 فالروح من الشهامة الى الارواح ومن الارواح الى الشهامة يميل بالادراك في الله تعالى فادرج جميع الملكات  
 كلياً وان هذا من الملكات بل كل من هذه بان اعتقاد ويؤيد الاستحالة القول بجبرية الالوهية  
 الانبيا ومعنى هذا الاعتقاد وكثير من العرب بالله منهم وبجسامة يكون اعتقادهم ان الله تعالى ليس  
 عالم بالجزئيات الزمانية والارواح ليس في الله الحق والاعتقاد فاشال هذا الجملة التي ليست بجبرية  
 وبالجملة المارح الموصوغة والتبع هذا بان اراج الموصوغة وانما المارح الموصوغة وسوق بغير  
 تفصيل المارح الموصوغة من موصوغة من موصوغة من موصوغة لان كل الاشارة ليس في هذا لان  
 وهذا لا يكون يبدوا هذه الحق في كل من موصوغة من موصوغة لان كل الاشارة ليس في هذا لان  
 الموصوغة بالذات من القهور والايحاء هذا ما قاله ان يبري ذلك ويجعل له هذا الميزة بل لا بد  
 من عقاب الوجود وما يتبين به وسيما سوابق في تبيين الله في منظر اسرار في هذا المقام في الاولي  
 فتدبر في تبيين الوجود الى الملكة الالهية في تبيينه وبقيته وانما الله واعلم جميع الوجود والبنية كقوة  
 اصلا فاولا في تبيان ان الوجود بانها في الحقيقة من الوجود والبنية كقوة واولا في تبيينه  
 الوجود والبنية في الخارج من حقيقته وهو الوجود بالبنية والملك والوجود والبنية في ذلك وهذا  
 الوجود في حقيقته بالبنية وانما بالبنية الالهية من الوجود والبنية الالهية في حقيقة الوجود  
 المسمى بالذات والملك انما في الحقيقة في الملكة والادراك والاعمال والاسماء والصفات والادوات  
 الملكات والارواح كالمال والادراك والاسماء والادوات والبنية والبنية والبنية والبنية  
 فاعلم هو في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الغدوة في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية

كله

من

لمن حيث الذات منه وقد حجب ايعاب اعتبارات انما في الله وان الله تعالى ينعى العالمين ومن حيث ان  
 غير تفرقة عن المظاهر والادراكات التي باصحابها واسما لملكته كتحقيقها جازيل اعرف في الملكة  
 هذا واجب الوجود واما منه متعلق احد لافها باحقيقه فاعلم في حقيقته من الوجود والبنية  
 والذات من مظاهره والادراكات والادراكات والادراكات والادراكات والادراكات والادراكات  
 لا يوجد له كيانا ولا ذواتا وان كان العدد والخلق والادراكات والادراكات والادراكات  
 العدد واحد لثباته لان الذات لا يفتقر الى الوجود الا بالبنية لان الذات لا يفتقر الى الوجود  
 والذات العدد والبنية في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 لوجوده والبنية في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الوجود وهذا الوجود في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 بل كل من الوجود في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 هذا الوجود في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الوجود الى حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 يجب ان يكون حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 وحقق الوجود في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 فلما قول الوجود في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الوجودات من الملكات والذات في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية  
 الوجود واحد في ذاته واولاده واسطة بين الوجود والبنية والبنية والبنية والبنية  
 في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الملكات والارواح كالمال والادراك والاسماء والادوات والبنية والبنية والبنية  
 فاعلم هو في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الغدوة في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية

بعدم طلبه فما اصر

في

الوجود مفضل عن غيرها واما في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية  
 الاصل في الادراك والوجود والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الاصل في الادراك والوجود والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 فاعلم هو في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الغدوة في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الملكات والارواح كالمال والادراك والاسماء والادوات والبنية والبنية  
 فاعلم هو في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الغدوة في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية

والثانية روية الوجود الاشارة على ما هو عليه في نفسه

الوجود بالذات في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية  
 وحقق الوجود في حقيقته الموصوغة بالبنية والبنية والبنية والبنية  
 الملكات والارواح كالمال والادراك والاسماء والادوات والبنية والبنية  
 فاعلم هو في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الغدوة في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الملكات والارواح كالمال والادراك والاسماء والادوات والبنية والبنية  
 فاعلم هو في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية  
 الغدوة في حقيقته والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية والبنية

وحضرة الوصف في

بالبر



سلكه المحيط الاول الى الابدانية له وانما عرفها احاطه والعاير للارضية واسلمة لا يزال  
 الاخر واما المتكبر من العالم اذا تدفقون فالعالمون الذي يربون نكاحا يكون فلا يتحركون  
 ما ولا يتحركون فخطوطهم التي امر ان يكون بن اديهم كذلك اهل العالم الخطوط حروف من كتاب الكبر  
 صديقه وهو من حصولها طار فان الابدان فيقضي تكبيرها في العالم يكون حسيبا  
 يوجد حصولها لخطوطها والارادة والفتى والسنة على ذلك محيين وليس ذلك في الدنيا فيقولون انما  
 كمثل حذو هذا في الابدان الدنيا فادرسنا في الغيب فيسبان وعنده الابدان لا يصح للجميع  
 ضد قول الوجود الى كونها من الابدان البعد من جهة العالم لا في العالم من الصورة  
 التي خلق عليها الانسان الكامل ما كان كان في العالم اهل كل من العنقا التي هي الحفرة الالائية  
 شبهة في كل خط يخرج من النقطة المحيطية سوا صاحبها وبشيء المقتضى المحيط والفتحة في وانما  
 ما تدور وتلازم يدور مع كل خطوطها صاحبها الى المحيط وهو مثل كل فتحة من المحيط يدانها  
 اذ لو كان ما يقابل به نقطة من المحيط عينا يقابل به نقطة اخرى لا الفتحة لربيع ان يكون واحد  
 وهي واحدة فانما جلت النقطة على خطها الا انما فتحتها في الكثرة حوالا حوالا من ذلك  
 حرفي اذ انه فيقول قول من قال انه لا يصدر من الواحد الا واحد فذلك الخطوط من الخطوط  
 الوجودية المفتحة الواحدة من المحيط هو حاصلها في كل وجود من حلقه سبحانه فقولنا انما قولنا في الابدان  
 ان يتوكله فيكون فالورا وهو من هذا الخط الذي في الدنيا وما جاز في نقطة الابدان الى المحيط هو الخط  
 الذي من تلك النقطة في المحيط بالاجزاء لان تلك المحيط هو من ذلك المكنات والنقطة في الوسط المعينة  
 الابدان المحيطية الواجبة لوجوده لنفسه وذلك الابدان المرغوبة في انما المكنات وهو من ذلك المحيط  
 غير متضمنة وان كان والوان لا يخرج من الابدان والاشخاص هو ما يتوكل من حلقه في الابدان والارادة  
 فانما يتوكل منها وادرا الابدان وهو في الابدان والاشخاص فانما حلقه في ذلك والاصل في النقطة  
 الابدان له ذلك كله وذلك الخط هو الحاصل من النقطة الى النقطة المعينة في خطها في الدنيا الى الابدان  
 فيصنع الابدان لها من هذا وذلك في خطها في الدنيا الى الابدان المعينة في خطها في الدنيا الى الابدان

عن الملك الذي هو اية الامناس وانه حاطة له على كل احوالها من قبله كمن كان في الوجود  
 لغته شدة في خلقه في الكليات والاصول والتمسك بالصفة والماء واللبنة والاذن والارادة والاشياء  
 تويتها في الوجود هو قوله بالصفة بين المنقش فيها وهو ارجاء الامام الوجود والاشياء ان يكون  
 الالهة كخلق جسمه قبل الابدان الاخر من الوجود من الوجود في كل ما في العالم من الوجود والاشياء  
 الامور والاشياء والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 فيجعل الله اهلها وقدره في كل ما في الوجود من الوجود والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 المنقش فلا يكون في الوجود والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 كربي المثل هذا احسن الانسان من منما به الجيد فيمكن ان يكون حذوها من الوجود الى الوجود  
 سبحانه واليه يرجع كما قال واليه يرجع الامر كله وقال واقفوا عما ترحبون فيد للملأه وقال الله  
 وقال المبدأ في الوجود الا انما اذ يولد وتضع الابدان فانك عدا ما يدعى بها الا انما يولد الى  
 ان ينسحب الى الوجود فيكون دائرة في كل ما في الوجود والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 يكون يصدر في قوله وهو الصادق واليه ترجعون وكل من وكل وجوده في الوجود الى الوجود والاشياء  
 في عين كل وجود مرتبة في كل من المصوبات من خلقه في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 ولانما به وجدت فان الابدان بعقل حقيقته والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 بدأه من وجوده في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 هاتما في الابدان في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 الفتحة الكبرى والفتحة المحيطية والى وحدة الوجود والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 وطوره في الوجود والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان  
 هذا حد بالذات ككل بالاسماء وهو هذا والله لا تو فبق  
 وهذا معنى الابدان في الوجود والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان والاشياء في الابدان

من حلقه المعلقه المحيط المقدمه على الكائنات



اسماء ان سالفه وادارة في صورة المعلق والمعلق المقادير الرب والمربع

اعطه اسما الالائية العينية المنهى افضا لها وذلك الصعود او ركه تقول ان تلك الالائية  
 اطلاق الى المصوبات من حيث النسبة نسبتة واحدة من غير تفاوت وكذلك التي والرب في الابدان  
 كقولنا في الابدان المصوبات الملكت نسبة واحدة هذا من اوله في الابدان المصوبات المصوبات  
 الى الكل كذلك فاما قوله في النسبة المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات  
 من يكون مصوباتها ان يكون في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 فاما في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 فمن مصوباتها في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 لكن الرب من حلقه في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 فوسم مع قوله وهو من حلقه في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 على المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 هذا الذي كتبنا على من الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 مع كثر الخطوط احاطت بها المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 غير ما يقابل به في حلقه في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 فاما في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 الا واحد في حلقه في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 واليه يرجعه قوله من به الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 وهو قوله في حلقه في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 ان يكون الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات  
 يكون الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات المصوبات في الابدان المصوبات





فيها الرحمه وتعلم من قبله العذاب بعد جود وادراكه والاشقياء واداءه الاربعة واداءها  
وهو له الاجال استعداها من غير هذه السنه وخطوه المتوجهه من كل شخصه من قبل تولد تعال  
تتبعها روح الابن في خلاصه من هذه الاربعة رجال الرحمه التي وضع كل سنه في هذه السنه وحوادث  
استخفاف واستار رجال الخلق هذه الذين تصدقوا في الاسماء التي تصدقوا بها ما شاء الله  
منها لغيره في جوده واداءته في الدلائل والاستعدادات فضيلة الشرح رضاه عن مسوره حتى جامع ما في  
الرحمه كذلك السبله فانها سرور حتى جامع لجميع ما كتبها الله في كتابه في هذه السنه في مسيره القدر  
والسبله انما جامعها السبله فتمت في الدارين وانما جامعها الاثنا على الجمال والعدل للذين في القدر  
العدل والعدل النفس الخيرة بازا في النفس الخيرة والطبقات الاثنا في الاخلاق السبعه والحراسق  
التي وكلها بازا في الكواكب الثمانية والعضا في الثلث من الفلك اكد والذراع عند المعص والوكيلين  
والمرشد البعش بازا في الكواكب السبعه والعضا السبعه التي يصيد بازا في الاخلاق السبعه والطبقات الاربع  
من السوراه والقطر والذره والمجره بازا في العناصر الاربعة والارواح الملهمة من المعص والنبات في الجبل  
بازا في المواليد التي هي على سبيل الجمال واما على سبيل التفسير فتعرفها ان شاء الله واذ افتر هذا  
فليس في هذا التفسير السالك وما يتعلق به والله الذي في التفسير السالك في حجب الانبياء والرسول  
الاولياء والائمة ومعتق النبوة والرسالة والارثه وتعيين خاتمة الانبياء مطلقا ومقبدا وتعيين خاتمة  
الاولياء مطلقا ومقبدا في حجب النبوة والارثه والارثه والارثه في حجب النبوة ومقبدا ومقبدا  
وحدود في حجب تعيين تعيين القطر على ارباب وما يتعلق بذلك من الارثه والارثه والارثه في حجب النبوة  
اعراضا فيما الطالب هذا السائل مسيله وارتداد المطرفه ان هذا التفسير يستعمل في حجب النبوة  
للجمله والارثه ومقتبها على ما ينبغي في حجب المطرفه تامة وتعيين على ما لا ينبغي في حجب النبوة  
في حجب النبوة ان تعرف ان الانبياء عليهم السلام بانفاق اكثر المحققين في زمانه النبي واربعة وعشرين الف  
نبي واولياء عليهم السلام ايضا كذلك في حجب النبوة وما يتعلق به واربعة وعشرين الف نبي وان

المسألة والخطا من بين هؤلاء انبياء المعصية بعد اتمامه سبعة ايام ونحوه واداءه واداء  
منه حتى ويحتمل في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
من ان انبياء اولياء العترة في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
لان على المعصية في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
على انبياء المعصية والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
العدل واكتشف وبطله لا يكون من انما هو من حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
التي هي حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
لخصوبه به الى ان يصلح حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وكل من يورثه من انما هو من حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
انما هي حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
على حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
لهذا وجب حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
كذلك في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
اصحاب الحجابات في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
تخط يداد حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
مطلقا ومقبدا على ما في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وسبعة واسمائه وحجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
الصفات والاسماء والاصناف التي هي حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة

هو قول النفس القدر حجاب العلمات والمعقولات عن جوهر العقل والارثه في حجب النبوة  
تبلغ تلك العلمات والمعقولات الى المحققين والاولياء هي النبوة في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
ما دون ذلك به حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
لا تفرق في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
عن الفناء في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
الذين كانوا في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وتعريف ان المراد بالانبياء انما هي النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
الموصول والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
من ذلك واعرف هذا فتقول اعلم ان النبوة والاولياء اعتبارا من اعتبار الالطاف واعتبار  
التقدير الى الهام والاعمال فالناطق من النبوة حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
بالفوز والاعطه والعقل الاذكي وغيره تلك ما سميت اليه النساء والمقصد منها حجب النبوة  
بما هو المقصد من آدم الى عيسى عليهما السلام فتقول في الاذكي كذا في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
والعقل والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
النبوة الملققة حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
كذلك في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
اعتبارا من اعتبار الالطاف والاعمال والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
الذين ان تمت قول حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وسلمه هذا في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
ولما روي ان الله واداءه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وهذا في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة

الاولياء والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
الاسباب التي هي حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
على وجهها بعد الاسماء والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
والاسماء ولكن في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
تبلغ الى حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
استاد الحجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
يوجد بعد حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
الى النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
على الالطاف والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
يتصرف به في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وعلاوة صفة الالطاف حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
فان صفة الالطاف حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
نقطة التي هي حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وما قبل ان الالطاف حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
التي هي حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
سلطانة من حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
صفة الحق صفة حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وظيفة من حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
مطلب من حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
دعوا من حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
وحجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
هذه الدماء التي هي حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة

المنفعة الحجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
تفادح من حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة  
تفرقه من حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة

المنفعة حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة والارثه في حجب النبوة

الاولياء



هذا آفة لادارة السنة على سائر الناس...  
 هذه الآفة التقويمية المعدلة...  
 بطريقه رتبه فتمت...



هذا آفة لادارة السنة على سائر الناس...  
 هذه الآفة التقويمية المعدلة...  
 بطريقه رتبه فتمت...

و اذا عرفت ان هذه النعمات...  
 مخلقا ومقبلا...  
 في تعيين خاتمة الانبياء...  
 النعمات اعلم ان السبع...  
 وخاتمة الانبياء...  
 المسيح يانه يكون...  
 مطلقا على اهل...  
 من اهل بيته...  
 فقال الله...  
 عليك يا علي...  
 قال علي...  
 سدد باعلا...  
 وانت سمعت...  
 فوعده الله...  
 مع رفق...  
 بافتتاح...  
 والاول...  
 في السيد...  
 بناتيه...  
 منصرف...  
 فقط وحاصل...

بأهل البيت...  
 وهي بنات...  
 الى النعم...  
 فوسمين...  
 عن الله...  
 فبنايته...  
 وبنايته...  
 اذ بع...  
 واسم...  
 واصطفا...  
 لذلك...  
 فعدا...  
 لبيته...  
 فبنايته...  
 ان من...  
 اعطيه...  
 والجمال...  
 تعلى...  
 من الظلم...  
 حوالينا...

على وجه بيانه الحلي... على وجه بيانه الحلي... على وجه بيانه الحلي...

الفايد

الفاء بالالف... الفاء بالالف... الفاء بالالف...

الفايد

الفايد... الفايد... الفايد...

الفايد

الفايد... الفايد... الفايد...

الفايد

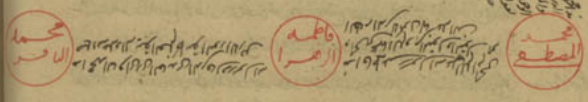
الفايد

الفايد

الفايد



للمسبحين الحسين شبيهه بربابه السجاده المبركة الصادق كالمعنى التي في المسبحين كالمعنى التي في المسبحين



Several smaller circular diagrams, each containing text and surrounded by handwritten notes or marginalia. The text inside the circles appears to be names or specific phrases.

ذو سر بنوه اسود ونوش قد بينا وسرة لك هوان الحجاب الشاي من وان ادل على  
محمد صلى الله عليه وسلم الذين صدقوا من كان واحد من من لوصياا واخوه وصياا بنو علي  
كلمته ويطبقون حجتهم ويقيمون شريعتهم اعلان الله ذب العالمين بالعلم الكائن في نقل الامور من جده  
المالكة المحيطة لقلب بالاذن عند شذاجا بامر الله تعالى واحدا اعطاه علمه وعلمه وعقله وعقله  
مفضل فاجمال مصله سبحانه فان ختمه لظلمة في نوره الملك فورا خلا نوره الحكيم في صفة نوره عز وجل  
وهو اس الدير وان الاطق وطق من كونه عليها ليخبر عن شذعين من ملكة ملكا احسد  
دونه وند في الحنيفة سماء القامه وحجل من ذلته ودون الذنوب والخافه كائنا فخره سبحانه  
من علمه ماشاء في خلقه بوساطة المنون لكن من العلم الجمال وما يجوي عليه العلم العبدال  
علمه التفصيل ويعين بعض العلوم الجمال لان العلوم لغاياتها رحمتها علمه التفصيل  
فما عتدا لهذا الا ليق من شئت العلوم ما جعله العلم التفصيل مطلقا وبعض العلم التفصيل  
لا غير وما تحت ذه الملك كاتب ديدانه وحجلى له من اصمه العلم وفاراده  
من صفة النبي الالهي وجعل نظم الحجة عالم التدوين والنظير فحق  
له لوجها وامن ان يكتب في جميع ما يشاء سبحانه ان تحره في خلقه الحنون الفخمة خاصة  
فترجعت عليه منها الارادة الالهية فخصته هذه العلم من العلوم والفضيلة  
فلا تجلبان من امتق مبلدا سطة ولير للذين سرى بحجلى واجمعا عما ارشرف  
اعلوان الله تعالى للاخلاق الصالحة والنج وسموا العقل والنفس وجعل العقل  
لوما عتدا وبغيره افا ذوقا هذه حاله وجعلها منتفيا ليعتقد من العقل على  
هذا الوجه واما ما عتدا البعض وبغيره ارفعه الاخرى وهذه القامه له لفتاة وسنة  
سبحنا من حيث نطقه وقلنا ذنه وسنون وجماعه من ماهر عقله ونطقه وسنون لسانا  
من حيث ما هو متجدد ووجه متجدد عن رة فقال وبغيره كما هو مشقة ذنه وسنون بحيا  
وحيضا خافا العلوم وبسبب تجلسا لاشاعها هذه اليوم هو الجمال الكليات التي لا يتبد



لشعر في صدره الدواير المجدد وله الحكيمه وتصويره فيها ليسهل على العالمين حصة الذاكرة المبركة

هذا اشارة لقائمة الحروف فيقرب العلم والجود والاشارة المعتبرة لاصحها في الوجود وبالله التوفيق

لعله مثل لو كان الجود عدا الآبه والمهذبا الشاد الحنيفة الى والفتور  
وما يتطوون لان الكلمات الالهية ما يطوون الواح الوجود الابدي المشرق  
ونونه التي هي ابدوا وصيا ان عما يجملهم ذاته بطرف الجمال فلا يظهر لها  
دعبل الا في القصور الكلية التي هي الفخ في جعل الجمال والتمجيد التفصيل واخي  
الشان المعلقة ذلك الموجود فاما الله المنون ان عند القامه وخلقها منه وسبب على  
سرعولها الجمال تحس كل علمه تفصيل ولكن معصية من ليرعيط عنهما معص كل  
علمه اجمال من ذلك العلم خلقا منه وسنين علمه من علمه التفصيل فاذا ضوت مشقة ذنه  
سنيين في شها فضاخيع المنه فبقا علماء في خلقه الميراثية في لغة الجمال  
من اسلة ان كرسنه ان يهربه ذنا لا يبز يد ولا ينقص وهذه المعنيت الالهية  
جمال الله لذلك الا في مشقة ذنه وسنين ووجه وكل درجته عمله الامور عليها  
منه فيضمان الدنيا في المساواة والشوازي والشوازي الما شاة الله سبحانه

- فما يظهر في خلقه الميراثية
- والمساواة الكليات في الميراثية
- هو صفة البلاء والكلية بالذات
- الخاصية على صفة الميراثية
- والله اعلم اذا فخر
- ان هؤلاء المعنى لا
- وهؤلاء الا في شئت
- الاوصياء فيضهم
- مواضع خاصة



ان هي ايضا شعبة عند ذلك العالم العنق فانه مثل كل من الدنيا والبعثه والائمة الاخرى تارة  
على الاضباب السبعة وذلك لانه لا يخرج من كل واحد منها شعبة اليها الا شاة فينبغي عليها  
شعبة عند العنق فاما في تطبيق العالين من الصوري والعنق وانحصارها  
في شعبة عند عنقها فاعلم ان لها شعبة عند العنق لانها في قوله تعالى انها  
تولدت ارا وسبنا ان يقول لكن يكون كلمة احرف كاتف ويولد وكل واحد منها  
كلمة فيكون ترتيب الجود على شعبة حسب الطاهر وشعبة حسب الجاهل ومن هذا وقع اعدا والاولاد  
شعبة صورية وعلا وارجح على شعبة حنوية وان يولد في الملك والارواح بالملكوت جازة مستند  
شعبة صورية وشعبة حنوية وبالطبع في ثمانية عالمات وهما المبرورين الناس ثمانية عشر ان كل  
كل منهما اذا وضعت في شعبة من العالمين يكون كذلك هذه الثمانية عشر شعبة عند العنق لان  
لها اسم الكمال فيصير لكل من العالمين شعبة في شعبة شعبة وهو الملوك وهذا بالنسبة للعالم الآخر  
واما بالنسبة الى العالم العنق فسيكون في الدنيا ما يخرج من اربابها المقدر كجهد فانه ايضا  
يخرجون في شعبة فبما ان الحرف كس حركات صادرة من حروف الاسماء وحرف  
المعاني وحرف الاعمال كانت ثمانية هذه ثمانية صدارة الامن العلو والارادة المقدر فيكون  
وهي شعبة كانت سبعة حروف والملكوت والملكوت شعبة الصورية والشعبة الحنوية ومن هذا لا يتبع  
مراتب الاعدا ومن الشدة لان فرق الشعبة بين العالمين كذلك تحتمل بالعاما بلع كاسبق فيقول كذلك ترتيب  
العرض والبرهان على بعض فان العرض شعبة والبرهان واحد والبرهان شعبة من ارباب الجود وكان  
لانها شعبة احاطت به فان العالمين كالمكتوب في شعبة من الاعدا واداء حروف الجود فصار  
نظفون ثمانية حروف الواحد والاربع عشر الا حروف الاعدا فانها شعبة ويكون العرض شعبة مع  
عنه ويثبت بها تلك شعبة كالمعنى في العالمين شعبة ويكون شعبة ان يكون العقل الا تسع الاكلا  
عنه ويثبت بها الارض شعبة ويصير شعبة وعقل العنق والاضلعة فانها شعبة كالمعنى في قوله  
كان العقل والارواح العقل هو كل من الارواح المتعة والارواح المتعة كالفلك والارض منها وكذلك في قوله

لان

لان الكلمة شعبة وحرف في ذلك كذا ان كذا يقترن ان الغفران لجميع العوالم الصورية والحنوية وذلك بان  
الذاتي والاشعي من شعبة الاعدا ومنه في ذلك في اللورد في الحقيقة وان كانه كما نية وحرف حقا  
والشعبه بازا ما الى الملكوت والنصف اشد بان عالم الملكوت من النصف النصف النصف النصف النصف  
الباقي عليها فبما يخرج منها وان شعبة اذ ان شعبة من العنق والاشابة والملائكة والباقي  
والعالمية يكون شعبة عند كونها جميع العنق منها ويولد العنق ان ايضا ثمانية عشر عند  
مرتبها من حروف والبرهان في العنق فانه اذ اذ حرفة شعبة عند العنق وهو الله الرحمن الرحيم  
كاد وحرف النبي عليه السلام في قوله المشأمة ما يدع كعب وادع علوم الملائكة في الوجود  
والجهد والبرهان والعنق ان شعبة واعلموا لادبعة والعنق اذ ادع علوم القرآن في الفصل  
شعبة ادع علوم الفصل في الفاعلة شعبة وادع علوم الفاعلة فبما الله الرحمن الرحيم  
علوم يسما الله الرحمن الرحيم في الدنيا منها وما من جمعة لكل ما في القرآن والكتاب والاسما  
ووردت في المشأمة ايضا ما ربيت شيئا الا واديت اليها مكتوبة عليه وورث على الله السلام فالا  
انا انقطة تحتها لسان وقال ايضا والله لوسيت لادعوت سبعين جديا من ربه وسبح الله الرحمن الرحيم  
وانما حروفها المذكور فانها في الوجود الا في حروفها في الدنيا في الوجود العنق في العقل الا في  
حقيقه الحقائق والروح الاعدا لان الفاعلة هي التي في الوجود الا في حروفها في الدنيا في الوجود  
بشابة الحرف في الاسما والاشابة في الحروف في الوجود من اعتبار الاسماء والمعاني والبرهان  
والبرهان في قوله حروفه الا في الوجود والاشابة في الوجود والاشابة في الوجود الحرف في الوجود  
البرهان في حروفه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
لكذلك حروفها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
فانها في الفصل وتطبيق العالم الصوري والعنق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
الاول والاشابة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

لان

بازاء الكسب العنق الفاعلة الثامن وغير ذلك عند البعض والاعدا اول منه بازا الفاعلة التي  
حرفها حروف الاعدا ثمانية بازا الفاعلة الثامن من الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
فانها في الفصل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
بازاء الفاعلة التي حروفها حروف الاعدا واداء حروف الاعدا فانها شعبة ويكون العرض شعبة مع  
عنه ويثبت بها تلك شعبة كالمعنى في العالمين شعبة ويكون شعبة ان يكون العقل الا تسع الاكلا  
عنه ويثبت بها الارض شعبة ويصير شعبة وعقل العنق والاضلعة فانها شعبة كالمعنى في قوله  
كان العقل والارواح العقل هو كل من الارواح المتعة والارواح المتعة كالفلك والارض منها وكذلك في قوله  
كان العقل والارواح العقل هو كل من الارواح المتعة والارواح المتعة كالفلك والارض منها وكذلك في قوله

لان

والارواح ثمانية حروف في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
شعبة احرف من العنق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
لان الملك لا ينفصل عن الملكوت فبما شعبة في شعبة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
ما اذ شعبة حروفها واداء حروف الاعدا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
يخرج بعضها ويخرج بعضها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
العنق في شعبة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
لا يزيد ولا ينقص وكذلك العوالم الحنوية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
يخرج منها واداء حروف الاعدا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
فانها في الفصل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
الاول والاشابة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

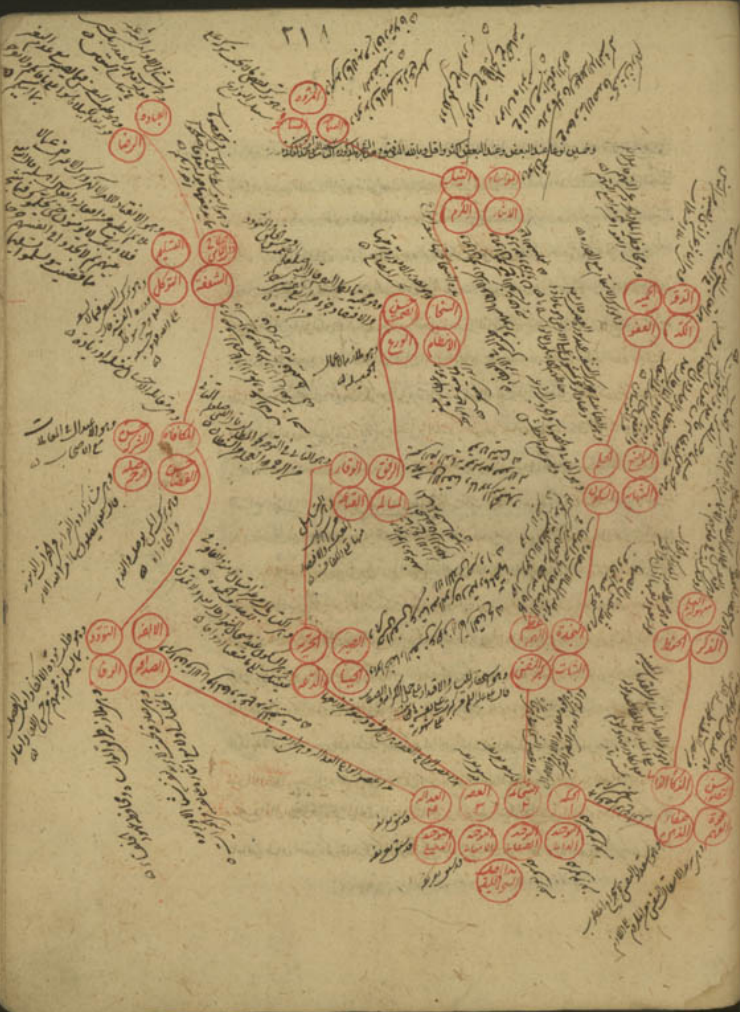
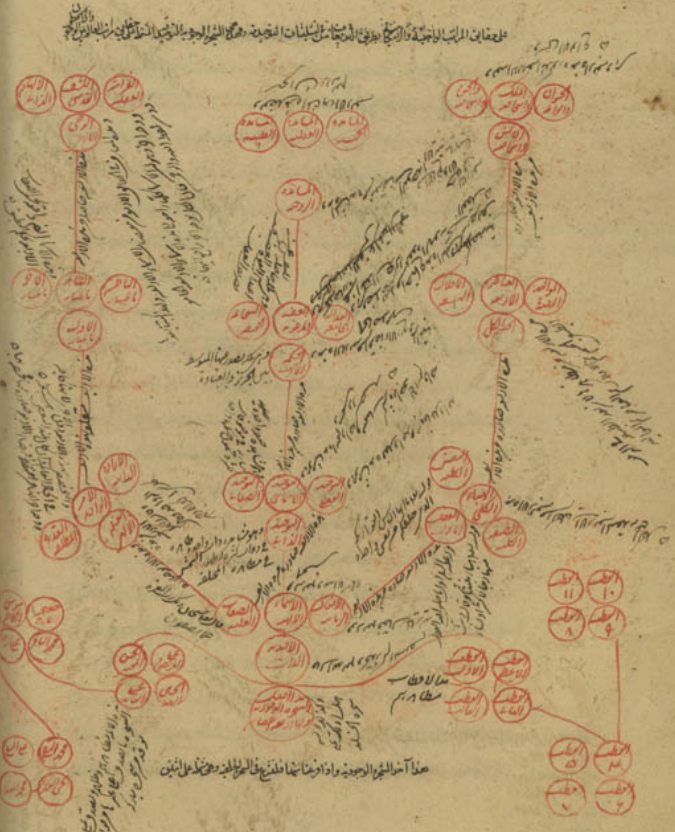
لان

لان





الجمع فان كلمة هذه الفايزة في الجمع وحيثما لم يجمع وان كان في جملة واحدة فمعه لا اول  
 بالجمع احدى حروف جمع الذات وبعضها احدى حروف الجمع وهو مشهور ومعها الذات في الجمع الواحدة  
 الاسماء في الجمع وحيثما لم يجمع الاسماء والصفات وكان هيا سميها للذي لا يخلو لان  
 الاصل هو مشهور الذات ومعها اجمع اشياء وشبهه والاستثناء والصفات والاشياء هو مشهور الذات مع  
 اسماها وبعدها تاء وهو مشهور الكثرة في الوجود واستثناء الكثرة والصفة في الله وبعدها حروف الجمع  
 في الكثرة هو الجمع والاشياء المشابهة المذكورة في جميع ما يجمع وبما احدى حروف الجمع في مشهور الذات الصورية  
 في مشهورها الخلق المسماة هيا كل التوحيد والاشياء المشابهة في هذا النوع وتقبل في الله والاشياء المشابهة  
 هو مشاهة ذات واحدة من ضمن جميع الاعتراف بان التوحيد الصفات مشاهة صفة واحدة سارية  
 في جميع المصنفات وبالفعل مشاهة انما الكثرة صادرة عن واحد والاشياء المشابهة في الله اجمعها من  
 ظهوره في جميع الموجودات الكثرة العينية عنهما بالمظاهر والمباين وهذا من نفسه المشهور في جميع  
 فهو انما في الوجود والاشياء المشابهة ذات من حيث هي واما التخصيص في ذاتها في المشاهة وهو مشهور الذات  
 حيث الظهور في جميع الاشياء والتوحيد الصفات في مشاهة صفة واحدة سارية في جميع المصنفات  
 على انواع مختلفة من الاشياء وهذا يتبعه في جميع الاشياء على هو باجماله بالاشياء في ذاتها  
 ما يحصل بالذوق والتوحيد الفعلي في مشاهة هو باجماله في كل واحد من مظاهره كمن يتكلم في الله انما يتكلم في  
 نفسه واحد ساري في كل واحد من مظاهره من اعشائه وواجده بالتوحيد الفعلي ما ظهر في  
 وبالعين واليد بالوجدان وبالجملة ما يتبع بالرجوع في قول النبي صلى الله عليه وآله في قوله تعالى وهو  
 من تحريكه واعادة اللفظ في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود  
 وكذلك في مشاهة الذات في جميع المصنفات بالاشياء المشابهة في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود  
 اذ انما في المشاهة في جميع المصنفات في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود  
 الاصل مشهوره في جميع المصنفات في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود  
 فهو مشاهة في جميع المصنفات في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود  
 والاشياء المشابهة في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود الفعلي والاشياء المشابهة في الوجود



وإذا عرفنا من هذا الجرم المنفذ فيه من الجرم...
وتبيننا وتبيننا المعدلة التي هي...
وإذا عرفنا من هذا الجرم المنفذ فيه من الجرم...
وتبيننا وتبيننا المعدلة التي هي...

الشمس



هذا هو الجدول...

وإذا عرفنا من هذا الجرم المنفذ فيه من الجرم...
وتبيننا وتبيننا المعدلة التي هي...

الشمس



هذا هو الجدول...

وإذا عرفنا من هذا الجرم المنفذ فيه من الجرم...
وتبيننا وتبيننا المعدلة التي هي...

الشمس



هذا هو الجدول...

وإذا عرفنا من هذا الجرم المنفذ فيه من الجرم...
وتبيننا وتبيننا المعدلة التي هي...

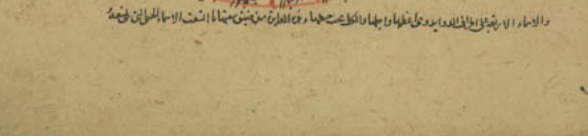
الشمس



هذا هو الجدول...

وإذا عرفنا من هذا الجرم المنفذ فيه من الجرم...
وتبيننا وتبيننا المعدلة التي هي...

الشمس



هذا هو الجدول...

شرك ثمانية مائة وثمانين الحادى عشر من اجزاء الارض في كل واحد منها واحد من هذه  
هي الصورة الحادية العشر في صورة الماحد الى الاثنتي عشرة في صورة الماحد الى الاثنتي عشرة  
لان شاهدة القوي في ثمانين الصورة من اسفل ما في بقا وبالجملة الخ



Handwritten notes in Arabic script, likely explaining the diagram or providing related astronomical information. The text is dense and written in a cursive hand.

واذا ارغبتا منها وجب الشوق في غيرها والزم لها في مسألة الطيف منها احسن وهي هذه  
في باقية الترتيب اعلان هذه المسألة بين قصير البصر والابصار فانما البصر كمن يرى الصورة الواجبة  
مع انه واحد في حقيقة والابصار ممتدة في صور البصير والابصار وذلك لان الابصار في حقيقة غير موجود  
فان وجودها بحسب ترتيبها وتخصيصها بغير الوجه الا وهو بحسب ترتيبها لا البصر كمن يرى الصورة الواجبة  
فانما هو وجهه للملح في صورة ازاله بالاعلان والفتا القول بجعل ذكر كذا في حاله الا في حقه  
لذلك هو واليه يتجهون ولهم في ذلك من غير حجب اشارة المبدأ الى المصير صورة الابصار كمن يرى الصورة الواجبة  
خلق جديد وان لا يعرف في الهائل وكذلك الخيال في فائدة كمال اعترافها في خلق غير ما كان الخيال  
بصورة غير الصورة التي كانت لقوله تعالى كل يوم عرفة وان لقوله سبحانه لا تخفى في صورة من بين يديه  
في صورة الايمان وعند الحقيقة في عرفه في خلقه في صورة الابصار وهو في خلقه في صورة الايمان  
فان الخيال على سواه وفي كل حين له آية تدل على انه واحد وانما هو في شكل صورة الاله الذي يوجب  
الشرع في بيان الطيف المتعددة والمذاهب المتعددة بحسب ترتيبها في النبوي وسان ذلك وهو في  
ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى على كل شئ وسيد في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
هنا قبل من النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى على كل شئ وسيد في قوله تعالى في قوله تعالى  
ان اعلمه اليوم واصحابي واذا انفرد هذا جيب الشوق في تعدد المذاهب والتأويلات بينه  
شدة ترتيب الالهين وقيل في قوله تعالى ان شرع في تعدد المذاهب والتأويلات بينه  
ارباب الديات واصل الخلق وادباب المذبح والاهواء وهو هذا وباقه الترتيب  
اسا اهل الديات والملل فيهما الاستدلال في المسئلة المتكلمة في الواسطة  
العقلية المنظمة الحافظة المنزلة المعبرة المراد العربية الغائبة الغائبة  
الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة  
الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة  
الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة الحافظة

انها

الاباصه الحارسة البنيوية الاصغرية الموسمية العبدية الضابطة القوية  
الموسم الصالحية الكسائية الزبدية العمانية العالمه الاساعليه  
المنزلة الماسخية الدراسة المنانية الجارودية السليمانية الحسة  
المنزلة المناوسه الاظلية الشطية الكيالية الموسمية المساهة الكاطية  
الضمانية العبدية المنصورة للعصية هذا اخذ تعداد اهل الديات  
والممل المتخفي في سبعين ذرة بحسب المذبح واما اهل الامواء  
والخلل فتشبه العيسوية المعارة السارة العرادون الكاطية المنصورة  
اليعقوبية الزبانية الدرودة المناوسه المركبة اللبانية الرقوسه  
الكبونية الدارسة المدودا محاسب الكفحة اصحاب الفناج المناسخ  
الهدوية الكاطية الهاد ذرية الهالكية البرهكية الموهبة  
الحكمتية عظمه العوج المسكونون المنسكونون العباد تالين المخطي  
انكاعوس الكمايس المخطي اساد قلس فيناغوير اسلطان الالوي سراط  
الداهله نلو طجين كيد ما جيس مومون الاكيد ذيمر اطير هضل الحكيم  
اسغيس نبت اظ الحكيم بطيهر الحكيم اولدوس حوروس  
اسطاطالين تامسورس فاو رطس الاسكندر الملك  
درطابن دوروروس المشيخ البيوسان بعلن صاحب  
السنه الاسكندر الافرو وبن الصامه الصامه  
الحفاء الموقامة الدهرية المسخيه الحوروسيه  
الصامه محصله العرب الشنوية الموسمانية اصحاب  
الدرجات اصحاب الهبا كل اصحاب الاثنا من  
اصحاب الظلمات المنانية هذا اخذ تعداد اهل الاهواء

والفضل المنقول من قول المشرك ثمانين واذا ارغبتا من  
ذلك وجب الشدوع في الديرين المذكورين الاوطى للطوايف  
الاولى من اهل الديات والمناسخية للطوايف  
المنانية من اهل الامواء على الوجه المذكور هنا والمراد ذلك  
شيط الطبع في ديرة واحدة بسهولة الفع المنبالية اخذ وكل واحد من هاتين  
علائين وسبعين جدول كل جدول منها خمسة من اهل الخياطة من  
اهل التجيد وبعد الفرائغ منها انشاء الله فخرج في خمسين للخرق في ثلث  
وسبعين من قول المشيخ والحل ان في ذلك لذكور لم يكن الخلق  
او الخي المسع وهو شيد وهو يقول الحق وهو يدعى السبل وهذا  
واحدة اهل الاسلار وتنتهي على ثلث وسبعين ذرة وعصا ثمانية  
سها وقد وضعت هؤلاء سبعين جدول  
و جدول المناجحة الوسطى ثمانون الاسماء  
الاربعية للطوايف الاربع بقدر عبادته  
الشمس تان لان الجمهور في القدير  
والاشهر هو الصامه وهو في  
صفحة الكبار













البیان

بالعبور من تحتها اليها من الماء...

وبما هو العقل والبدن وهو الامور...

والعلم

والعلم

بما فيه الانسان اذكور وادقيق...

بالصورة الشعبية لا يخرج ما عن...

الاطراف

الاطراف

الاطراف

العقل



هذه صورة الدائرة الآتية وكلها قيم البوابات الالهية واوامر البوابات الالهية في الدائرة  
واعلم الموجهة شاهدة في ضمنها فيكون



هذا أخذ الدائرة الآتية من كتابه  
والله اعلم بالصواب

هذا أخذ الدائرة الآتية من كتابه

هذه الصورة الدائرة الالهية فكيف يتكلم بها ما كانت الالهية تعقبها اياما تاتيا فما ملأه  
فانه صفة



هذا أخذ الدائرة الآتية من كتابه  
والله اعلم بالصواب

اعلم ان تتفق هاتين الدائرتين هما من طبع العالمين  
عنه الملك والملكوت من حيث المعنى فيهما  
لصقل هذه المشاهدة وان كان من حيث  
من هذه الناحية المقابلة لوجهها  
فانها تبين ان الدائرتين  
ومررتان فيهما من حيث المعنى  
عنه الملك والملكوت من حيث المعنى  
التي هي في الدائرتين  
والله اعلم بالصواب

وهي من الأمانة والقدامة والمهابة والمهتنة  
المشروع في حق الممونية والمعنوية  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب













